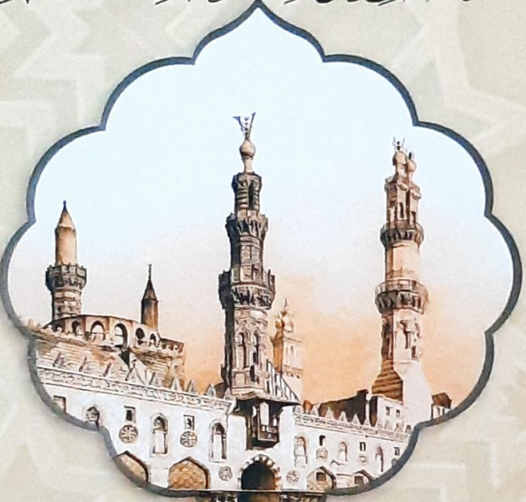
Imam Al-Ashari Centre
مركز الإمام الأشعري

رسالة

الحث على البحث

المشهورة باسم

استحسان الخوض في علم الكلام



تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري

(المتوفى سنة ٣٢٤ هـ)

تحقيق وتعليق

وحدة التحقيق بمركز الإمام الأشعري
بالأزهر الشريف

الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري
سلسلة التراث الكلامي
مؤلفات الإمام أبي الحسن الأشعري

(١)

رسالة

الحث على البحث

المشتهرة باسم

استحسان الخوض في علم الكلام

للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

القاهرة، مركز الإمام الأشعري، بالأزهر الشريف
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة
الحث على البحث

المشتهرة باسم

استحسان الخوض في علم الكلام

(مقابلة على ثلاث نُسخ خطية)

(ومقارنةً بنشرة حيدر آباد الأولى، والنشرات اللاحقة)

تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري

(المتوفى سنة ٣٢٤ هـ)

تحقيق وتعليق

وحدة التحقيق بمركز الإمام الأشعري

بمشيخة الأزهر الشريف

مشيخة الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري

رسالة
الحث على البحث

مقاس الكتاب: ١٧×٢٤
عدد الصَّفحات: ١٠٧

رقم الإيداع
٣٠١٢٨ - ٢٠٢٤
الترقيم الدولي
978-977-205-691-0

الطَّبعة الأولى
القاهرة ١٤٤٦هـ -٢٠٢٤م

تصميم الغلاف والإخراج الفني والطِّباعي:
أ. أمين أحمد زكريا

الإعداد:
فريق الباحثين بوحدة التحقيق

مراجعة علمية:
١-أ.د/حسن الشافعي.
٢-أ.د/محمد ربيع جوهري.
٣-أ.د/حبيب الله حسن أحمد.

مراجعة لغوية:
د/محمد عثمان.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير

الحمد لله ذِي الجُود والثَّناء، والمَجد والسَّناء، والعِزِّ والكبرياء. أحمدُه على سَوابغ النَّعماء، وجَزيل العطَاء. وأشهدُ أن لا إله إلا الله، وحْده لا شريك له، عُدةً لِلِّقاء. وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسوله، خاتَم الأنبياء[1].

وبعد: فقد قام أبو الحسن الأشعري، في مطلع القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ببغداد، وقرِينَاه: الإمام أبو منصُور الماتُريدي (ت:٣٣٣هـ)، فيما وراء النهر، والإمام أبو جعفر الطَّحاوي (ت:٣٢١هـ)، بمصر، بتحرير العقيدة الشرعية الحنيفية، لأهل السنة والجماعة، التي كان عليها أصحابُ النبي ﷺ، وأتباعُهم رضي الله عنهم، ودعَموها بأدلة العقل والنقل، وردُّوا على مَن خالَفهم، من الفِرَق التي نشأت بعد ذلك.

وقد تلقَّت جماهيرُ الأُمة، من الأشعرية والماتريدية، والفقهاء والمحدِّثين، والصوفية، وفُضلاء الحنابلة، المعرُوفون بـ«أهل السنة والجماعة»، ما قام به هؤلاء الأئمة الثلاثة الأعلام، بالقبول والتأييد، والمتابَعة والتجديد، لوُجوه الأدلة الجديدة، وطُرق الاستدلال السَّديدة.

ولكن كثيرًا من إنتاج هذه الأجيال المتتابِعة، وتراثها الفكري، قد غيَّبتهُ

---

(١) نص خطبة المؤلِّف في مفتتح كتابه «اللمع»، انظره بتحقيق: أ. د. حسن الشافعي، ص١٠٥، الطبعة الثانية لمجلس حكماء المسلمين، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.

عـوادي الزمـان وتقلُّبـاتُ الأيـام، ومحارَبـة المخالفيـن لأهـل السـنة، في العصـور المختلفـة حتـى الوقـت الحاضـر، برغـم سـعي العلمـاء المخلصيـن - في كل جيـلٍ - لإحيـاء السُّـنة، ومقاوَمـة البدعـة، وفي مقدمتهـم: علمـاء «الأزهـر الشـريف» بمصـر، وسـائر مراكـز «التعليـم الشـرعي»، في أنحـاء العالـم الإسـلامي المعاصـر، التـي يتبعهـا مـا لا يقـلُّ عـن (٩٠٪) مـن أبنـاء هـذه الأمـة، الذيـن يناهـزُ عددهـم المليارَيـن مـن البشـر في عالَـم اليـوم.

وقـد اتجهـت الجهـودُ حديثًـا، لإحيـاء هـذا التُّـراث السُّـني العَرِيـق، فأنشـأ الأزهـرُ ـ وهـو كعبـة العلـوم الإسـلامية ـ مركـزًا متخصصًـا، باسـم: إمـام أهـل السنة والجماعة (أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ)، وكان من بواكير إنتاجه: تحقيق «رسالة الحث على البحث»، التي اشتهرت باسم «استحسان الخوض في علم الكلام»، التي نقدِّم لها بهذه الكلمات.

وإنـه ليُشـرفني ويُسـعدني أن أكتـب هـذه السـطور، في الترحيـب بهـذا العمـل، الـذي يُعد باكورة إنتـاج هـذا المركـز، وذلـك فضـل الله يؤتيـه مـن يشـاء، ولـكل مَـن أسـهم في إخـراج هـذا العمـل شـكري وتقديـري، وبخاصـةٍ السـادة العلمـاء، أعضـاء لجنـة التحقيـق بالمركـز.

أ. د. حسن الشافعي

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

مدير مركز الإمام الأشعري بالأزهر الشريف

مقدمة المحقِّقِين

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده، وعلى جميع أنبيائه ورُسله، وبعد:

فإن **أول ما نبدأ** به هذه المقدمة: هو التعريفُ بالمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومكانتِه الفكرية، وجهادِه الطويل، وإنتاجه الغزير، الذي فُقد أكثره، خلال الأعوام الألف، التي بيننا وبين هذا الإمام الكبير.

ثم نُتبعه ـ إن شاء الله ـ بالتعريف بالنص المحقَّق، ومحتواه، وخصائصه، وإثبات صحة نسبته إلى الإمام الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ونختمُه: -إن شاء الله- ببيان منهج إخراج النص وتحقيقه.

أولًا: «أبو الحسن الأشعري»: حياته، وإنتاجه العلمي

١- حياته ومصادره

سنُورِد هنا نُبذةً مختصَرةً في التعريف بإمام أهل السنة «الشيخ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، نذكرُها اكتفاءً بالتفصيل الماتع، الذي قدَّمه شيخُنا «الدكتور حسن الشافعي»، في تحقيقه لكتاب «اللُّمع»، فنقول:

لقد وصَف الإمامُ القشيريُّ (ت: ٤٦٥هـ) الشيخَ أبا الحسَن بقوله: هو «إِمَامُ الدِّين، وسِرَاجُ ذوي اليقين، مُحيي السنة، وقامعُ البدعة، وناصرُ الحق، وناصحُ الخلق، الزكيُّ الرضيُّ، أبو الحسن الأشعري، قدَّس الله رُوحه، وسَقى بماء الرحمة ضريحَه، وهو الذي ذبَّ عن الدِّين بأوضحِ حُجَجٍ، وسلك في قَمع المعتزلة، وسائرِ أنواع المبتدِعة، أبْيَنَ نَهجٍ، واستنفد عمرَه في النُّصح[١] عن الحق، وأورث المسلمين بعد وفاته كُتبَه الشاهدةَ بالصِّدق».

أما **كنيته واسمُه**: فهو «أبو الحسن، عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ[٢] بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري»[٣]، ينتهي نَسبه إلى الصحابي الجليل: «أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ». فأصلهُ شريفٌ، ومحلُّه في العلم عظيمٌ مُنيفٌ[٤].

(١) لعل صوابه (النَّضح) بالضاد المُعجمة. والنص منقولٌ عن: «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، لابن عساكر، تحقيق: أنس الشرفاوي، ص٢٤٢، دار التقوى- دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م.

(٢) قيل: إنَّ أباه هو أبو بشر إسماعيل بن إسحاق، لكن «الصحيح أنَّ أبا بِشر هو جدُّه إسحاق». السابق، ص١٣٠.

(٣) تبين كذب المفتري، ص١٢٩.

(٤) راجع: السابق، ص٢٢٩، ٢٧٨.

وُلد الأشعري في البصرة، في عام: (٢٦٠هـ، على الراجح)، وكان والدُه: «سُنيًّا جَماعِيًّا حديثيًّا»[١]، مات عنه وهو طفلٌ، وقبل موته أوصَى بولده إلى الشيخ «زكريا بن يحيي الساجي، ت: ٣٠٧هـ»، أحد أئمة الفقه والحديث بالبصرة، وعنه تلقَّى الأشعريُّ علمَ الحديث.

وفي البصرة قضَى أغلبَ فترات عمره، حين ازدهرت فيها مدرسة المعتزلة، باتجاهها العقلي المعروف، ومنها امتدَّ فكرُها إلى البلاد الأخرى، فعاشَ أبو الحسن معمعةَ الأفكار، وتجاذُبَ الاتجاهات المذهبية في تلك الديار، وكان يغشَى حِلَق العلم والدرس، ويشهد مجالس المناظرات؛ ينافحُ فيها عن الاعتزال، الذي اعتنق أفكارَه، في فترةٍ مبكرةٍ من حياته.

فمن المؤكَّد أنه تتلمذ علَى «أبي عليٍّ محمدِ بن عبد الوهاب الجُبائي البصري، ت: ٣٠٣هـ»؛ شيخِ المعتزلة وإمامِهم في البصرة، فلازمَه، يدرس عليه ويتعلَّم منه، ويأخذ عنه - لا يفارقُه -، حتى بلغت سِنُّه أربعين سَنةً، وعُرف: بأنه صاحب نظرٍ في المجالس، وذو إقدامٍ علَى الخصوم[٢]، فنبغ الأشعريُّ في مذهب المعتزلة أوَّلًا، حتى صار إمامًا فيه، مناظرًا بارعًا عنه، ومصنِّفًا مناصرًا له، ولكنه - وقد نَضِجَ واستحكم - تحوَّل إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

وقد اجتمع للأشعري عدة أسبابٍ، دعتهُ إلى ترْك الاعتزال، كان من أبرزها، بعد توفيق الله - تعالى -: أنه مُتِّع برجاحةِ عقل، وحِرصٍ على طلب الحق، دون الخضوع لإسار المذهبية المنغلقة، وتأمُّله المتواصل لأزمات الاعتزال، التي لم ينجح شيخُه الجبائي في مساعدته على التخلص منها.

فاختفَى حينًا، ثم أعلن ترْك مذهبِ المعتزلة، وتبرُّؤَه منه، على الملأ بالبصرة - التي عرفته معتزليًا -، ودفَع إلى الناس بعضَ كُتبه، التي كان قد ألَّفها

(١) تبين كذب المفتري، ص١٣٠.
(٢) السابق، ص٢١٤، بتصرفٍ يسير.

في عُزلتـه، ومنهـا: «اللُّمـع»، وكتـابٌ أظهـر فيـه نقـدَه للمعتزلـة سـماه: «كشـفَ الأسـرار وهتـكَ الأسـتار»، وغيرهمـا[1].

وبقيَ الأشعري في البصرة؛ مقررًا لمذهبِ أهل السنة، الجامعِ بين المعقُول والمنقُول، الخالصِ من الإفراط والتفريط، ومن الغُلوِّ والجمود، مخالفًا تجرُّؤ المعتزلة على النقل، وجمودَ الحشوية وتشبُّثهم بحَرْفيَّة النص، وقد منحَه الله ذكاءً في الفهم، وقوةً في الحُجة، وتوفُّرًا على طلب الحق، وإخلاصًا في الدفاع عنه متى وصل إليه[2].

ولَم يتأثر بنزعة تكْفير المُخالفين من أهل القبلة أو تبْديعِهم، بالرغم من غلبة هذه النزعة على البيئة الفكرية المحيطة به[3]، بل أكَّد تسامحَه الدينيَّ إزاء أهل القِبلة جميعًا، في كتابه: «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين»، فلَم يحجب اسمَ الإسلام عن سائر الفِرَق الإسلامية، كما أفصح في مقدمته لهذا الكتاب[4].

فاشتهر أمرُه بالبصرة، وحازَ مكانةً كبيرةً بين وُجهائها، كما عبَّر «ابنُ خفيفٍ الشيرازي، ت: ٣٧١هـ» في وصْف لقائه بالأشعري في شبابه؛ قائلًا: «دخلتُ البصرة في أيام شبابي؛ لأرَى أبا الحسن الأشعري لمَّا بلغني خبرُه، فرأيتُ شيخًا بهيَّ المنظر،... فدخل دارَ بعضِ وُجوه أهل البلد، فلمَّا أبصرُوه: أكرموا محلَّه، وكان هناك جمعٌ من العلماء ومجلسُ نظر، فأقعدُوه في الصدر...»[5].

---

(١) تبين كذب المفتري، ص١٣٧، بتصرف يسير. وانظر أيضًا: نهاية المرام في دراية الكلام، لضياء الدين المكي، المقدمة والفهارس: أيمن شحادة، ص٣٨٠ أ، نسخة خطية، مصورة في طهران، عن الأصل المخطوط.

(٢) راجع أيضًا: تبيين كذب المفتري، ص٢١٦.

(٣) راجع: أهل السنة والجماعة، للإمام الأكبر: أ.د. أحمد محمد الطيب، ص٣٩، مكتب إحياء التراث بمشيخة الأزهر، ط٢، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

(٤) راجع: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١ ص٣٤.

(٥) تبيين كذب المفتري، ص٢١٩، ٢٢٠. وراجع: اللُّمع، ص ٣٠١-٣١٠.

وحمَل الشيخ الأشعريُّ مهمة كشْف غُلوِّ المعتزلة، في نزعتهم العقلية المُسرفة ـ وهو خبيرٌ بمقالاتهم ـ فكان يقصدهم بنفسه؛ يناظرهم ويتتبَّع مجالسَهم، وقال: «فإذا كانُوا هم لا يَنزلون إليَّ، ولا أسيرُ أنا إليهم؛ فكيف يَظهر الحقُّ، ويعلَمون أنَّ لأهل السنة ناصرًا بالحجة؟»(١)، فنازَلهم وناظرَهم بقوة حُجته، حتى أظهره الله عليهم.

ولِمكانته البارِزة، ومَنهجيته النادرة في هذا العصر، تجاذَبته المذاهبُ الفقهية السُّنية؛ فقيل: إنه شافعيٌّ، وقيل: مالكيٌّ، وقيل: حنفيٌّ، و«سبب التجاذُب بينهم: أنه كان ينظر في فقه المذاهب، ولا يتحزَّب لبعضها على حساب بعضٍ، بل يُنْسَب إليه القول بتصويب كلِّ المجتهدين في الفروع، وهذا ممَّا سهَّل له جمعَ كلمة أهل السنة حول دعوته الحقَّة»(٢).

وفي عام: (٣٢٠هـ) تقريبًا، ذهب إلى بغداد، عاصمة العلم والفكر والسياسة حينئذٍ، وفيها استكمل بعضَ مؤلفاته، وواصَل دروسَه(٣)، إلى أن وافتهُ المنية سنة: (٣٢٤هـ) في الأرجح، عن نحو أربعةٍ وستين عامًا. وقُبيل وفاته أوصى أحدَ تلاميذه(٤)، قائلًا: «اشهدْ عليَّ أني لا أُكَفِّرُ أحدًا من أهل هذه القِبلة؛ لأن الكُلَّ يُشيرون إلى معبُودٍ واحدٍ، وإنما هذا كله اختلافُ العبارات»(٥).

مات أبو الحسن، بعد أن لقَّن المذهبَ(٦) لجمعٍ غفير من التلاميذ الذين تلقوه بالقبول والاستحسان؛ منهم: أبو الحسن الباهليُّ (ت: ٣٧٥هـ

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص٢٦٢.

(٢) تعليق الشيخ الكوثري، على كتاب: تبيين كذب المفتري، هامش ص١١٧.

(٣) راجع: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٣ ص٢٦٠، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٤) وهو: أبو علي زاهر السرخَسي.

(٥) تبيين كذب المفتري، ص٣٠٤.

(٦) وهو ليس مذهبًا شخصيًّا له، بل هو مذهب أهل السنة والجماعة، وما كان عليه الصحابةُ والتابعون رضي الله عنهم.

تقريبًا)، وأبو عليٍّ زاهرُ بنُ أحمد السرْخَسيُّ (ت: ٣٨٩هـ)، وأبو زَيدٍ المَروَزي (ت: ٣٧١هـ)، وأبو سهلٍ الصُّعلوكي النيسابُوري (ت: ٣٦٩هـ)، وأبو عبد الله ابن مجاهد (ت: ٣٧٠هـ)، ومحمد بن خفيفٍ الشيرازيُّ (ت: ٣٧١هـ)، وعليُّ ابن مهديٍّ الطبري (توفي بعد سنة: ٣٨٠هـ)، وكثيرٌ غيرُهم.

لكنَّ انتشار مذهبه - فيما بعد - بقيَ مرهُونًا بثلاثةٍ، هم: الباهلي، وابن مجاهد، وابن خفيف، وهمُ الذين أثمرُوا «تلامذةً، هم إلى اليوم شُموس الزمان وأئمة العصر،... [ومعهم]: أبو الحسن عليّ بن مهدي الطبري، صاحب الفقه، والكلام، والأصول، والأدب، والنحو، والحديث»[1]، كما يقول مؤرِّخوه عنه فيما بعد.

(١) أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، ص٣١٠، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ.

٢- نبذة عن مؤلَّفاته
ومكانة رسالة «الحَثِّ على البَحْث» منها

لقد ألَّف شيخنا «الأشعري»، في كل ما يتَّصل بقضايا عصره الفكرية - تقريبًا -، ولأستاذنا الدكتور «حسن الشافعي» تفصيلٌ بديعٌ في سرْد مؤلفات الأشعري؛ جاء في خمسٍ وعشرين صفحة، مِن نشرته الأخيرة لكتاب «اللمع»[1]؛ حيث قسَّمها إلى ستِّ مجمُوعاتٍ، وهذا حاصل ما ذكره عنها:

المجموعة الأولى: كُتبٌ عبَّر فيها عن آراء أهل السُّنة، مؤيَّدةً بالبراهين والأدلة، طبقًا لمنهجٍ اتخذه لنفسه، ومنها:

«اللمع»، و«الموجَز»، و«الإبانة عن أصول الديانة»، و«اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام»، و«النوادر في دقيق الكلام»، و«المعارف»، و«الفُنون»، و«الاحتجاج»، المعرُوف أيضًا: بـ«الاستشهاد»، و«العجز البشري»، و«**الحث على البحث**» - وهي رسالتُنا التي نقدِّم لها الآن -.

والثانية: كتبٌ أخْلصها لعرْض آراء الآخرين ومقالاتِهم، فهي تأْريخٌ للأفكار، ولم تخلُ أيضًا من لمَحاتٍ نقديةٍ، ومنها:

«مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، و«مقالة الدهريين وردها».

والثالثة: طائفةٌ من المصنَّفات كَتبها لنقض الآراء المخالِفة لمعتقد أهل السنة، سواء أكان صاحبُها مفكرًا بعينه، أم فِرْقةً ومدرسةً بعينها:

فممَّا ألَّفه في نقض آراء بعض الأفراد من المُخالفين:

«نقْض كتاب الأصول، لأبي علي الجُبائي»، و«نقْض كتاب البلخي في

---

(١) يراجع: مقدمة أ د. حسن الشافعي، لكتاب اللمع، للأشعري، ص٥٤-٧٨، ط٢.

تأويل الأدلة»، و«نقْض كتاب ابن الرَّاوَندي في الصفات والقرآن»، كما ألَّف: «العُمَد في الرؤية»: نقَض فيه أقوالَ أبي الهُذَيل العلاف في كتابه: «الرؤية».

ومما ألفه لنقْض مذاهب وأقوال الفِرَق أو التيارات المختلفة:

«الفصولُ: في الرد على الملحدين والخارجين على أهل الملة»، و«خلْق الأعمال»: ينقُض اعتلالَ المعتزلة في مسألة القدَر، و«جوازُ رؤية الله بالأبصار»: نقَض فيها ما تمسك به المعتزلة في مسألة رؤية الله -تعالى-، و«الردُّ على المجسِّمة»، وكتابٌ آخر في «معنى الجسم»، و«نقْضُ كتاب المختصر في العدل والتوحيد»: نقَض فيه كثيرًا من آراء المعتزلة، و«المسائلُ المنثورة البصرية»، و«نقْضُ كتاب الآثار العلوية لأرسطو»، و«مناقشةُ مقالات الفلاسفة»، و«الردُّ على الفلاسفة»، و«الكلامُ على أهل التناسخ».

والرابعة: كتبٌ ردَّ فيها على نفسه عندما كان على الاعتزال، تمثل نقدًا ذاتيًّا موضوعيًّا، ومنها:

«الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات»، وكتابُ: «بابٌ في شيء»، وغيرهما.

والخامسة: كتبٌ يُجيب فيها عن أسئلةٍ وُجِّهت إليه في البصرة وبغداد من بعض أهلها، أو جاءته في رسائل من الأمصار الإسلامية المختلفة، وغير ذلك من المحاوَرات والإملاءات والمجادلات الشفوية التي لم تسجَّل في كتب، ومنها:

«رسائله الجوابية»، و«إملاءات ومجالس»، و«جواب المصريين في مسائل من الكلام»، وجوابات: «الطبرانيين»، و«الخراسانيين»، وغير ذلك.

والسادسة: كتبٌ ألَّفها في العلوم الشرعية؛ كأصول الفقه، والتفسير، والجدل وآدابه:

فمِن مؤلفاته في أصول الفقه: «الاجتهاد في الأحكام»، و«كتاب في القياس»، وآخر في «خبر الواحد وإثبات القياس»، ومما يتَّصل بذلك: كتابه في «آداب الجدل».

وفي علوم السُّنة النبوية: «خبر الواحد وتصحيح القياس عليه» ـ المذكور من قبل ـ، و«إثبات صحة التواتُر».

وفي التفسير: «المختزَن»، الذي يقع في نحو خمسمئةِ مَلزمَةٍ، وكتاب: «متشابه القرآن».

مكانة «الحث على البحث» من مؤلفات الإمام الأشعري

يظهر من الكلام السابق على مؤلفات الشيخ: أن رسالة «الحث» من المؤلَّفات التي كَتبها الإمام الأشعري، بغرَض بيان آرائه هو، وضمَّنها الردَّ على أقوال المخَالفين في المسائل التي يذكُرها.

ومما يؤكد أهمية الرسالة بين تآليف أهل السُّنة عامةً، وتآليف الشيخ الأشعري خاصة: أن «أبا القاسم الأنصاري»[1]، ذكَرها كاملةً في كتابه «الغنية»، كما سيأتي في محله.

وهي تعالج مسألةً اختلفت فيها الآراء وتعارَضت فيها الأقوال، بين أهل السنة والمخالفين، وهي: حكم الاشتغال بالنظر العقلي والاستدلال بهِ على قضايا العقيدة الإسلامية خاصةً، وقد عاصر الأشعريُّ أنصارَ هذه الاتجاهات

(١) هو: سَلمانُ - وقيل: سُليمان - بن ناصر، أبو القاسم، النيسابوري، مولده عام: (٤٣٠هـ) تقريبًا، من أشهر شيوخه: إمام الحرمَين الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، ومن أشهر تلامذته: أبو الفتح الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ)، ومن مؤلفاته: «شرح الإرشاد»، و«الغُنية: في الكلام»، توفي عام: (٥١٢هـ). راجع في ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٩ ص٤١٢، ومقدمة الباحث: مصطفى حسين عبد الهادي، لكتاب الغنية في الكلام، ج١ ص٣٧-٥٣، نشر: دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٣١هـ.

المُتباينة، وبرع في تحديدِ المشكلة، والردِّ عليها، فلم يترك للمعارِضين قولًا، إلا فنَّده، استنادًا إلى منهجيةٍ علميةٍ منضبطةٍ، مستدلًّا على قوله بأدلة النقل والعقل معًا، فكانت وافيةً في علاجِ موضوعها، رغم صِغر حجمها، ليصِل مؤلِّفها رَحِمَهُ اللَّهُ إلى القول: بأن النقل الصحيحَ والعقل المستقيمَ، قاطعان بالاشتغال بالنظر والاستدلال، بلا حُرمة ولا كراهة، وسيأتي توضيح ذلك، عند الكلام على مضمون الرسالة.

لكن نسجل هنا: أن رسالة «الحث» - وقد ثبتت نسبتُها للشيخ الأشعري قطعًا - ناطقةٌ بتمكُّنه من الاستدلال العقلي والنقلي، على القضية محل البحث، ببراعةٍ فائقةٍ، خلافًا لمزاعم البعض، ممن يُحاول اختزالَ منهج «الشيخ» عامةً: في الاتجاه النصيِّ وحده؛ تشبُّثًا بكتاب «الإبانة»، كما سيأتي بيانه بإذن الله.

ثانيًا: رسالة «الحثِّ على البحث»، وعمَلنا في تحقيقها

(١) صحة النِّسبة

لقد أثار نشر رسالة «الحث على البحث» ـ لأول مرة سنة (١٣٢٣هـ) في حيدر آباد بالهند ـ أقلامَ المتخصِّصين في التراث الكلامي عامةً والأشعريِّ خاصةً، فتباينَت آراؤُهم، بين مُثبتٍ نِسبتَها إلى الشيخ، ومُنكرٍ لتلك النسبة.

فأمَّا المُستَشرقون: فالنُّفاة منهم: قد تصدَّرهم المستشرقُ «چورچ مقدسي، ت: ٢٠٠٢م»؛ الذي صرَّح: بأن نسبة الرسالة للأشعري: محفوفةٌ بالشُّكوك[١]!

لكن منهم مَن أثبت نسبتَها إلى الأشعري، ومن هؤلاء:

١- «ماكس هورتن، ت: ١٩٤٥م»: الذي ترجَمها إلى اللغة الألمانية، وختم بها كتابَه: «النُّظم الفلسفية لعلم الكلام في الإسلام»، المطبوع في «بون» بألمانيا عام (١٩١٢م).

٢- وأما «أ. ج. ڤنسنك، ت: ١٩٣٩م»: فإنه كان يرى: أنَّ المنهج الأشعري العقلي، قام ـ في وجهٍ من الوجوه ـ على الاعتماد على مسلك الجدل الكلامي، ومردُّ هذه الفكرة لدَيه: هو ما قرره الأشعري ذاتُه في «استحسان الخوض»[٢].

٣- ومنهم «مكارثي، ت:١٩٨١م»: فقد أثبتها كذلك؛ لِمَا وجده من تَشابُهِ مواضعَ منها بما في «اللمع»، وأن «معظمها ـ إن لم تكن كلُّها ـ هي كلماته»[٣]. وكثيرٌ منها في «اللمع»، المقطوع بنسبته إليه.

وقد أخذ «ميشال آلار، ت: ١٩٧٦م» برأْي مكارثي؛ فقال بصحة نسبتها إلى الأشعري[٤].

(١) راجع: الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي، چورچ مقدسي، ترجمة: محمد أنيس مورو، ص٩١ ـ ٩٢، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط٢، ٢٠٢١م.

(٢) السابق، ص٨٥. وسنتعرَّض لعنوان الرسالة فيما بعد.

(٣) نقلاً عن: مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي، ص٥١٩، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٩٧م.

(٤) انظر: السابق، ص٥١٩.

وأمّا الباحثون العرب: فقد اختلفوا أيضًا في صحة نسبتها إلى الأشعري:

١- فالدكتور «عبد الرحمن بدوي، ت: ٢٠٠٢م»: قد نفَى صحةَ نسبتها إلى الأشعري، مستندًا إلى أمرَين: اختلاف أسلوبها عن سائر كتب الأشعري التي وصلت إلينا - في نظره -. وأنَّ مشكلة الخوض في علم الكلام، أو الإمساكَ عن الخوض فيه، متأخرةٌ عن الأشعري - في رأيه كذلك -[١].

والغريب أنَّ هذا السبب، كان قد نقضه «د. بدوي» نفسُه، في أول كتابه المذكور؛ حيث قال: «وكان أبو الحسن الأشعري نفسُه من أوائل الذين ردُّوا على دعوى الحنابلة، في ذم علم الكلام والنهي عن الخوض فيه؛ إذ قد تعرَّض لهذه المسألة في كتابٍ بعنوان: «رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام»[٢]! ثم أورد «بدوي» نصَّ الرسالة كاملًا، ثم عقَّب قائلًا: «وقد أوردنا هذه الرسالة بتمامها؛ لأنها أول رسالة وصلتنا في هذا الموضوع»[٣]! ولم يلتفت - على علمه وفضله - إلى أنهما عملٌ واحدٌ، وإن تعددَت عُنواناته أو أسماؤه.

٢- وكذلك الدكتورة «فوقية حسين، ت: ١٩٩١م»، مِن النَّافين لنسبة الرسالة إلى الأشعري أيضًا؛ حيث عقَّبت - عند ذِكر هذه الرسالة ضمن حديثها عن مؤلفات الأشعري -، قائلةً: «وقد قمتُ بتحليل الرسالة؛ لإثبات عدم صحة نسبتها للأشعري»[٤]؛ والظاهر أن سبب حكمِها بذلك - من وجهة نظرنا -: هو ما كان يغلبُ عليها من اتجاهٍ فكريٍّ خاصٍّ، إزاء قضايا العقيدة الأشعرية - رحمها الله -.

---

(١) راجع: مذاهب الإسلاميين، ص٥١٩-٥٢٠.

(٢) السابق، ص ١٥ وما بعدها.

(٣) السابق، ص٢٦.

(٤) مقدمة د. فوقية حسين، لكتاب: الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، ص٧٢، وانظره، ص٧٣، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

وأمّا المثبتُون لصحة النسبة: فهُم جمعٌ كثير، منهم:

١ - الدكتور: «حمودة غرابة، ت: ١٩٥٦م»، قال عن النظر والاستدلال: «يعالج المؤلف هذه النقطة على نطاقٍ أوسع، في كتيِّبه المُسَمَّى: رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام»(١).

٢ - ومنهم أيضًا: أستاذنا الدكتور: «حسن الشافعي ـ حفظه الله ـ»، الذي صرَّح بصحة نسبتها إلى الإمام الأشعري، في مقدمته لتحقيق كتاب «اللمع»؛ لمطابقتها نصَّ «الحث على البحث»، الذي أورده «الأنصاري» في كتابه: «الغُنْيَة».

ثم ذكر: أن التشكيك في نسبتها: «في غير محله؛ لأنه ليس قائمًا على الآليات المنهجية العلمية؛ بل على الميول والاتجاهات المذهبية، التي تهدف إلى رسم صورةٍ حرفيةٍ ظاهريةٍ للشيخ أبي الحسن، لا تتوافق مع ما خلَّفه الرجل من تراثٍ فكريٍّ»(٢).

وقد قرَّر سيادته: أنه قد ثبت: أن الرسالتَين نصٌّ واحدٌ، وربما كانت الفروق راجعةً إلى تساهُل صاحب «الغُنْيَة» في عدم التزامه النصَّ، وروايتِه بالمعنى أحيانًا. وهذا لا يقدح في كونهما نصًّا واحدًا بعنوانَين مختلفَين. والمقارنة بكتاب «اللمع» و«مجرد المقالات، لابن فورك»: تؤكد صحة نسبة الرسالة للأشعري، كل التأكيد.

ومما يقوِّي رأيَ القائلين بصحة نسبتها، ويقطع شكَّ المتشكِّكين، ونفْيَ النَّافين:

١ - أن «أبا القاسمِ الأنصاري» ـ وهو في حُدود اطلاعنا ـ: أهمُّ وأقدمُ شخصيةٍ ذكَرَت الرسالةَ ـ قد صرَّح بنِسبَتها للأشعري، بل إنه أوردها بتمامها في كتابه

---

(١) اللمع، للأشعري، تحقيق د. حمودة غرابة، هامش ص٢٣، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

(٢) مقدمة أ.د. حسن الشافعي، لكتاب: اللمع، ص٦٤، مرجع سابق.

«الغُنيَة»؛ ونصَّ على اسمها الحقيقي، إذ يقولُ: «وقد قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، في كتابه المترجَم بـ: الحث على البحث...»[1]. و«الأنصاري»: مِن رجال الطبقة الرابعة من أئمة المذهب الأشعري، فلِرَأيه في المسألة أهميةٌ كبرَى.

٢- كذلك يعضِّد صحةَ نسبتها، وعنوانَها الذي اختاره مؤلِّفها رَحِمَهُ اللهُ: نصُّ ابن عساكر في «التبيين»: «وقد وقع إليَّ أشياء لم يذكرها (أي: ابنُ فورك) في تسمية تواليفه؛ فمنها: رسالة الحث على البحث»[2].

٣- توجَد شواهد أخرى في كتاب «اللمع»، المقطوعِ بصحة نسبته للإمام، تشهد لصحة نسبة رسالة «الحث» إليه؛ إذ تكاد تتطابَق مع بعض المواضع الواردة في رسالة «الحث»؛ ومنها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ:

أ- قولُه في «اللمع»: «... فما استطاعوا أن يقولوا بحُجة: إنهم يخلقون ما يُمنون، مع تمنيهم الولد فلا يكون، ومع كراهتهم له فيكون»[3]. وفي رسالة «الحث»: «... فلَم يستطيعُوا أن يقولوا بحُجةٍ: إنهم يخلُقون، مع تمنيهم الولد فلا يكون، ومع كراهتهم له فيكون»[4].

ب- ومنها أيضًا: قوله في «اللمع»، عند الكلام على نفْي مشابهته ـتعالىـ للحوادث: «لأنه لو أشبهها: لكان حكمه -في الحدث- حكمَها، ولو أشبهها لم يَخْلُ: من أن يشْبهها من كل الجهات، أو من بعضها، فإن أشبَهَها مِن جميع الجهات، كان محدَثًا مثلها من جميع الجهات، وإن أشبهها من بعضها، كان محدَثًا من حيث أشبهها، ويستحيل أن يكون المحدَث لم يزل قديمًا، وقد قال الله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال -تعالى- : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]»[5].

(١) الغنية في الكلام، لأبي القاسم الأنصاري، ج١ ص٢٦٠. (٢) تبيين كذب المفتري، ص ٢٨٨.

(٣) اللمع، تحقيق: أ د. حسن الشافعي، ص١٠٩. (٤) انظر فيما يلي: النص المحقق، ص٧٦.

(٥) اللمع، ص١١٢.

ويقابل ذلك من رسالة «الحث» قوله: «لو كان يشبه شيئًا من الأشياء: لكان لا يخلو من أن يكون يشبهه من كل جهاته، أو يشبهه من بعض جهاته، فإن كان يشبهه من كل جهاته: وجب أن يكون محدثًا من كل جهاته، وإن كان يشبهه من بعض جهاته: وجب أن يكون محدثًا مثله من حيث أشبهَه؛ لأن كل مشتبهَين حكمهُما واحدٌ فيما اشتبها فيه، ويستحيل أن يكون المحدَث قديمًا، والقديم مُحْدَثًا، وقد قال - تعالى وتقدَّس -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقال - تعالى وتقدس - :﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾»[1].

فهذان النصَّان من الرسالة، يتطابق كلٌّ منهما بقرينه من كتاب «اللمع». وهناك نصوصٌ أخرى في «اللمع» أيضًا، إن لم تتطابَق حرفيًّا من حيث اللفظ، فإنها تتطابق من جهة المعنى، ومن ذلك:

جـ - ما ورد أيضًا في «اللمع» - في مسألة النظر العقلي - بعد ذِكر ما كان من نظر سيدنا إبراهيم عليه السلام في الكواكب، إذ يقول: «لا يجوز أن يكون واحدٌ منهما (أي: القمر والكوكب) إلهًا وربًّا؛ لاجتماعهما في الأُفول»[2]. ويقابل ذلك في الرسالة في القضية ذاتها: قوله: «...ما دلَّه على أنَّ ربَّهُ عَزَّوَجَلَّ لا يجوز عليه شيءٌ من ذلك، وأنَّ مَنْ جاز عليه الأُفول والانتقال من مكانٍ إلى مكانٍ، فليس بإلهٍ»[3].

د - أما كتاب «الإبانة» - ونِسبته للشيخ الأشعري: لا ريب فيها[4] -، فقد وردَ فيه من النصوص ما يتوافق مع المثبَت في رسالة «الحث»، ومن ذلك قوله: «الكلام على مَن توقَّف في القرآن وقال: لا أقول إنه مخلوق ولا إنه غير مخلوق. يقال لهم: لِم زعمتُم ذلك وقلتُموه؟ فإن قالوا: قلنا ذلك؛ لأن الله لم يقُل في كتابه: إنه مخلوق، ولا قاله رسول الله ﷺ، ولا أجمع المسلمون عليه،

(١) النص المحقق، ص٧٤-٧٥.
(٢) اللمع ص١١٩.
(٣) النص المحقق، ص٦٧.
(٤) راجع: مقدمة أ.د. حسن الشافعي، لكتاب اللمع، ص٦١.

ولَـم يقُـل في كتابه: إنه غير مخلوق، ولا قال ذلك رسول الله ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمون، فتوقَّفْنا لذلك، ولـم نقُل إنه مخلوق، ولا إنه غير مخلوق.

يقال لهم: فهل قال الله -تعالى- لكم في كتابه: توقفُوا فيه ولا تقُولوا إنه غير مخلوق؟ وقال لكم رسول الله ﷺ: توقَّفوا عن أن تقولوا إنه غير مخلوق؟ وهل أجمع المسلمون على التوقف عن القول إنه غير مخلوق؟...»[1].

ورَدَ هذا النص بمضمُونه، وبألفاظٍ قريبةٍ، في رسالتنا هذه «الحث على البحث»، في قوله: «... فإن قال قائلٌ: فأنا أتوقف في ذلك فلا أقول: مخلوق ولا غير مخلوق. قيل له: فأنتَ في توقفك في ذلك مبتدعٌ ضالٌّ؛ لأن النبي ﷺ لم يقُل: إنْ حدَثَت هذه الحادثة بعدي فتوقَّفوا فيها ولا تقُولوا فيها شيئًا، ولا قال: ضلِّلوا وكفِّروا مَن قال بخلقه أو مَن قال بنفْي خلقه... »[2].

وهناك مواضع أخرى، لا تَخفى على القارئ المتأمِّل، أشرْنا إلى كثيرٍ منها بهوامش النص المحقَّق، تؤكد هذه المشابهة، بل التطابق التامَّ في بعض الأحيان، بينها وبين مواضع وردت في كتب الإمام الأشعري، أو في «مجرد المقالات، لابن فورك»، المأخوذ من جملة كتبه رضي الله عنه.

هـ- وقد رُويت نسخةٌ من النُّسخ الخَطية لرسالة «الحث»، بالسند المتصل إلى الشيخ الأشعري، وأُثبت السند المذكور في مفتتح هذه النسخة - يأتي التعريف بها لاحقًا -، مما يؤكد صحة نسبة الرسالة إلى المؤلِّف رحمه الله.

(١) الإبانة، تحقيق: د. فوقية، ص٩٧ - ٩٨، دار الأنصار، ط١.

(٢) النص المحقق، ص٨٢.

(٢) اسم الرسالة

لا بد من الحديث عن عنوان الرسالة: أهو «الحث على البحث»؟ أم «استحسان الخوض في علم الكلام»؟

والحق أنَّ نصوص كلٍّ من «الأنصاري» و«ابن عساكر» ـ السابق إيراد بعضها ـ قاطعةٌ بترجيح العنوان الأول: «الحث على البحث»، وهو ما رجَّحناه أيضًا؛ لأن العنوان الوارد على نشرة الهند ـ ذائعة الصِّيت ـ لَم يَرِد في أيٍّ مِن نُسخ الرسالة الخطية، التي اطلعنا عليها، ولَم يَرد في أيِّ نصٍّ تراثيٍّ وصل إلينا يتعلق بالرسالة.

والواضح أن تلك التسمية، ربما كانت مِن فِعل أحد النُّساخ، أو الناشرِ الهنديِّ نفسِه؛ لمَّا لَم يجد للرسالة عنوانًا في الأصل الذي اعتمده، فحاول أن يختار لها عنوانًا يناسب محتواها، وهو: تجويز الاشتغال بعلم الكلام، بل استحسان الخوض فيه؛ للحاجة الماسَّة إلى ذلك، وهي: تثبيتُ العقيدة، والردُّ على الشبهات؛ استنادًا إلى النقل والعقل معًا، بعد أن كان الاتجاه العامُّ: يُؤْثر عدمَ الخوض في ذلك.

ومن الإنصاف أن نقول: إن هذا الترجيح، قد سبَقنا إليه المستشرق «ريتشارد إم فرانك»؛ الذي رأى أنَّ عنوان نسخة «حيدر آباد»: «واضحُ الزيف، وهو عنوانٌ توصيفيٌّ مستعارٌ، وَضَعه شخصٌ ما، قد يكون الناسخ، أو ربما المحقق»[1].

ويعضِّد «فرانك» رأيَه هذا بالقول: إنَّ الأشعري لَم يستخدم لفظ:

---

(١) مراجعات بحثية في التراث العقدي... دراسات عربية ومترجمة، مقدمة «فرانك» لرسالة الحث، تحرير: ياسر المطرفي، ص٢٦٦، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٢٢م.

«استحسان» مطلقًا عند حديثه عن شيءٍ يُقره ويوافق عليه، والمرجح ـ لدَيه أيضًا ـ: أن الأشعري لَم يستخدم لفظ «الخوض»؛ فكِلا اللفظَين ـ في رأيه ـ يحمل دلالاتٍ سلبيةً بالنسبة إلى الأشعري وإلى عموم أهل السنة[1]؛ ولذا، رجَّح أنه موضوعٌ بعد المؤلِّف نفسه.

ونقول: إن لفظ «الخوض» قد ورد صراحة في هذه الرسالة، في سياق حكاية الشيخ الأشعري شُبهة المانعين من النظر. وقوله «دلالات سلبية... »: أمرٌ غيرُ مسلَّمٍ، فالمؤكَّد: أن الأشعري شافعيٌّ، والكلمةَ «الاستحسان» تتَردَّد في تراثه.

وسيأتي في وصْف النسخ الخَطية: أن قائمة مخطوطات مكتبة فيض الله بتركيا، يذكر عنوانها: «رسالة في الرد على مَنْ ظَنَّ أنَّ الاشتغال بالكلام بدعةٌ».

والراجح: أن هذا العنوان أيضًا ليس مِن وضع الأشعري، كما سبق توضيحه، في الكلام على تسميتها: «استحسان الخوض..»، وأنه ـ كسابقه ـ اجتهادٌ لتسمية «المخطوطة» بالغرض المحوَري الذي تدور حوله. والله أعلم.

(١) انظر: مراجعات بحثية..، ص٢٦٦ .

(٣) مضمون الرسالة

تعالج الرسالة، إشكاليةَ الاشتغال بعلم الكلام، بين المعارِضين من غُلاة النصيِّين، والموافقين من العقليِّين، وحُكمَ النظر العقلي والاستدلال به في مسائل العقيدة، وربما كانت أولَ مُؤَلَّفٍ خاصٍّ، يعالجُ هذا الموضوع الخلافيَّ المحتدم في عصره، بين علماء أهل السنة والجماعة: الأثَرِيِّين منهم والعقليِّين، وإن كان المعتزلة ـ ومنهم الجبائيُّ، شيخُ الأشعري الأول ـ قد سَبقوا إلى هذا، وكذلك أفرد (القاضي عبد الجبار، ت: ٤١٥هـ) له مجلدًا كاملًا ضمن موسوعته: «المغني في أبواب العدل والتوحيد»، بيانًا لموقف المعتزلة.

ورسالة «الحث»، وإن كانت صغيرةَ الحجم، إلا أنها تتَّسم بالعُمق، والبراعة في استنباط الأدلة، وتوظيفها في إثبات المطلوب، وهو جواز الاشتغال بهذا العلم، والحثُّ على الخوضِ في أبحاثه، ووجوبُ «النظر» في أصول الدين، وردُّ شبهات الخصوم، ومحاوَلةُ الفصل في هذا الشأن الدَّقيق.

والمتصفح لها يدرك ـ من الوهلة الأولى ـ: أنَّ الإمام الأشعري يتوجَّه بها إلى حشوية الحنابلة، وقد اشتهر عنهم: القول بتحريم الاشتغال بعلم الكلام؛ بحجَّة أنَّ النبي ﷺ والصحابة لم يشتغلُوا به[1]!

وهذا يُفهَم مما نسبه «أبو المظفر الإسفراييني، ت:٤٧١هـ» إلى هؤلاء الحشوية، من أنَّهم قالوا: «إنَّ النَّظر لا يجب بحالٍ»[2]، ومن ثَم فقد رَدَّ عليهم

---

(١) مما يؤيد ذلك: اللقاء المشهور بين الإمام الأشعري والبربهاري - أحد أئمة الحنابلة في بغداد -، فقد أبدى فيه البربهاريُّ رفضًا لاشتغال الأشعري بعلم الكلام والرد على الخصوم والانتصار لأهل السنة والجماعة. راجع: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، ج٢ ص١٨، دار المعرفة ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) الأوسط، لأبي المظفر الإسفراييني، نسخة خطية لما تبقَّى من الكتاب، محفوظة بمكتبة الشيخ نظام اليعقوبي الخاصة، بمملكة البحرين. وقارن: بما قاله الأشعري في رسالته تلك، بعدما ذكر مستندَهم؛ حيث عقَّب بقوله: «فهذه جملة ما احتجُّوا به في ترك النظر في الأصول».

«أبو المظفر الإسفرايني» في ذلك بأدلةٍ كثيرةٍ من القرآن والسنة والإجماع؛ تؤكد في مجملها: ذَمَّ التَّقليدِ وتركِ النَّظرِ، وذمَّ المُغالاةِ في تقليد الأسلاف، دون فهمٍ أو تثبُّتٍ، متابعًا - في ذلك - الأشعريَّ المؤسِّسَ لهذا البحث، بين علماء أهل السنة.

وقد ابتدأ الإمام الأشعريُّ رسالة «الحث» بعرْض موقف الخصوم، الذي يقول أصحابُه: بتَرك النظر والقول بأنه بدعةٌ، والاكتفاءِ بالتقليد في أصول الدين؛ وقد احتجُّوا: بأنه لو كان النظر جائزًا، لتكلَّم فيه النبي ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم.

وقد افترضُوا لذلك أمرَين: **الأول**: أن يكون النبي ﷺ وأصحابُه علِموه فسكتوا عنه، **والثاني**: أنهم لَم يعلَموه، بل جهلوه. ورتبوا على الأمرَين: أن الكلام فيه بدعةٌ وضلالة؛ لأنهم لو كانوا علموه ولَم يتكلموا فيه: فقد وسِعَنا أيضًا نحن السكوتُ عنه كما وسعهم، ولأنه لو كان من الدين: لَما وسِعهم السكوت عنه، وإن كانوا لَم يعلموه: وسِعنا جهلُه كما وسِعَهم، ولأنه لو كان من الدين لَم يجهلوه[1].

وبعد هذا العرض المختصر لشبهة الخصوم، شرع الأشعري في تفنيد شبهاتهم، في بقية الرسالة؛ وذلك من خلال ثلاثة أجوبةٍ أساسيةٍ:

أحدها: قلبُ السؤال عليهم، وهو أسلوبٌ نقديٌّ يقوم على مقابلة دعوى الخصم بدعوى أخرى مضادة، ومعولًا على الاستدلال نفسِه، وقد ردَّ الإمام من خلاله، تُهمة الابتداع والضلالة، عمَّن تكلم في مسائل أصول الدين؛ مبينًا أن النبي ﷺ لَم يقُل: بأن مَنْ تكلَّم فيها فهو مبتدعٌ وضالٌّ، ومن ثَم يُلزمهم الإمام: أن يكونوا هم أنفسهم مبتدعةً ضُلَّالًا؛ إذ قد تكلموا في شيء لم يتكلم فيه النبي ﷺ، وضلَّلوا مَنْ لم يُضَلِّلْه.

---

(1) راجع: الحث على البحث، النص المحقق، ص٦٦. واللمع، ص١١٨، ١٧٧، ١٨٣-١٨٨. وفي تفصيل ذلك: المدخل إلى دراسة علم الكلام، أ.د. حسن الشافعي، ص٢٩-٤٢، ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية- كراتشي- باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

والجواب **الثاني**: هو التأكيد على أن الكلام في: الجسم، والعرَض، والحركة، والسكون، والجزء، والطَّفرة، ونحو ذلك - واردٌ في القرآن الكريم والسنة النبوية، مجملًا غيرَ مفصَّلٍ، يمكن استنباطه على يد العلماء المختصِّين.

وقد استفاض الإمام في هذا الجواب الثاني، فساق الأدلة المختلفة على ذلك، وأوردَ أمثلةً من القرآن الكريم والسنة النبوية، تؤكد أن أصل الكلام على: الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق، وأصل التوحيد، والبعث وعدمِ استحالته، وكذلك ما يتكلم به المتكلمون مِن أنَّ للحوادث أوَّلًا، وردهم على مَن خالَفوا ذلك، وإثبات أن للجسم نهاية وأن الجزء لا ينقسم...، كل ذلك مَوجودٌ في القرآن والسنة.

وكذلك الرد على طوائف المشبهة والمجسمة، وأن مُحْدِث العالَم يجب أن يتأتى له الفعل على حسب قصده واختياره، وتنتفيَ عنه كراهته، وأن الكائنات خُلقت على وَفقِ تقديره - سبحانه - ومشيئته.

ولَم يقف الإمامُ عند هذا الحدِّ، بل أورد أمثلةً قرآنيةً ونبويةً، تؤكد أن أساليب المتكلمين في المناقضة على الخصم، وفي النظر، والاستدراك في المغالطات - ثابتةٌ أصولها في: الكتاب والسُّنة، وإن خفيَت على هؤلاء المخالفين من النَّصيين الحَرْفيِّين المُغَالين.

أمَّا الجواب **الثالث**: فيدُور حول التأكيد على أن مسائل «علم الكلام»، قد علِمَها رسول الله ﷺ، غير أنها لَم تحدث في أيامه فيتكلم فيها، وأن هناك مسائل حدثت في أيام الصحابة رضي الله عنهم لها تعلقٌ بالدين من جهة الأحكام الفقهية الشرعيَّة، ومن ثَم تكلَّموا فيها وبحثوا عنها وناظروا فيها؛ كمسائل العَوْل والجدات من مسائل علم الفرائض، وغيرها من المسائل التي حدثت في أيامهم ولم يأتِ في كل واحدةٍ منها نصٌّ عن النبي ﷺ، وما كانوا في بحثهم لها، مخالفين لنهجه ﷺ، بل كانوا رضي الله عنهم يقيسونَها على ما فيه نصٌّ من الكتاب أو السنة باجتهادهم، وهي مسائل لا تَثبت إلَّا من جهة السمع والوحْي؛ بالأخذِ

عن الرسول المعصوم، نصًّا أو استنباطًا أو قياسًا.

وعليه، فلو حدث في أيام النبي ﷺ الكلامُ في: خلق القرآن، وفي الجُزء، والطَّفرة، بهذه الألفاظ- لتكلَّم فيه وبيَّنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما بيَّن سائرَ ما حدث في أيامه.

ثم ينتقل الإمام إلى توجيه سهام النقد لهم، انطلاقًا من أنه ﷺ لم يصحَّ أنه تحدَّث في أن القرآن غير مخلوق أو مخلوق، في حين أنهم قد قالوا: إنه غير مخلوق، فما مستنَدهم من النقل؟! وما وجه اعتراضهم على مَن خاض في مسائلَ، تُشبه ما خاضُوا فيه؟!

ولا ينفعهم ـ أيضًا ـ التوقف في مسألة خلْق القرآن؛ لأنه ـ كذلك ـ لم يُنقَل عن النبي ﷺ أنه قال: توقَّفوا فيها.

ولا يمكنهم ـ وفقًا لما ذكره الأشعري ـ التمسُّك بأنه لا بد للعلماء من الكلام في الأمور الحادثة، ليَعلم الجاهلُ حكمَها؛ لأن هذا ما سعَوا في إبطاله من قبل، وضلَّلوا أنصارَه.

ويختم الشيخُ رسالتَه: بالاستشهاد أيضًا بكلام الفقهاء في النذور والوصايا، والعتق، وحساب المُناسخات، وتصنيفهم الكتب في ذلك، والنبي ﷺ لم يتكلم فيها، ولا صنَّف فيها كتبًا كما صنعه الفقهاء، ومن ثَم يُلزمهم أن يكونوا مبتدعة ضُلَّالًا؛ إذ فعلوا ما لم يفعله النبي ﷺ، وقالوا ما لم يقله نصًّا بعينه.

وبذلك فإن رسالة «الحث على البحث» أو «استحسان الخوض في علم الكلام» ـ كما يقول المستشرق «ريتشارد إم فرانك»: ـ تُمثِّل روحًا عاليةً متحمِّسةً لعلم الكلام، وجدالًا شاملًا لا هوادة فيه؛ لدعم ممارسة هذا العلم، في مواجهة الرافضين له[1].

(١) عناصر في تطور تعاليم الأشعري، ترجمة: محمد خضر، ص٢٠٥، بحث منشور ضمن كتاب: «مراجعات بحثية في التراث العقدي..».

(٤) طبعات الرسالة السابقة، وأهم الملاحظات عليها، ومدى الحاجة إلى إعادة تحقيقها

من خلال تَتبُّعِ الطبعات المختلفة لرسالة «الحث على البحث»؛ استطَعنا أن نقف على الطبعات الآتية:-

الطبعة الأولى:

طُبِعَت الرسالة لأوَّل مرة سنة: (١٣٢٣هـ) في «حيدر آباد الدكن، بالهند»، وأعيد نشرُها مرةً أخرى سنة: (١٣٤٤هـ)، في حيدر آباد أيضًا، ونُشِرتْ -كذلك- مرةً ثالثة سنة: (١٤٠٠هـ)، في مطلع القرن الخامس عشر الهجري.

ويُلاحظ على الطبعة الأولى ما يأتي:

(١) أنَّ الرسالة طُبِعَتْ تحت عنوان: «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام»، وليس هناك ذكرٌ للعنوان الآخر، وهو: «الحث على البحث»، وقد سبق بيان ذلك، كما لم يتعرَّض الناشر لذكر سبب اختياره لهذه التسمية، ولا مصادره في ذلك.

(٢) واضحٌ أنَّ هذه الطبعة اعتمدتْ على نسخةٍ خطيَّةٍ واحدةٍ؛ فالهامش يخلو من أيِّ مقارناتٍ. غاية ما هنالك: أنَّه قد نُبِّهَ في الهامش في موضعَين[1]: على وجود بياض في «الأصل». وهذا يؤكد أنَّ الاعتماد في هذه الطبعة، إنَّما كان على نسخةٍ خطيَّةٍ واحدة فقط.

وليستْ لدينا معلوماتٌ أو بياناتٌ عن تلك النسخة، التي اعتمدت عليها اللجنة في حيدر آباد الدَّكن، ولا مكان حفظها؛ إذْ لَم يُذكر شيءٌ عنها في تلك الطبعة.

---

(١) ينظر: ص٦ وص٧، من طبعة حيدر آباد الدَّكن الأولى.

(٣) خَلَتْ هذه الطبعة من أيِّ تعريفٍ بالأعلام والمصطلحات، وتخريجِ الآيات والأحاديث الواردة فيها، وليس فيها - أيضًا - تعليقاتٌ إلَّا في موضعٍ واحدٍ، أُحِيلَ فيه إلى البيضاوي في: (تفسيره)، وذلك في قصة مجادلة ابن الزِّبَعْرَى النبيَّ ﷺ[1].

(٤) في ضوء ما سبق يُمكن القول: بأنَّ هذه الطبعة ـ الأولى ـ ليست إلَّا نسخًا للأصل الذي أُخِذَت عنه - بما فيه من تصْحيفاتٍ ظاهرةٍ -، دون أيَّةِ خدمةٍ حقيقيةٍ للنص، وإن كان يُشكر للناشرين: أنهم حرصوا على إخراج هذا النص - المهم - لأول مرة.

الطبعة الثانية:

أعاد المستشرق «ريتشارد يوسف مكارثي» نشر الرسالة سنة: (١٣٧٢هـ-١٩٥٣م)، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت، مع ترجمةٍ إنجليزيةٍ لها، وذلك بذيل نشرته لكتاب: «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع»، معتمدًا على نشرة حيدر آباد الثانية، التي صدرت عام: (١٣٤٤هـ)، دون تغييرٍ ـ جوهريٍّ ـ بل رصَدنا سقطًا في لفظةٍ عنده، في قول الشيخ: «المُحدِث للعالَم يجب»، أثبتها «مكارثي»، (في ص٩٣): «المُحْدِث يجب» ـ وهذا وَاردٌ أثناءَ التحقيق ـ ولذا يصدُق على نشرته: ما قيل في نشرة حيدر آباد نفسِها.

ويُذكر أنَّ «د. عبد الرحمن بدوي»، قد نَقَلَ تلك النشرة ـ المكارثية ـ بتمامها، مع بعض تعليقاتٍ يسيرةٍ له في الهامش، وذلك في كتابه: «مذاهب الإسلاميين»، وقد صرَّح هو باعتماده على تلك النشرة[2].

---

(١) استحسان الخوض، نشرة حيدر آباد الأولى، ص٨.

(٢) راجع: مذاهب الإسلاميين، ص١٥-٢٦.

الطبعة الثالثة:

نشرها الأستاذ الدكتور: «محمد السيد الجليند»، في المكتبة الأزهرية للتراث (ملحقة برسالة أهل الثغر، المنسوبة للأشعري أيضًا)، سنة (١٩٨٧م)، تحت عنوان: «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام»، وقال: «فَضَّلتُ أنْ تُطْبَعَ رسالة «استحسان الخوض في علم الكلام»، ملحقةً بهذه الرسالة...»[١]، وهو يقصد بقوله «بهذه الرسالة»: «رسالةَ أهل الثغر»، التي هي موضوع عمله أصلًا.

ولم يَذكر الدكتور «الجليند» المصدر الذي اعتمد عليه في نشرته لـ «رسالة استحسان الخوض»، لكنَّنا إذا ما قارنَّاها بطبعة «حيدر آباد بالهند»، فإنَّه يظهر لنا: أنها مأخوذةٌ منها، وإنْ كان قد تفضَّل بتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الواردةِ فيها.

الطبعة الرابعة:

نشرَها المستشرقُ الأمريكي «ريتشارد إم. فرانك»، سنة (١٩٨٨م)، تحت عنوان: «الحث على البحث»، مُعْتَمِدًا في نشرته تلك -كما ذكر- على ثلاث نسخٍ خطيةٍ، ورابعةٍ مطبوعةٍ؛ **الأولى**: نسخة مكتبة «فيض الله» المحفوظة بتركيا، و**الثانية**: نسخة «لاندبرج» الخطية، التي كانت محفوظة بألمانيا، و**الثالثة**: النسخة المُضَمَّنة في كتاب «الغُنْيَة، للأنصاري»، المحفوظ نصُّه بمكتبة «أحمد الثالث» بتركيا. و**الرابعة**: طبعة «حيدر آباد» -السابق ذكرها-.

وَقَدَّمَ «فرانك» لنشرته تلك: بدراسةٍ مفيدةٍ عن صحةِ نِسبة الرسالة للإمام الأشعري، ومحتواها، ووصف النسخ الخطيَّة التي اعتمدها في نشرته.

ونظرًا لأهمية تلك النشرة، وكونها الوحيدة التي اعتمدتْ على النسخ الخطية المتوافرة للرسالة، فإنَّه مِنَ المُهِمِّ لنا أن نتوقف مع تلك النشرة؛

---

(١) ص٧، من الكتاب المذكور.

ليتضح للقراء ما دعانا لإعادة تحقيق رسالة «الحث على البحث»، خاصَّةً أنَّه لَمْ تتوافر لدينا نسخٌ خطيَّةٌ أخرى، غير تلك التي اعتمدها «فرانك»، من خلال الملاحظات الآتية:

(١) في المواضع التي كان الاختلاف فيها يسيرًا بين نسخة «الغُنْيَة» والنسخ الثلاث الأخرى: اعتمد «فرانك» نسخة الغنية - غالبًا -، وأثبتَ الفروق بينها وبين النسخ الأخرى في الهامش، مع أنَّ النسخ الأخرى اتفقتْ على بعض الكلمات -وأحيانًا الجُمَل- التي ليست في الغنية، وهي - من وجهة نظرنا - أقرب للسياق وأوفق به وتفيد فيه، وكان ينبغي إثباتها في المتن، والتنبيه على السقط في نسخة الغنية، بالهامش.

(٢) في المواضع التي اختلفتْ فيها نسخة الغنية عن النسخ الثلاث الأخرى بوضوح: نجد «فرانك» يُثبت ـ في الصُّلب ـ نَصَّ «الغنية» على يمين الصفحة، ونَصَّ النسخ الثلاث الأخرى على يسار الصفحة ـ بالصلب أيضًا ـ، مع إثبات الفروق بين النسخ الثلاث في الهامش، مِمَّا يُشَتِّتُ القارئ بين النَّصيْن، والتعليقات الهامشية، والعادة أن يكتُب المحقِّق ـ في الصلب ما يرجِّح أو يقطع ـ أنه عمل المؤلِّف، ويسجِّلَ في الهامش ما قد يخالفه، ولا يترك للقارئ أن يستخلص بنفسه عملَ المؤلِّف الأصلي.

(٣) خَلَتْ تلك النَّشْرة من التعريف بالأعلام والمصطلحات، ومن تخريج الأحاديث، كما هو واجبٌ على كل محقِّق.

(٤) وجود بعض مواضع الخَلل في النَّصِّ المُحَقَّق، في تلك النَّشْرة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ - وجدنا سَقْطًا في بعض المواضع، لم يُثبته في الصُّلب ولَمْ يُشر إليه في الهامش، وأحيانًا يكون السقط مؤثرًا في المعنى، وسيأتي في الجداول الملحقَة، شواهد لذلك ولغيره.

ب - ورد كلامٌ في النَّصِّ المُحَقَّق، على أنَّه للإمام الأشعري، لكنه ثَبَتَ لدينا أنَّه من تعليقات الأنصاريِّ في «الغُنية»، التي كان يتدخل بها أحيانًا، مميزًا بدايتها بقوله: «قلتُ»، وحين يستأنف كلامَ الإمام الأشعريِّ: يبدأه بـ «قال أبو الحسن»، ولَم يلتفت المحققُ إلى ذلك، في مواضع!

جـ - جانَب «فرانك» الصوابُ في قراءة بعض الكلمات المؤثرة في تغيير المعنى، وسنشيرُ إلى ذلك، في نشرتنا.

د - لاحظْنا أيضًا: عدمَ إشارته للفرق بين النُّسخ في بعض المواضع، مع أنها متفاوتةٌ فيما بينها، والظاهر من طريقته في التحقيق: أنه قد التزم بإثبات جميع الفُروق بين النُّسخ التي اعتمدها، سواءٌ أكانت جوهريةً مؤثرةً، أم غير مؤثِّرة.

هـ - بعض اختياراته مِن بين النُّسخ - في حال اختلافها -: لَم تكن موفقةً - في رأيِنا -؛ حيث رجَّحنا اختياراتٍ - هي في رأيِنا كذلك - ربما تكون أوفق بالسياق مما أثبتَهُ.

و - وأخيرًا: توجَد بعض الكلمات التي تتضمَّن أخطاءً إملائيةً.

وهذه الملاحظات لا تقلل من قيمة هذه النشرة - كما سبق - .

وسنُورد في ملاحق التحقيق جداول توضيحية بأهم هذه المواضع المشار إليها آنفًا.

الطبعة الخامسة:

طبعتها «دار المشاريع» في بيروت - لبنان، عام (١٩٩٥م)، بمراجعة وتقديم: «محمد الولي الأشعري القادري الرفاعي»، وقد نَصَّ في مقدمته[(١)]: على أنَّه اعتمد على طبعة «حيدر آباد بالهند»، ولذا كان عنوانُها: «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام».

(١) ص٣٣، من النشرة المُشار إليها.

وما أضافَته تلك الطبعة لطبعة «حيدر آباد»: هو - فقط - تخريجٌ مقتضبٌ جدًّا لحديثَين من الأحاديث النبوية الأربعة الواردة في الرسالة، واشتملتْ - أيضًا - على تعليقَين في الهامش[١]، نُبِّهَ فيهما -بنبرةٍ حادةٍ- على مخالفة «ابن تيمية» ومدرسته في بعض قضايا العقيدة، وتعليق ثالث: وُضِّحَ به مراد الإمام الأشعري من قوله: «ومحالٌ أن يكون الشيء الواحد ينقسم»[٢].

الطبعة السادسة:

طبعَتها «دار الكتب العلمية» ببيروت، سنة: (٢٠١١م)، ملحقةً بكتاب: «اللمع»، تحقيق: «محمد أمين الضناوي»، وقد اعتمَدتْ هذه الطبعة على طبعة «حيدر آباد بالهند»، ولم تَزِدْ عليها شيئًا، وقد سبَق رأيُنا في أصلِها.

الطبعة السابعة:

طبعتها «دار المشاريع» في بيروت - لبنان، بتحقيق: «الدكتور جميل حليم الأشعري الشافعي»، وَبَيْنَ يدينا الطبعة الثالثة لها، سنة: (١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م)، بعنوان: «رسالة استحسان الخوض في علم الكلام».

ومَنصوصٌ على غلاف تلك الطبعة: أنَّها مقابَلةٌ على سِتِّ نُسَخٍ خطيَّة ومطبوعة، فإذا ما بَحثْنا داخل تلك الطبعة عن وَصْفٍ لتلك النُّسخ التي قُوبِلَ عليها النَّصُّ، ونماذجَ مصورةٍ منها: فَإنَّنا لا نَعْثرُ علي شيءٍ، وحتى في المقارنات المثبَتة في هامش النَّصِّ المُحقَّقِ، نَجِدُ المُحقِّق يقول: «في نسخة»، وَيَنصُّ على الاختلاف دون أن يُسمِّي النُّسَخ.

وبالتَّتبُّعِ للنَّص الذي أَثْبتهُ مُحقِّق تلك الطبعة والفروق في الهامش، فإنَّه يترجَّح لدينا ظنٌّ غالبٌ أنَّ مُحقِّقَ تلك الطبعة، إِنَّما اعتمد في النُّسخِ الخطيَّة الثلاث

(١) استحسان الخوض، دار المشاريع، ص٣٨، وص٤٢. (٢) انظر: ص٤٤.

(ف، ب، غ)[1]: على ما أثبته «فرانك» في نشرته من فروقٍ بَيْنَ هذه النُّسَخ، واختار منها ما رآه أنسب وأوفق بالسياق ـ في نظره ـ، وهذا أسلوبٌ عجيبٌ في التحقيق.

وإنَّما قلنا ذلك: لِكَوْنِ مواضع السَّقطِ عند «فرانك»، هي مِنْ بيْنِ نَصِّ تلك النُّسَخ الخطيِّة الثلاث المزعومة، وكذا قراءاته التي جانَبه فيها الصواب، تَرِدُ بعَينها في تلك الطبعة[2]، كما أنَّ النصَّ الذي وضعه «فرانك» في الصُّلب،

(١) سيأتي: أن (ف): رمز لنسخة «مكتبة فيض الله»، و(ب): لنسخة «لاند برج، في برلين»، و(غ): للنَّص المضمَّن في كتاب «الغُنية»، «للأنصاري»، المحفوظ بمكتبة أحمد الثالث.

(٢) فهناك مواضع موجودةٌ في نسخة أو أكثر من النُّسخ (ف، ب، غ)، وقد سَقَطَتْ عند «فرانك»، ولم نجدها عند «جميل حليم»، لا في الصُّلب ولا في الهامش، بل سقطت أيضًا، ممَّا يرجِّح - إن لم يقطَع - نَقْلَه عن «فرانك»، مثل:

* في النَّصِّ: «منهُم طائفة أَقَرَّتْ بالخلق الأوَّل، وأنكرت الثاني»، سَقَطَ عند «فرانك، ص٣٣٠، طبعة: دار نماء»: «منهم»، المُثبتة في النُّسخ كلها، وهو عين ما وجدناه عند «جميل، ص٤٣».

* وفي النَّصِّ: «فيما بينكم وفي تعارفكم»، سَقَطَ عند «فرانك، ص٣٣٣»: «وفي» المُثبتة في النُّسخة (ب)، ولم يُشر إليها في الهامش، وهو عين ما رصدناه عند «جميل، ص٤٤».

* في النَّصِّ: «وكذلك لو قال لكم قائل: هل ربكم شبعان»، سَقَطَ عند «فرانك، ص٣٤٤»: «لكم» المُثبتة في (ب)، ولم يُشر إليها في الهامش، وهو عين ما لاحظناه عند «جميل، ص٦٠».

وهناك مواضع موجودة في نسخة أو أكثر من النُّسخ الثلاث المذكورة، وقد جانب الصوابَ المستشرق «فرانك» في قراءتها، ووجدناها كما هي عند «جميل»، ولم يُشر للفرق في الهامش، مثل:

* في النَّصِّ: «موجودة في القرآن والسنة مُجملة غير مُفصلة»، قرأ «فرانك، ص٣٣١» كلمة «مجملة» من (ب) على أنَّها «لجملة»، لذا استبعدها، وأثبتَ ما في (ف، ح)، وهو «جملة»، مع أنَّها واضحة أنَّها في (ب) «مجملة»، وهو الأنسب بالسياق، ووجدنا عند «جميل، ص٤١»: إثبات «جملة»، دون إشارة لشيء في الهامش.

* في النَّصِّ: «فليس خلق شيء بأهون عليه من خلق آخر»، قرأ «فرانك، ص٣٣٤» كلمة «آخر»، من النسخة (غ): على أنَّها «الآخر»، مع وضوح كونها على نحو ما أثبتناه، و«جميل، ص٤٤»: تبع «فرانك».

* في النَّصِّ: «وكذلك لو قال لكم قائل: هل ربكم شبعان»، قرأ «فرانك، ص٣٤٤» كلمة «هل» في النُّسخ كلها: على أنَّها «هذا»، مع وضوح أنَّها في (ف، ب): «هل»، وأثبت «جميل، ص٦٠»: «هذا»، ولم يُشر لشيء في الهامش.

وتبيَّن لنا ـ مِن خلال فحْص النُّسخة (غ) ـ: أنَّه مِن كلام الأنصاري، وجدناه أيضًا في هذه الطبعة، مذكورًا في الصلب[1].

ناهيك عن أنَّ هناك فروقًا بَيْنَ نَصِّ تلك النُّسَخِ الثلاث، لم يُشر لها مُحَقِّق تلك الطبعة في هوامشه.

ونستطيع القول: بأنَّ تلك الطبعة مُقَابَلَةٌ على نَصِّ نشرة حيدر آباد، التي رَمَزْنا لها: بـ(ح) من النُّسخ الخطية؛ لكونها قد أُثْبِتَ منها كلماتٌ فاتت «فرانك»[2].

وبهذا تكون تلك الطبعة قد اعتمدتْ على خمسِ نُسَخ: ثلاث خطيَّةٍ (ف، ب، غ) -من خلال نشرة «فرانك»- و(ح)، إضافةً لنشرة «فرانك» نفسها.

أمَّا بالنسبة للنُّسْخة المُكمِّلة للسِّتِّ: فيبدُو أنه يقصد بها نسخة «مكارثي»؛ لما هو ظاهرٌ: مِن إثبات مُحقِّقِ تلك الطبعة بعضَ الكلمات التي اقترحها «مكارثي» في نشرته، والتي أضافها على اعتبار أنها ضرورية يَتطلَّبها السياق[3].

وعلى كلٍّ، فإنَّنا بعد فحْص تلك الطبعة: نجدها -بالإضافة إلى ما سبق- قد خَلَتْ مِنْ ترجمةٍ للأعلام، لكنَّها اشتملت على تخريجِ الآيات

(١) انظر: ص٥٢ من تحقيق «حليم جميل»، لرسالة «استحسان الخوض».

(٢) فالنَّصُّ: «ووسعنا ترك الخوض كما وسعهم ترك الخوض فيه»، نجد عند «فرانك، ص٣٣٠» نَقْصَ جملة: «كما وسعهم ترك الخوض فيه»، وهو مُثْبت في (ح)، ووجدناه عند «جميل، ص ٣٩»، وكذا النَّص: «لَمَا اختلفوا فيها وما بقي الخلاف إلى الآن»، نجد عند «فرانك، ص٣٤٢» نقص كلمة «ما»، ووجدناها كذلك عند «جميل، ص٥٧».

(٣) فالنَّصُّ: «ووسعنا ترك الخوض [فيه]، كما وسعهم ترك الخوض فيه»، نجد أنّ كلمة «فيه» الأولى قد اقترحها «مكارثي، ص٨٨» على نَصِّ (ح)، ووجدناها مُثْبتة عند «جميل، ص٣٩»، وهي ليست في أيٍّ من النُّسَخِ الخطيَّة.

القرآنية الكريمة، وحديثٍ واحدٍ من الأحاديث النبوية الأربعة، وتعريفٍ ببعض المصطلحات الواردة في الرسالة، وإنْ كان أورد ذلك، دُونَ ذِكْرٍ لأيِّ مصادر يُمْكِنُ الرجوع إليها في تلك التعريفات.

ونُضيف إلى ما سبقَ:

أنَّ المُتتبِّع للنَّص الذي اختاره «المحقِّق» لتلك الطبعة، يظهر له ـ بعد التأمل ـ أنَّ بعض هذه الاختيارات قد جانب «المحقِّقُ» الصوابَ فيها ـ من وجهة نظرنا ـ، وسنُورد في الملاحق جدولًا لأهم الأمثلة على ذلك.

وأنه في المواضع التي فيها اختلاف كبير بين (غ) وبين باقي النسخ: لا نجد فيها إشارةً لتلك المواضع، بل يختار «المحقق» من (غ) ما هو مناسب ـ في نظره ـ، ويُدْخِلُه في نَصِّ النسخ الثلاث الأخرى!

(٥) وصْف النسخ التي اعتمَدنا عليها في التحقيق

لقد اعتمدنا في تحقيق نص رسالة «الحث على البحث»: ثلاثَ نُسخٍ خطيةٍ، ونسخةً مطبوعةً، وذلك على النحو الآتي:

الأولى: نسخة محفوظة بمكتبة «فيض الله ـ تركيا»، برقم حفظ: (٢١٦١)، وتقع في ثلاث لوحاتٍ، وقد عُنْوِنَ لها (في قائمة العناوين) بـ «رسالة في الرد على مَن ظن أن الاشتغال بالكلام بدعةٌ».

ويُلاحظ على هذه النسخة أنها:

١) مرويةٌ بالسند المتَّصل إلى الإمام الأشعري.

٢) كاملةٌ غير منقوصة.

٣) راجَعها الناسخ، ويظهر ذلك من الكلمات المصوَّبة في هوامشها.

٤) كُتِبَتْ بِخَطِّ النَّسْخ الدارِج، والتصحيفُ والتحريفُ فيها قليلٌ، وصفحات هذه النسخة رُبِطَتْ بـ «التعقيبة».

٥) بآخر هذه النسخة: ما يُفيد أنها نُقلت عن نسخةٍ أخرى، كُتبت عام: (٦٧٧هـ)، وعبارة الناسخ بآخرها: «وبعقبه ما صورته: سَمعتُ جميعَه بقراءتي، علَى الشيخ المحدِّث: أبي صادق محمد بن الحافظ الرشيد أبي الحسين يحيى بن علي ابن عبد الله بن مفرج القرشي ـ وفَّقه الله تعالى ورحم سلفه ـ، بمنزله بمصر. كَتبه: عبد الرحمن بن عبد الحليم بن عمران[1]، في ربيع الأول سنة: ٦٧٧، حامدًا مصليًا».

---

(١) هو: الشيخ الإمام، المحدِّث، المقرئ، الفقيه، صَدْر الدِّين أبو القاسم الأوسيُّ، الدُّكاليُّ المغربيُّ، المالكيُّ، الملقَّب بسَحْنُون (مولده عام ٦١٦هـ، وقيل: ٦١٠هـ، ووفاته في عام ٦٩٥هـ): قدِم الإسكندريةَ في عُنْفوان شبابه، وسمع من: أبي القَاسِم الصَّفراويِّ، وعبد الوهَّاب بن رواج، وغيرِهما. وَسمع منه: ابنُ الظاهريِّ، والمِزِّيُّ، وطائفةٌ. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ج١٥ ص٨١٥، دار الغرب الإسلامي.

وقد رمَزْنا لهذه النسخة بالرمز: (ف).

الثانية: نسخة مكتبة برلين، كانت محفوظةً لدى «لاندبرج» بألمانيا، ضمن مجموع، برقم حفظ: (١٠٣٠)، وهي الرسالة الثانية في هذا المجموع، وعدد أوراقها: ثلاث ورقات، وهي بلا عنوان.

ويلاحظ عليها أنها:

١) غير مرويةٍ بالسند كالنُّسخة السابقةِ.

٢) ناقصةُ الآخر؛ حيث فُقِدَ منها صفحةٌ فيها تكملة الرسالة، فانتهت عند قوله: «أو صفراوي»، ثم وجدْنا في أسفل الصفحة عند «التعقيبة» كلمة «أو»، مما يفيد أنها ستكون بداية الصفحة التالية، لكننا لم نجد «أو» في بداية الصفحة التالية «المفقودة»، بل وجدنا كلمة «جمع»، ثم الكلام في تلك الصفحة التالية لا علاقة له ألبتة برسالة «الحث على البحث».

٣) كُتبت على عَجَلٍ، بخط النستعليق: (النَّسخ مع التعليق)، ويكثر فيها -مقارنةً بالنُّسخ الأخرى- التصحيف والتحريف، ورغم هذا: فقد تفردت ببعض الكلمات والزيادات، التي هي أقرب لسياق الكلام، في بعض المواضع.

٤) لَم يراجعْها الناسخُ، فليس فيها آثار التصحيح، اللهم إلا بعض التصحيحات التي لاحظها الناسخُ حال نَسخه للرسالة، يظهر ذلك من كلمتَين ضُرب عليهما، ثم كُتب صوابُهما بعد الكلمتَين المضروب عليهما مباشرة، في المتن.

٥) رُبطت صفحاتها بالتعقيبة.

٦) تاريخ نَسخها -كما دُوِّن بآخر المجموع- هو: «السادس من شهر شوال المبارك، عام أربعٍ وسبعين وثمانمئة»، فهي أحدث من (ف).

وقد رمَزْنا لهذه النسخة بالرمز: (ب).

الثالثة: النص المُضَمَّن في مخطوط «الغُنية: في الكلام، لأبي القاسم الأنصاري»، المحفوظ في «مكتبة أحمد الثالث ـ تركيا»، رقم حفظ: (١٩١٦). وتاريخ نسخها: ربيع الأول سنة (٥٩٢هـ)، فهي أقدم النسخ الثلاث، وعدد أوراقها: ثلاثٌ.

ويُلاحظ عليها:

١) أنها كُتبت بخطِّ النَّسْخ الدارِج، ويقلُّ فيها التصحيف والتحريف، وليست صفحاتها مربوطةً بالتعقيبة.

٢) أنها نسخةٌ غيرُ مستقلةٍ لرسالة «الحث على البحث»، بل جاءت كأحد النُّقولات التي نقلها الأنصاري في كتابه «الغُنيَة»، في معرض كلامه عن وجوب النظر في معرفة الله -تعالى- والرد على مَن بَدَّعَه.

٣) يتدخل الأنصاري أحيانًا بكلامٍ له بغرض التوضيح والتفصيل، يذكره بين ثنايا كلام الإمام الأشعري في الرسالة، مع تمييزه عن كلام الإمام الأشعري، حيث يبدأ كلامَه ـ غالبًا ـ بـ «قلتُ»، ثم يستأنف كلام الإمام الأشعري بعبارة: «قال أبو الحسن»، إلا أننا رصدْنا أحدَ المواضع التي تدخَّل فيها الأنصاريُّ بكلام له، وميَّزه كما ذكرنا، وهو كلامٌ أثبتَتهُ النسخُ الثلاثُ الأخرى جميعُها، على أنه من كلام الإمام الأشعري في رسالة «الحث»، وهذا الموضع هو ما ورد في نص (الغُنية) هكذا: «قلتُ: وقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡـَٔافِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦]، أي: لا أرتضيه فيما أطلبه وأبغيه، ولا تقع به الكفاية، وأمَّا الكلام في التوحيد: فمأخوذٌ من الكتاب، كما تلونا من الآيات، مثل آية التمانع، ومثل قوله: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾ [الرعد: ١٦] الآية، قال أبو الحسن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ...».

فقوله: «وأمَّا الكلام في التوحيد... ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾ [الرعد:١٦] الآية»، هو في النُّسخ الثلاث، مَسوقٌ بنحوه من كلام الإمام في رسالة «الحث»،

لكنه هاهُنا يفيد: أنه من تدخُّلات الأنصاري المُشار إليها سابقًا.

فلعلَّ الأنصاريَّ نقَل كلامَ الشيخ الأشعري بتصرفٍ منه؛ حيث كان ذهنه منصبًّا على المعنى، لا على اللفظ، والله أعلم.

هذا: وقد ذكر «فرانك» في نشرته - ضمن ما ذكر من احتمالياتٍ حول نسخة رسالة «الحث» المضمنة في «الغُنية» - احتمال أن يكون هذا النص الذي نقله الأنصاري، قد كُتِبَ وانتُهِيَ منه، ثم نُقِّح وهُذِّب، حتى نَتَجَ عنه النَّصُّ الذي احتوته النسخ (ف، ح، ب)[1]، أي: أنه أصلٌ للنُّسخ الأخرى، وعلى كل حالٍ: هو أقدمُها جميعًا.

وقد رمَزْنا لهذه النسخة بالرمز: (غ).

أمَّا النسخة المطبوعة: فهي نسخة حيدر آباد الدكن بالهند:

ونضيف إلى ما سبق بخصوص هذه النسخة:

١- أنها رغم اشتمالها على السند نفسه، المتصل بالمؤلف الإمام الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، موافقًا للمنصوصِ عليه في بداية نسخة «فيض الله»، إلا أن سند نسخة «فيض الله» يَزيد عن «حيدر آباد» راويَين، أحدهما: ذُكِرَ في مُفتَتَحِها، وهو: «أبو صادق محمد بن يحيى بن عليٍّ القرشي، ت: ٦٨٦هـ»، والآخَر: الذي رواها بدوره عن أبي صادق القرشي: قد ذُكِر في نهايتها، وهو: «عبد الرحمن بن عبد الحليم بن عمران».

٢- تكاد تتفق في النَّصِّ مع نسخة «فيض الله»، بحيث يمكن القول بترجيح كونِهما منسُوختَين عن أصلٍ واحدٍ.

٣- قد رُبطت صفحاتها بالتَّعقيبة.

وقد رمَزْنا لهذه الطبعة بالرمز: (ح). وعُنينَا بها: لكونها أول ما ظهر مطبوعًا من نصوص رسالتنا المحقَّقة.

(١) مقدمة «فرانك» لنشرته لرسالة «الحث»، ضمن كتاب «مراجعات بحثية..»، ص٢٨٧.

(٦) منهجنا في التَّحقيق

لَمَّا كانت نسخة «الغُنْيَةِ» هي أقدم النُّسخ التي بين أيدينا، فإنَّه كان يجدر بِنَا أنْ نجعلها أصلًا لنا، ونُثبتَ فروق «النُّسخ الثلاث» الأخرى في الهامش، خاصةً أنها نسخةٌ تَسْهُل قراءتها وَيَقِلُّ فيها السَّقطُ والتصحيفُ والتحريف.

لكنْ حال بيننا وبين هذا: أنَّا وَجَدْنا تطابقًا جوهريًّا في ألفاظ «النُّسخ الثلاث» الأخرى، باستثناء ما يوجَد بين النُّسخ الخطية من فوارق معتادةٍ فيها، في حين أنَّ نُسخة «الغُنية»: غيرُ متوافقةٍ مع «النُّسخ الثلاث»، في مواضع متعددةٍ وفقراتٍ مطوَّلةٍ، مع الأخذ في الاعتبار: أنَّ نَصَّ نُسختَين من النسخ الثلاث، مرويٌّ بالسَّند، الذي ينتهي إلى الإمام الأشعري نفسِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما سبق توضيحه-.

وهذا ما أثار تساؤُلاتٍ مِن قَبيل: هل التزم الأنصاري بلفظ الإمام الأشعري؟ أم تصرَّف في بعض العبارات ورواهَا بالمعنى؟ وهل يُحتمل أنَّ نَصَّ «الغُنيَة» للرسالة، كان أصلًا كَتَبه الإمام الأشعري، ثم نقَّحه وهذَّبه، فنَتجَ عنه النَّصُّ المُتَّفَقُ عليه في النُّسخ الثلاث الأخرى؟

وقد ذكرنا مزيدَ بيانٍ لذلك، في وصْفنا للنُّسخ الخطيَّة، كما أنه سبَق لنا كلامٌ ـ استفَدناهُ من أ.د. حسن الشافعي ـ عند ذكر رأْي فضيلته في صحة نسبة الرسالة إلى الشيخ الأشعري ـ، فليراجَع.

وقد حَلَّ «فرانك» هذا الإشكال: بأنْ جعلَ المواضعَ التي فيها اتفاقٌ في اللفظ بين نسخة «الغُنية» وبين «النسخ الثلاث» نصًّا واحدًا، وأثبتَ الفروق اليسيرة بين النُّسخ الأربع في الهامش، أمَّا بخُصوص المواضع التي فيها اختلافٌ كبيرٌ بين نسخة «الغنية» وبين «النُّسخ الثلاث»: فقد جعل «فرانك»

في الصُّلب نَصَّيْن، أحدهما: على يمين الصفحة، وهو نَصُّ نسخة «الغنية»، والآخر: على يسارها، وهو نَصُّ «النسخ الثلاث»، مع إثبات الفروق بين هذه «النسخ الثلاث» في الهامش، وقد سبق ذِكْرُ هذا، أثناء بيان الملاحظات على الطبعات السابقة للرسالة.

وفي ضوء المُعطيات السابقة، فإنَّنا آثرْنا أنْ نتجاوز طريقةَ «فرانك» في نشرته، والتي يترتب عليها تشتيت القارئ بين نصَّين لكتابٍ واحدٍ، إلى طريقةٍ تجعل نَصَّ الرسالة واحدًا؛ لذا **اعتمدنا في التحقيق المنهجَ الآتي**:

١) قابلنا النُّسخ المعتمدة، مع الإشارة إلى الاختلافات بينها في الهامش، ورمَزْنا لكل نسخةٍ برمزها السابق ذكره في وصف النسخ التي اعتمدناها في تحقيق النص.

٢) في المواضع التي كان الاختلاف فيها كبيرًا بَيْن (غ) وبَيْن (ف، ب، ح): فإنَّنا نُثبت في الصُّلب نَصَّ «النُّسخ الثلاث»، ونكتفي بِذِكْر نَصِّ (غ) في الهامش.

٣) في المواضع التي اتفقَتْ فيها (غ) مع النُّسخ الثلاث الأخرى: نُثبت النَّصَّ المتفَقَ عليه في الصُّلب، مع الإشارة في الهامش إلى الفروق اليسيرة بين النسخ الأربع، مع الأخذ في الاعتبار أنَّه:

أ - بالنسبة للزيادة الواردة في نسخة من (ف، ح، ب): نُثبتها في الصُّلب، طالما أنَّها تُفيد في السياق ولا تضرُّ به، ونشير في الهامش إلى النُّسخ الأخرى التي لم تُثبِتْها.

وإذا كانت الزيادة تضرُّ بالسياق: فإنَّنا لا نُثبتها في الصُّلب، بل نكتفي بالإشارة إليها في الهامش، أمَّا إذا كانت الزيادة ممّا تَفرَّدَتْ به (غ) فإنَّنا نكتفي بالإشارة إليها في الهامش وحدها، إلَّا إذا اقتضتْ الضرورة ذِكْرَها في الصُّلب،

فإنَّنا نَذْكُرها ونضعها بين معقوفتَين هكذا [ ]؛ لاحتمالية كونها من زيادات الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ب - وبالنسبة للاختلاف في كلمة أو أكثر: فإنَّنا نعتمد ما نراه أصوبَ وأوفقَ بالسياق، ولو كان في نسخةٍ واحدةٍ، طالما أنَّها مِن بَيْن النُّسخ (ف، ح، ب)، أمَّا لو كان الاختلاف ممَّا تَفرَّدَتْ به (غ): فإنَّنا نكتفي بالإشارة إلى هذا التَّفرُّد في الهامش، ولا نثبته في الصلب؛ للسبب السابق ذِكره، إلَّا إذا اقتضت الضرورة ذِكْرَه في الصُّلب، فإنَّنا نضعه بين معقوفتَين هكذا [ ]. وبذلك يكون القارئ: قد اطلعَ على نصٍّ واحدٍ للكتاب، واستفادَ مما في النُّسخ كلِّها.

٤) في المقارنة بَيْن النُّسخ، وإثبات الفروق بينها: كان اهتمامُنا بالأساس منصبًّا على الفروق الجوهرية فقط، وأعرضْنا عن إثبات غيرها في الهامش؛ تخفيفًا، ومع ذلك رأَينا أن نُثبت نماذجَ لذلك، في الجداول المُلحَقة بالنص المحقق؛ إفادةً للقارئ.

٥) لَم نُشِر إلى الاختلاف بَيْن النُّسخ، في صِيَغ الثناء على الله -تعالى-، بل اعتمدنا ما اتَّفقت عليه أغلب النسخ، وكذا بالنسبة لصيغة الصلاة على النبي ﷺ: جعلناها صيغةً واحدةً، هي: «ﷺ»، واكتفينا بالإشارة هنا: إلى أنَّ هذه الصيغة كانت هي الغالبة في (ف) و(ب)، أما في (غ): فغلبتْ صيغة «عليه السلام»، بينما التزمتْ (ح) صيغة «صلى الله عليه وآله وسلم».

كذا ورد في بعض النسخ: لفظة «النبي»، وورد في البعض الآخر -في الموضع ذاته-: لفظة «الرسول»، فأثبتنَا إحدَى اللفظَتين، دون تنبيهٍ في الهامش.

٦) التزَمنا في كتابة النَّصِّ المُحقَّق: بقواعد الإملاء الحديثة، وصَحَّحْنا ما وجدناه من أخطاءٍ إملائيةٍ ونحويةٍ، وكذا اختلال النقط الحاصل في بعض الكلمات المنقوطة.

٧) قَسَّمْنا النَّص إلى فقراتٍ، بحسب مقتضيات المعنى، كما حرصنا على استخدام علامات الترقيم التي استقرَّ الأمرُ عليها في اللغة العربية المعاصرة، من النقط والفواصل وما إلى ذلك.

٨) أثبتنا بعضَ العناوين من زياداتنا، بقلمٍ عريضٍ، بين معقُوفتَين هكذا: [ ]، دون تنبيه في الهامش.

٩) قارنَّا النَّصَّ المُحقَّق ـ قدر الإمكان ـ على ما وصل إلينا مِن تراث الإمام الأشعري، فوجدنا في بعض المواضع اتفاقًا في المعنى المقصود، وأحيانًا في الألفاظ، وبخاصةٍ كتاب «اللمع»، وما نقله ابنُ فورك في «المُجَرَّدِ» من مقالات الإمام، وقد أشرنا إلى ذلك في هوامش النص المحقَّق، وكلها تؤكد صحة النسبة.

١٠) أثبتنا الآيات القرآنية التي وردتْ في النَّصِّ المُحقَّقِ وفقًا للرسم العثماني، وجعلناها بين القوسَين الهِلاليَّين هكذا: ﴿ ﴾، وعزَوناها إلى سُورها، وبيَّنا أرقامَها فيها بين معقُوفتَين، وذلك في صُلب الكتاب، تيسيرًا على القارئ.

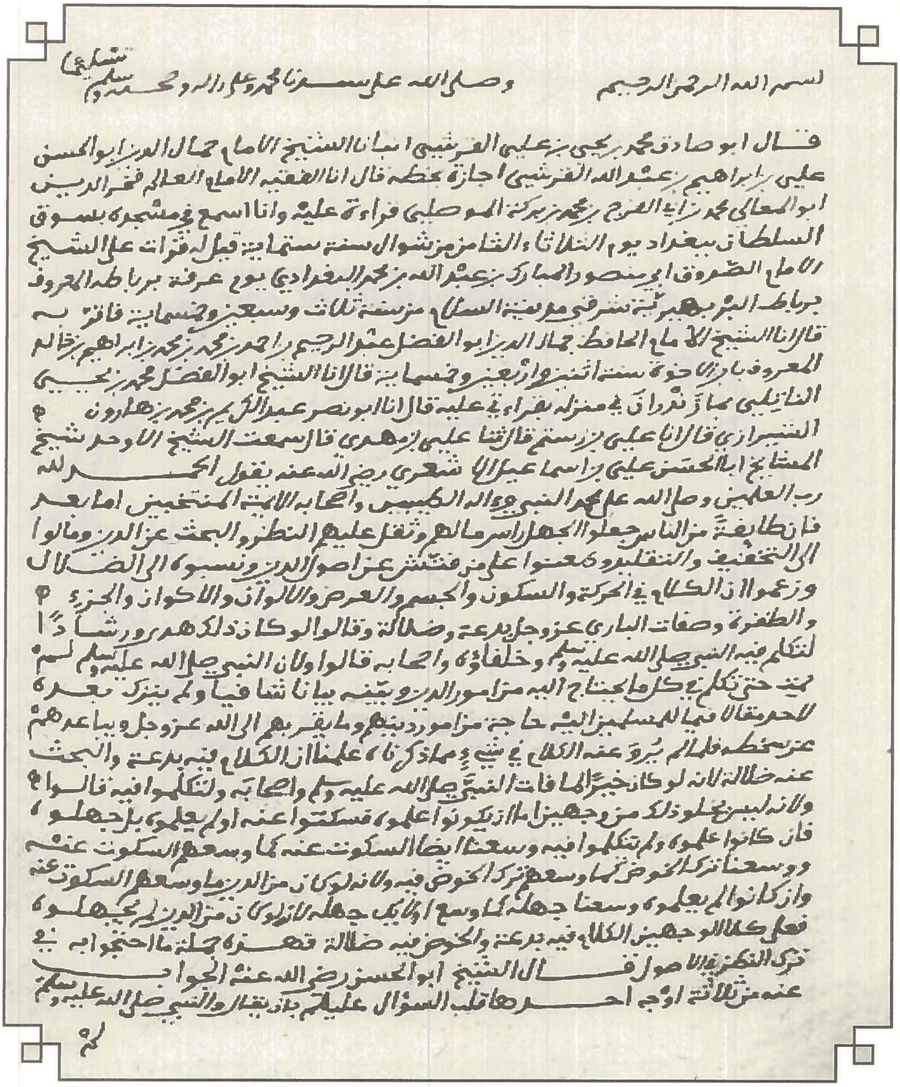
١١) خَرَّجْنَا الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في النَّصِّ، وبَيَّنا حُكمها - ما لَم تكن في الصحيحَين -، اعتمادًا على أقوال علماء الحديث النبوي الشريف.

١٢) تَرْجَمْنَا لأغلب الأعلام الوارد ذكرهم في النَّصِّ، وعَرَّفْنَا بأكثر المصطلحات، وحرصْنا على أنْ يكون ذلك بإيجازٍ، قَدْرَ المستطاع.

وفيما يلي نماذج مصورة لبعض صفحات النُّسخ المعتمدة في تحقيق رسالة «**الحَثِّ على البَحْثِ، للشيخ الأشعري**»، استكمالًا للتوثيق، والحمد لله رب العالمين.

نماذج مصوَّرةٌ للنسخ المعتمدة في التحقيق

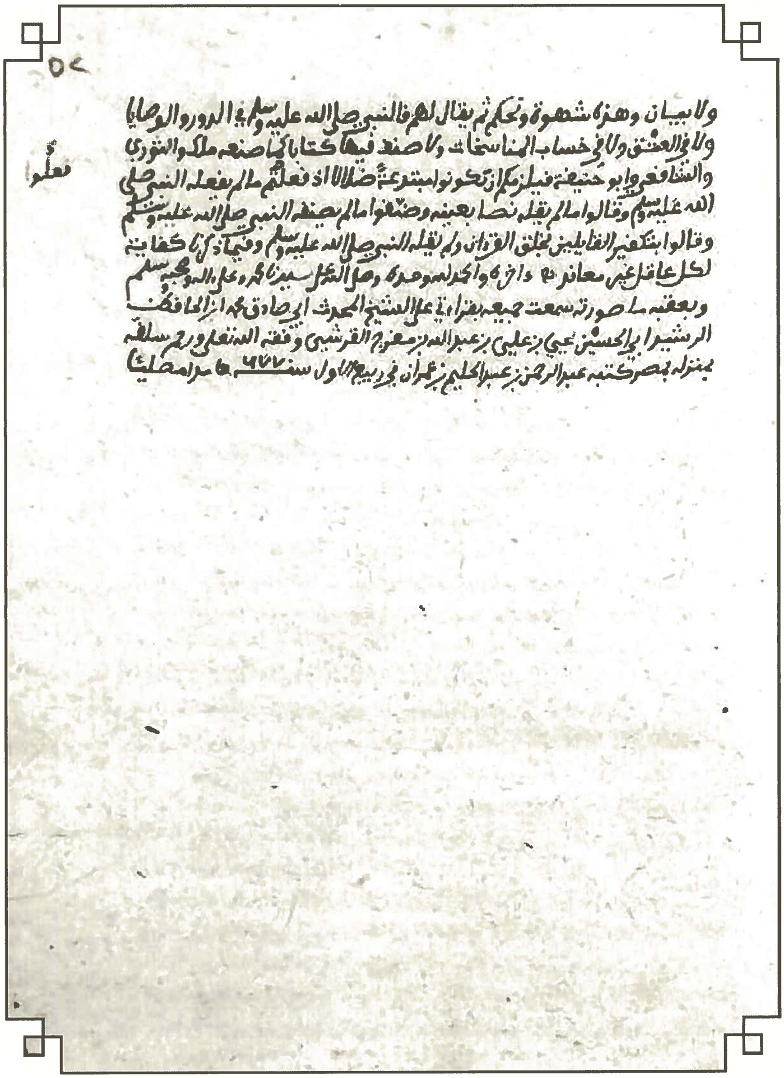
نماذج من صور النسخ المعتمدة في التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

قال أبو صادق محمد بن يحيى بن علي القرشي أنبأنا الشيخ الإمام جمال الدين أبو الحسن
علي بن إبراهيم بن عبد الله القرشي إجازة بخطه قال أنا الفقيه الإمام العالم فخر الدين
أبو المعالي محمد بن أبي الفرج بن محمد بن بركة الموصلي قراءة عليه وأنا أسمع في مشجره بسوق
السلطان ببغداد يوم الثلاثاء الثامن من شوال سنة ستمائة قيل له قرأت على الشيخ
الإمام الصدوق أبي منصور المبارك بن عبد الله بن محمد البغدادي يوم عرفة برباط المعروف
برباط البر بهجر تيه بشرقي مدينة السلام من سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة فأقر به
قال أنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن خالد
المعروف بابن الإخوة سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة قال أنا الشيخ أبو الفضل محمد بن يحيى
النائيلي بماذ فروان في منزله بقراءتي عليه قال أنا أبو نصر عبد الكريم بن محمد بن هارون
الشيرازي قال أنا علي بن رستم قال ثنا علي بن مهدي قال سمعت الشيخ الأوحد شيخ
المشايخ أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه يقول الحمد لله
رب العالمين وصلى الله على محمد النبي وعلى آله الطيبين وأصحابه الأئمة المنتخبين أما بعد
فإن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ومالوا
إلى التخفيف والتقليد وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونسبوه إلى الضلال
وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعرض والألوان والأكوان والجزء
والطفرة وصفات الباري عز وجل بدعة وضلالة وقالوا لو كان ذلك هدى ورشادا
لتكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه قالوا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يمت حتى تكلم في كل ما يحتاج إليه من أمور الدين وبينه بيانا شافيا ولم يترك بعده
لأحد مقالا فيما للمسلمين إليه حاجة من أمور دينهم وما يقربهم إلى الله عز وجل ويباعدهم
عن سخطه فلما لم يرو عنه الكلام في شيء مما ذكرناه علمنا أن الكلام فيه بدعة والبحث
عنه ضلالة لأنه لو كان خيرا لما فات النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولتكلموا فيه قالوا
ولأنه ليس يخلو ذلك من وجهين إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه أو لم يعلموه بل جهلوه
فإن كانوا علموه ولم يتكلموا فيه وسعنا أيضا السكوت عنه كما وسعهم السكوت عنه
ووسعنا ترك الخوض كما وسعهم ترك الخوض فيه ولأنه لو كان من الدين ما وسعهم السكوت عنه
وإن كانوا لم يعلموه وسعنا جهله كما وسع أولئك جهله لأنه لو كان من الدين لم يجهلوه
فعلى كلا الوجهين الكلام فيه بدعة والخوض فيه ضلالة فهذه جملة ما احتجوا به في
ترك النظر في الأصول قال الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه الجواب
عنه من ثلاثة أوجه أحدها قلب السؤال عليهم بأن يقال والنبي صلى الله عليه وسلم
لم

الصفحة الأولى من نسخة فيض الله (ف)


٥٢

ولا بيان وهذه شهوة وتحكم ثم يقال لهم فالنبي صلى الله عليه وسلم في الدور والوصايا
ولا في العتق ولا في حساب المناسخات ولا صنف فيها كتابا كما صنعه مالك والثوري
والشافعي وأبو حنيفة فيلزمكم أن تكونوا مبتدعة ضلالا إذ فعلتم ما لم يفعله النبي صلى
الله عليه وسلم وقالوا ما لم يقله نصا بعينه وصنفوا ما لم يصنفه النبي صلى الله عليه وسلم
وقالوا بتكفير القائلين بخلق القرآن ولم يقله النبي صلى الله عليه وسلم وفيما ذكرنا كفاية
لكل عاقل غير معاند تم آخره والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وبعقبه ما صورته سمعت جميعه بقراءتي على الشيخ المحدث أبي صادق محمد ابن الحافظ
الرشيد أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله بن مفرج القرشي وفقه الله تعالى ورحم سلفه
بمنزله بمصر كتبه عبد الرحمن بن عبد الحليم بن عمران في ربيع الأول سنة ٦٦٧ هـ حامدا مصليا

الصفحة الأخيرة من نسخة فيض الله (ف)

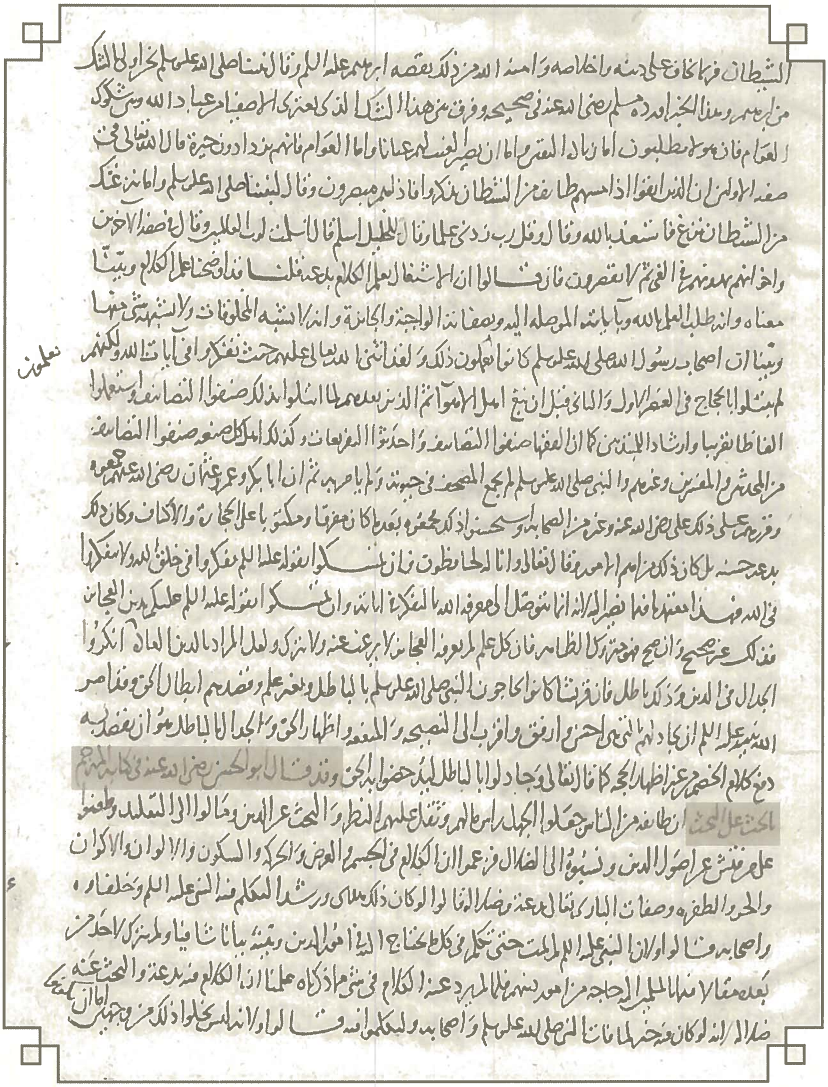

بسم الله الرحمن الرحيم قال الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه اعلموا أرشدكم
الله أن قوما من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ومالوا إلى التخفيف
والتقليد وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونسبه إلى الضلال وزعموا أن الكلام في الحركة
والسكون والجسم والعرض والألوان والأكوان والجزء والطفرة وصفات الباري عز وجل بدعة
وضلالة وقالوا لو كان هدى ورشدا لتكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه قالوا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يمت حتى تكلم في كل ما يحتاج إليه من أمور الدين وبينه بيانا شافيا ولم يترك لأحد بعده مقالا
فيما بالمسلمين حاجة إليه من أمور دينهم وما يقربهم إلى الله ويباعدهم عن سخطه فلما لم يرووا عنه الكلام في شيء
مما ذكرناه علمنا أن الكلام فيه بدعة والبحث عنه ضلالة لأنه لو كان فيه خير لما فاته النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
ولتكلموا فيه قالوا ولأنه ليس يخلو ذلك من وجهين إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه أو لم يعلموه بل جهلوه
فإن كانوا علموه ولم يتكلموا فيه وسعنا أيضا نحن السكوت عنه كما وسعهم السكوت عنه ووسعنا ترك الخوض
كما وسعهم ترك الخوض ولأنه لو كان من الدين ما وسعهم السكوت عنه وإن كانوا لم يعلموه وسعنا جهله كما وسع
أولئك جهله ولأنه لو كان من الدين لم يجهلوه فعلى كلا الوجهين الكلام فيه بدعة والخوض فيه ضلالة والجواب عنه
من وجوه ثلاثة أحدها قلب السؤال عليهم بأن يقال لهم فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقل أيضا أن من بحث عن ذلك وتكلم
فيه فاجعلوه مبتدعا ضالا فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعة ضلالا إذ قد تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم
وضللتم من لم يضلله النبي صلى الله عليه وسلم والجواب ــــــ الثاني أن يقال لهم إن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يجهل شيئا مما ذكرتموه من الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والجزء والطفرة وإن لم يتكلم في كل واحد
من ذلك معينا وكذلك الفقهاء والعلماء من الصحابة غير أن هذه الأشياء التي ذكرتموها معينة أصولها موجودة
في القرآن والسنة جملة غير مفصلة فأما الحركة والسكون والكلام فيهما فأصلهما في القرآن وهما يدلان
على التوحيد وكذلك الاجتماع والافتراق وقال الله تعالى مخبرا عن خليله إبراهيم عليه السلام في قصة أفول
الكوكب والقمر والشمس وتحريكها من مكان إلى مكان ما دل على أن ربه عز وجل لا يجوز عليه شيء من ذلك وأن من جاز
عليه

الصفحة الأولى من نسخة برلين (ب)



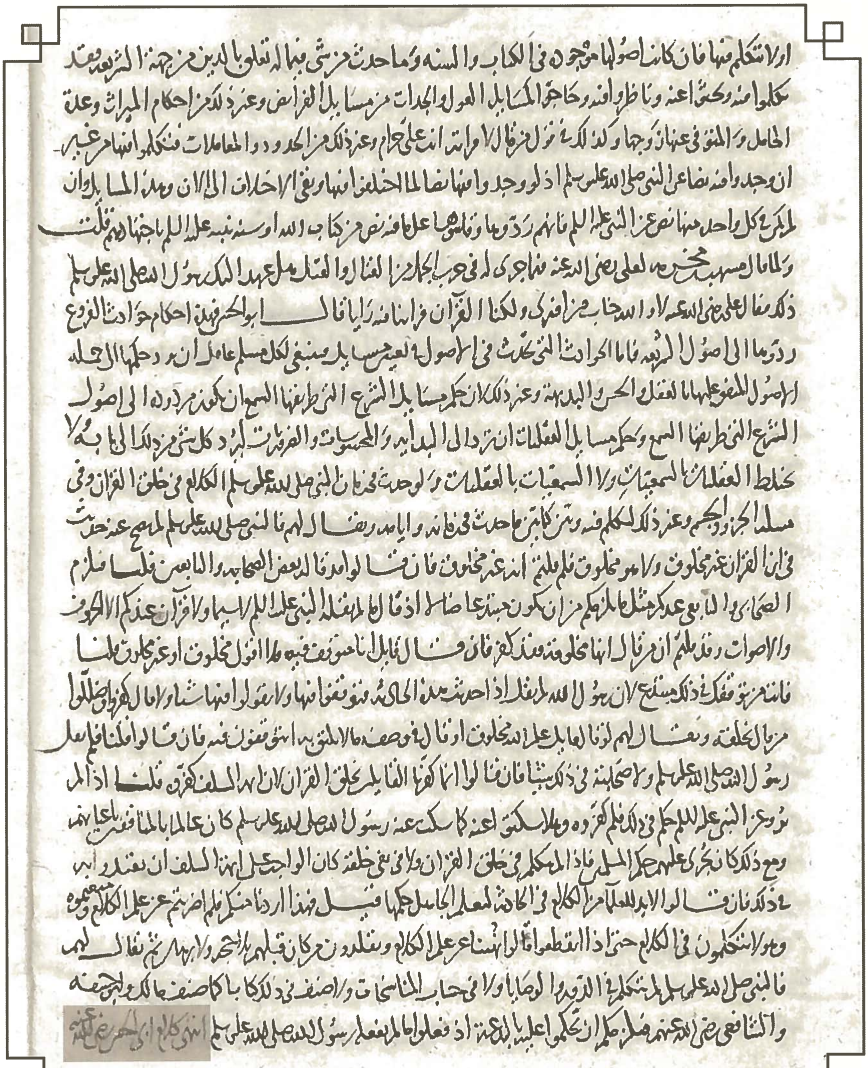
الصفحة الأخيرة من نسخة برلين (ب)

وكما هو واضحٌ، فإن النسخة ناقصة من آخرها



الشيطان فربما خاف على دينه واخلاصه وامنه الله من ذلك بقصة ابراهيم عليه السلام وقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن اولى بالشك
من ابراهيم وهذا الخبر اورده مسلم رضي الله عنه في صحيحه وفرق بين هذا الشك الذي يعتري الاصفياء من عباد الله وبين شكوك
العوام فان هؤلاء يطلبون اما زيادة اليقين واما ان يصير الغيب لهم عيانا واما العوام فانهم يزدادون حيرة قال الله تعالى في
صفة الاولين ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وقال النبي صلى الله عليه وسلم واما ينزغنك
من الشيطان نزغ فاستعذ بالله وقال وقل رب زدني علما وقال للخليل اسلم قال اسلمت لرب العالمين وقال في صفة الاخرين
واخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون فان قالوا ان الاشتغال بعلم الكلام بدعة قلنا قد اوضحنا علم الكلام وبينا
معناه وانه طلب العلم بالله وباياته الموصلة اليه وبصفاته الواجبة والجائزة وانه لا يشبه المخلوقات ولا يشبهه شيء منها
وبينا ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعلمون ذلك ولقد اثنى الله تعالى عليهم حيث يتفكرون في ايات الله ولكنهم نعلمون
لم يبتلوا بالحجاج في العصر الاول والثاني قبل ان نبغ اهل الاهواء ثم الذين بعدهم لما ابتلوا بذلك صنفوا التصانيف واستعملوا
الفاظا تقريبا وارشادا للمبتدئين كما ان الفقهاء صنفوا التصانيف واحدثوا التفريعات وكذلك اهل كل صنعة صنفوا التصانيف
من المحدثين والمفسرين وغيرهم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع المصحف في حياته ولم يامر به ثم ان ابا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جمعوه
وقرره على ذلك علي رضي الله عنه وغيره من الصحابة واستحسنوا ذلك لجمعه بعد ما كان متفرقا مكتوبا على الحجارة والاكتاف وكان ذلك
بدعة حسنة بل كان ذلك من اهم الامور وقال الله تعالى وانا له لحافظون فان تمسكوا بقوله عليه السلام تفكروا في خلق الله ولا تفكروا
في الله فهذا معتقدنا فانا نقول انه انما يتوصل لمعرفة الله بالتفكر في اياته وان تمسكوا بقوله عليه السلام عليكم بدين العجائز
فذلك غير صحيح وان صح فهو متروك الظاهر فان كل علم لم يعرفه العجائز لا يرغب عنه ولا يترك ولعل المراد بالدين العادة انكروا
الجدال في الدين وذلك باطل فان قريشا كانوا يحاجون النبي صلى الله عليه وسلم بالباطل وبغير علم وقصدهم ابطال الحق وقد امر
الله نبيه عليه السلام ان يجادلهم بالتي هي احسن وارفق واقرب الى النصيحة والمنفعة واظهار الحق والجدال بالباطل هو ان يقصد به
دفع كلام الخصم عن اظهار الحجة كما قال تعالى وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق وقد قال ابو الحسن رضي الله عنه في كتابه المسمى
الحث على البحث ان طائفة من الناس جعلوا الجهل راس مالهم وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ومالوا الى التقليد وطعنوا
على من فتش عن اصول الدين ونسبوه الى الضلال وزعموا ان الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والالوان والاكوان
والجزء والطفرة وصفات الباري تعالى بدعة وضلالة قالوا لو كان ذلك هدى ورشدا لتكلم فيه النبي عليه السلام وخلفاؤه
واصحابه قالوا ولان النبي عليه السلام لم يمت حتى تكلم في كل ما يحتاج اليه من امور الدين وبينه بيانا شافيا ولم يترك لاحد
بعده مقالا مما للمسلمين اليه حاجة من امور دينهم فلما لم يرد عنه الكلام في شيء مما ذكرناه علمنا ان الكلام فيه بدعة والبحث عنه
ضلالة لانه لو كان خيرا لما فات النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولتكلموا فيه قالوا ولانه ليس يخلوا ذلك من وجهين اما ان يعلمه

بداية النسخة (غ) الواردة ضمن كتاب الغُنْيَة لأبي القاسم الأنصاري



أولا نتكلم فيها فإن كانت أصولها موجودة في الكتاب والسنة وما حدث من شيء فيما له تعلق بالدين من جهة الشريعة فقد
تكلموا فيه وبحثوا عنه وتناظروا فيه وتحاجوا في المسائل العول والجدات من مسائل الفرائض وغير ذلك من أحكام الميراث وعدة
الحامل والمتوفى عنها زوجها وكذلك في قول من قال لامرأته أنت علي حرام وغير ذلك من الحدود والمعاملات فتكلموا فيها من غير
أن وجدوا فيه نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو وجدوا فيها نصا لما اختلفوا فيها وبقي الاختلاف إلى الآن وهذه المسائل وإن
لم يكن في كل واحد منها نص عن النبي عليه السلام فإنهم ردوها وقاسوها على ما فيه نص من كتاب الله أو سنة نبيه عليه السلام باجتهادهم قلت
ولما مال [illegible] مخرجه لعلي رضي الله عنه فيما جرى له في حرب الجمل من القتال والقتل مما عهد إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك فقال علي رضي الله عنه لا والله ما [illegible] ولكنا [illegible] القرآن [illegible] رأيا قال أبو الحسن فهذه أحكام حوادث الفروع
ردوها إلى أصول الشريعة فأما الحوادث التي تحدث في الأصول فيعتبر [illegible] ينبغي لكل مسلم عاقل أن يردها إلى جملة
الأصول المتفق عليها بالعقل والحس والبديهة وغير ذلك لأن حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول
الشرع التي طريقها السمع وحكم مسائل العقليات أن ترد إلى البداية والمحسوسات والضروريات ليرد كل شيء من ذلك إلى بابه ولا
يخلط العقليات بالسمعيات ولا السمعيات بالعقليات ولو حدث في زمان النبي صلى الله عليه وسلم الكلام في خلق القرآن وفي
مسألة الجزء والجسم وغير ذلك لتكلم فيه وبين كما بين ما حدث في زمانه وأيامه ويقال لهم إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه حديث
في أن القرآن غير مخلوق ولا هو مخلوق فلم قلتم إنه غير مخلوق فإن قالوا قد قاله بعض الصحابة والتابعين قلنا فيلزم
الصحابي والتابعي عندكم مثل ما يلزمكم من أن يكون مبتدعا ضالا إذ قال ما لم يقله النبي عليه السلام [illegible] والقرآن عندكم الحروف
والأصوات وقد علمتم أن من قال إنها مخلوقة فقد كفر فإن قال قائل إنا نتوقف فيه فلا نقول مخلوق أو غير مخلوق قلنا
فأنتم في توقفكم في ذلك مبتدعة لأن رسول الله لم يقل إذا حدثت هذه الحادثة فتوقفوا فيها ولا تقولوا فيها شيئا ولا قال كفروا أو ضللوا
من قال بخلقه ويقال لهم لو قال قائل علم الله مخلوق أو قال في وصف ما [illegible] أتتوقفون فيه فإن قالوا [illegible] فلم يقل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صحابته في ذلك شيئا فإن قالوا إنا كفرنا القائل بخلق القرآن لأن أهل السلف كفروه قلنا إذا لم
يرو عن النبي عليه السلام حكم في ذلك فلم كفروه [illegible] كما سكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عالما بالمنافقين [illegible]
ومع ذلك كان يجري عليهم حكم المسلمين فإذا المتكلم في خلق القرآن [illegible] كان الواجب على أهل السلف أن يعتقدوا [illegible]
في ذلك فإن قالوا [illegible] العلماء من الكلام في الخالق [illegible] فهذا أردنا [illegible] عن علم الكلام [illegible]
وهم لا يتكلمون في الكلام حتى إذا انقطعوا قالوا [illegible] علم الكلام [illegible] الحجج [illegible]
فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم في الذرية والوصايا ولا في حساب المناسخات ولا صنف في ذلك كتابا كما صنف مالك وأبو حنيفة
والشافعي رضي الله عنهم [illegible] أن يتكلموا [illegible] بدعة إذ فعلوا ما لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى كلام أبي الحسن [illegible]

نهاية النسخة (غ) الواردة ضمن كتاب الغنية لأبي القاسم الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم أجمعين .

أنبأنا الشيخ الإمام جمال الدين أبو الحسن بن إبراهيم بن عبد الله القرشي إجازة بخطه قال أنبأ الفقيه الإمام العالم فخر الدين أبو المعالي محمد ابن أبي الفرج بن محمد بن بركة الموصلي قراءة عليه و أنا أسمع في مسجده بسوق السلطان ببغداد يوم الثلاثاء الثامن من شوال سنة ستمائة - قيل له قرأت على الشيخ الإمام الصدوق أبي منصور المبارك بن عبد الله بن محمد البغدادي يوم عرضك برباطه المعروف برباط البربهيرية شرقي مدينة السلام من سنة ثلاث و سبعين و خمسمائة ؟ فأقر به - أنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خالد المعروف بابن الإخوة سنة اثنتين و أربعين و خمسمائة أنبأنا الشيخ أبو الفضل محمد بن يحيى الناتلي بمازندران في منزله بقراءتي عليه أنبأ أبو نصر عبد الكريم بن محمد بن هارون الشيرازي أنبأ علي بن رستم ثنا علي

١

الصفحة الأولى من نشرة حيدرآباد الدكن بالهند (ح)

ثم يقال لهم : فالنبي صلى الله عليه و آله و سلم لم يتكلم فى النذور و الوصايا و لا فى العتق و لا فى حساب المناسخات ، و لا صنف فيها كتابا كما صنعه مالك و الثوري و الشافعي و أبو حنيفة ، فيلزمكم أن يكونوا مبتدعة ضلالا إذ فعلوا ما لم يفعله النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، و قالوا ما لم يقله نصا بعينه ، و صنفوا ما لم يصنفه النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، و قالوا بتكفير القائلين بخلق القرآن و لم يقله النبي صلى الله عليه و آله و سلم . و فيما ذكرنا كفاية لكل عاقل غير معاند ، تمّ و الحمد لله و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم .

تم الطبع الثالث لهذه الرسالة فى اليوم الأربعاء سادس صفر المظفر سنة ١٤٠٠ هـ = ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ م و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين .

الصفحة الأخيرة من نشرة حيدرآباد الدكن بالهند(ح)

(النَّصّ المحقَّق)

لرسالة «الحث على البحث»

المشتهرة باسم: «استحسان الخوض في علم الكلام»

تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري

المتوفى سنة (٣٢٤هـ)

(مقابلَةً على ثلاثِ نُسخٍ خطيةٍ)

(ومُقَارنةً بنشرة حيدر آباد الأولى، والنشرات اللاحقة)

تحقيق وتعليق

فريق الباحثين بوحدة التحقيق، بمركز الإمام الأشعري

بمشيخة الأزهر الشريف

القاهرة ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

[سنَد رِواية النَّص]

قال أبو صادقٍ محمدُ بنُ يحيى بنِ عليٍّ القرشيُّ[١]: أنبأنا[٢] الشيخُ الإمامُ جمالُ الدينِ أبو الحسَن عليُّ[٣] بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الله القرشيُّ[٤]، إجازةً بخطِّه، قال: أنا الفقيه الإمام العالِم فخرُ الدين أبو المعالي محمدُ بنُ أبي الفرج بنِ محمدِ بنِ بركةَ الموصليُّ[٥]، قراءةً عليه وأنا أسمعُ، في مسجده بسوق السلطان[٦] ببغداد، يومَ الثلاثاءِ الثامنَ مِن شوالٍ سنةَ سِتِّمِئةٍ، قيل له: قرأْتَ على الشَّيخ الإمام الصَّدوقِ: أبي منصورٍ المباركِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ

(١) هو: ابن الرشيد العطَّار، الأمويُّ، النابلسيُّ، المصريُّ، سمع علَى كثيرٍ من علماء الإسكندرية. واشتغل بالحديث. ودُفن بسفح المقطّم عند أبيه، توفي عام (٦٨٦هـ). انظر: «المقفى الكبير»، لتقي الدين المقريزي، ج٧ ص ٢٣٦، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ.

(٢) تبدأ النسخة (ح): من هنا، فليس فيها الراوي الأول «أبو صادق محمد ... القرشي».

(٣) «علي»: ليس في (ح).

(٤) المخزومي المصري البوشي. سَمِعَ من مشايخ مصر وبغداد، وتصدَّرَ بالجامع العتيق بمصر، رَوى عنه الزكيُّ المنذري، وغيرُه. وكان عارفًا بمذهبِ مالك. توفي عام (٦٣٧هـ). انظر: «التكملة لوفيات النَّقَلَة»، لزكي الدين المنذري، ج٣ ص٥٣٤، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.

(٥) الفقيه الشافعي (٥٣٩هـ-٦٢١هـ): صحب أبا بكر يحيى بن سعدون المقرئ النحوي، وقرأ عليه القرآن بالروايات، وقدِمَ بغدادَ، وقرأ الأدب على أبي البركات ابن الأنباري. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للتاج السبكي، ج٨ ص١١٤، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٦) «سوق السلطان»: مِن أعْرق أسواق بغداد وأقدمها، وهو سوق الميدان أو ساحة الميدان الآن.

البغداديِّ[1]، يومَ عرفة[2]، برباطِه المعرُوف: برباط البُربَهَيْرِيَّة، شَرقيَّ مدينة السَّلام، من سنةِ ثلاثٍ وسبعينَ وخمسِمِئَةٍ، فأقرَّ به. قال: أنا الشيخُ الإمامُ الحافظُ جمالُ الدينِ أبو الفضلِ عبدُ الرحيمِ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ[3] بنِ إبراهيمَ ابنِ خالدٍ، المعروفِ بابن الأخوة[4]، سنةَ اثنتينِ وأربعينَ وخمسِمِئَةٍ. قال: أنا الشيخ أبو الفضل محمدُ بنُ يحيى الناتِلِيُّ[5]، بمازَندَران[6]، في منزله بقراءتي عليه، قال: أنا أبو نصرٍ عبدُ الكريمِ بنُ محمدِ بنِ هارونَ الشيرازيُّ[7]، قال:

---

(١) حضَر القراءات على الشيوخ، مثل: هبة الله بن الحصين. قرأ عليه: ابنُ الدبيثيّ - صاحب «ذيل تاريخ بغداد»، وتوفي عام: (٥٧٦هـ). انظر: ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي، ج٥ ص٢٢، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

(٢) في (ح): «يوم عرضك».

(٣) في (ف): «أحمد بن محمد بن محمد».

(٤) الشيخ، الإمام، المحدِّثُ، الأديب، البغداديُّ، (٤٨٣هـ-٥٤٨هـ): قرأ الكثيرَ بنفسه، ونَسخ بخطه ما لا يدخُل تحت الحصرِ، سافَر إلى خُراسانَ، واستوطن أَصبهَان، وماتَ بشِيراز. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. بشار، ج١١ ص٩٣١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

(٥) أحد الفُضلاء المعتَنين بالرواية من الشيعة؛ رَوى عنه: عبد الرحيم بن أحمد بن الأخوة البغدادي. وكونه من الشيعة لا يضرُّ؛ حيث لَم يُنقل عنه ما يجعله مدفوعًا عن الصِّدق، وقد قال الذهبي (في: ميزان الاعتدال، ج١ ص٥) في صدر ترجمة «أبان بن تغلب»: «شيعيٌّ جلدٌ، فَلَنا صِدْقه، وعليه بدعته، وقد وثَّقه أحمدُ بن حنبل، وابنُ معين، وأبو حاتم...»، ثم قال: «فلو رُدَّ مثلُ هؤلاء: لذهب جُملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدةٌ بيِّنةٌ».

(٦) مازَندَرَان: اسمٌ لولايةِ طَبَرِسْتَان، موقعها بين الري وقومس وبحر الخزر. تقع شماليَّ دولة إيران حاليًا. راجع: آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني، ص٤٠٣، دار صادر- بيروت. ومازَندران: كان يغلب عليها التشيعُ الزَّيديُّ.

(٧) كنَّاه الذهبي: بأبي نَصر، وعدَّه مِن تلامذة: أبي عبد الله الجرجاني الفقيه الحنفي (ت: ٣٩٨هـ). ومِن تلامذة: أبي القاسم الشيرازي الدَّاودي: محمود بن المثنَّى بن المغيرة (كان موجودًا عام: ٤١٩هـ)؛ نزيل جَرْجَرَايَا: بين واسط وبغداد. راجع: تاريخ الإسلام، ج٢٧ ص٣٦٢، ج٢٨ ص٥١١. وذكَره ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد»، ص١٤٤، نشر: الخانجي: ممَّن سمع مِن «محمد ابن عليٍّ الصوفي».

أنا عليُّ بنُ رُسْتُمَ[١]، قال: ثنا عليُّ بن مهديٍّ[٢]، قال: سمعتُ الشيخَ الأوحدَ، شيخَ المشايخِ، أبا الحَسن عليَّ بنَ إسماعيلَ الأشعريَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يقول[٣]:

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على محمدٍ النبي، وآله الطيِّبين، وأصحابه الأئمة المنتخَبين.

(١) لعله: عبد الله بن حامد بن محمد، أبو محمدٍ الأصبهانيُّ الواعظُ، النيسابوري. تفقَّه علَى أبي الحسن البيهقي، وتعلَّم «الكلامَ» مِن أبي عليٍّ الثقفيِّ، وغيرِه. وممَّن روَى عنه: الحاكم، توفي عام: (٣٨٩هـ)، وصَلَّى عليه: «الإمام أبو بكر بن فُورَك». انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ج٣ ص٣٠٦.

(٢) عليُّ بن محمد بن مهديّ، أبو الحسن الطبريّ: تلميذُ الشيخ أبي الحسن الأشعري، له كتاب: «تأويلُ الأحاديث المشكِلات الواردةِ في الصفات». قال الأسدي عنه: إنه كان «مصنِّفًا للكتب في أنواع العلوم ... ما شُوهد في أيامه مثلُه»، توفي عام: (٣٨٠ هـ تقريبًا). انظر: السابق، ج٣ ص٤٦٦.

(٣) هذا السند ليس موجودًا في (ب، غ)، حيث افتُتحت (ب) بعد البسملة هكذا: «قال الإمام أبو الحسن عليُّ ابنُ إسماعيل الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ». أما (غ): فافتُتحت هكذا: «قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه المترجَم: بالحث على البحث».

[سبب تأليف الرسالة]

أما بعدُ[1]:

فإنَّ طائفةً من الناس[2] جعلوا[3] الجهلَ رأسَ مالهم، وثقُل عليهم النظرُ[4] والبحثُ[5] عن الدِّين، ومالُوا إلى التخفيف[6] والتقليدِ[7]، وطعنُوا على مَن فتَّش عن أُصول الدين[8]، ونسَبُوه إلى الضَّلال؛ فزعمُوا أنَّ الكلام في الجسم[9]،

---

(١) «الحمد لله ... أما بعد»: ليس في (ب)، (غ). ولعله إسقاطٌ، أو مِن تصرُّفات النُّساخ.

(٢) الطائفة المقصودة هنا: الحشوية الحَرْفيُّون. راجع: حاشية الحَسن، علَى اللمع، ص١٢٠.

(٣) في (ب): «اعلموا ـ وفقكم الله ـ أن قومًا جعلُوا».

(٤) ذكر ابنُ فورك: أن الشيخ الأشعري «كان يقول: إن النظر المقرُونَ بذِكْر القلب: هو الفكرة والتأمل لحالِ المنظور فيه،.. يقول: إن وجوب النظر فيما يجب فيه النظرُ: يُعلم سمعًا، وينكر قولَ مَن قال من المعتزلة: إن ذلك يُعلم ضرورةً،...». مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص٣١، ٢٥٠، ٢٨٥، ٢٩٣، نشرة جيماريه، دار المشرق- بيروت، ١٩٨٧م.

(٥) «البحث»: التفتيش. وفي الاصطلاح: حمْل الشيء على الشيء وإثباتُه له. أو: إثبات النسبة بينهما بالاستدلال. وقد يُراد به: المناظرة. راجع: شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة، لعبد الوهاب الآمدي، ص١١٨، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

(٦) لعلها: «التخفُّف».

(٧) في (غ): «ومالوا إلى التقليد». هامش٧: و«حدُّ التقليد: هو الاتِّباع بغير حُجةٍ ولا بُرهانٍ». الحدود، لابن فورك، ص١٦٠، دار الغرب الإسلامي، ط١. وانظر: مجرد مقالات..، ص١٥، ٣١٩.

(٨) «أصول الدين»: هي الأحكام الشرعية المتعلِّقة بالاعتقاد. أما «الفروع»: فهي الأحكام الشرعية المتعلِّقة بالعمل. انظر: الحدود، لابن فورك، ص١٤٦، وشرح العقائد النسفية، للتفتازاني، تحقيق: أنس الشرفاوي، ص٩٩، ١٠٠، دار التقوى- دمشق، ط١، ١٤٤١هـ.

(٩) «الجِسْم»: عند المعتزلة: ما يُمكن أن يُفرض فيه طولٌ وعرضٌ وعُمقٌ. وللشيخ الأشعري: أنه «الطويل العريض المُجْتَمِع؛ أي: العميق». انظر: اللمع، ص١٢١. ومجرد مقالات الأشعري، ص٢٩، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٣٢، ٣٣٣. وشرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٢١٧، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٣١هـ.

والعـرَض[1]، والحركـةِ والسُّـكونِ[2][3]، والألـوانِ[4]، والأكـوانِ[5]، والجُـزءِ[6]، والطَّفْـرةِ[7]، وصفـاتِ البـاري عَزَّوَجَلَّ، بدعـةٌ[8] وضلالـةٌ!

(١) «العرَض»: عند أهل السنَّة: الموجود القائم بمتحيِّز. أو الحادث الذي يفتقر إلى محلٍّ يقُوم به. وعند المعتزلة: هو ما لو وُجد لقام بمتحيِّز. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض، لابن مَتُّوَيْه، ص ٣٣، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون تاريخ. والشامل، للجويني، ص١٤٠، ١٦٧، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٩م. وقارن: مجرد مقالات الأشعري، ص٣٣٣.

(٢) في (ف)، (ب)، (ح): «أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعرض». وسيأتي ما يؤكد أولوية ما رجحناه في الصلب، في قوله: «والجواب الثاني: أن يقال...».

(٣) نَقل ابن فورك عن الشيخ الأشعري في كتابه المعرُوف بـ«الموجز»: أن «الحركة: مماسَّةٌ مخصوصةٌ... مماسةُ الجوهر لمكانٍ بعد مكانٍ بلا فصل». مجرد مقالات الأشعري، ص٢٧٤. وانظره ص٢١١، ٣٣٣، ٣٣٧. هذا: وعُرفت أيضًا: بأنها حصولٌ أولٌ في حيزٍ ثانٍ. والسكون: بأنه حصولٌ ثانٍ في حيزٍ أولٍ أو حيزٍ ثانٍ، هذا على القول ببساطتهما، أما على القول بتركيبهما؛ فالحركة: كونان في آنين في مكانين. والسكون: كونان في آنين في مكان واحد. انظر: الشامل، ص٤٥٥.

(٤) «الألوان»: هي أظهر المحسُوسات حقيقةً ووجودًا؛ كما صرح البيضاوي في «الطوالع». وهي النوع الثَّاني مِن الأعراض، ولا يخلُو الجوهر من واحدٍ منها. الأوسط، ل٦٢/ ب.

(٥) «الأكوان»: جمع كَوْن، وهو حصول الجوهر في الحيِّز أو ما يقدَّر أنه حيِّزٌ. وهو أربعةٌ: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق. انظر: الشامل، ص٤٢٨. وفي مجرد مقالات الأشعري، ص٢٠٤: أن الشيخ الأشعريَّ «كان يقول: إن ما فيه الكَون في حال الانفراد: هو الذي كان يكون سُكونًا إذا كان في مكان، ويكون حركةً: إذا كان في مكانٍ قبله، ثم كان فيه بعده بلا فصل، وكذلك يكون اجتماعًا وافتراقًا بمثل ما به يكون سكونًا وحركةً، وإن الاجتماع من جنس الافتراق، والحركةَ من جنس السكون». وانظره كذلك، ص٢١١، ٢٤٣-٢٤٧. والأوسط، ل٤١/ أ. والحدود، ص٩٠.

(٦) المُراد بـ«الجزء»: الجوهرُ الفَرْد، وهو: الذي لا يقبل التجزُّؤ والانقسام، لا بالفعل ولا بالقوة. أنكره جمهور الفلاسفة، وتابَعهم «النَّظام» على ذلك. انظر: الشامل، ص١٤٣. وفي مجرد مقالات الأشعري، ص٢٠٢: تفصيلٌ دقيقٌ لرأي الأشعري، وأنه مثبتٌ للجزء الذي لا يتجزأ.

(٧) «الطَّفرة»: مما قال به النَّظام (ت٢٣١هـ)، في معرض نَفيه للجزء الذي لا يتجزأ؛ ويعني بها: أن الجسم من الممكن أن ينتقل من المكان الأول إلى الرابع أو الخامس، دون أن يمرَّ ببقية الأمكنة التي تفْصل بينهما. وقد رد عليه المتكلمون، وضربوا بالطفرة المثل لكل مَنْ ارتكب مُحالًا، فقالوا: «طَفرة النَّظام». الأوسط، ل٣٨/ أ. وانظر: مجرد مقالات الأشعري، ص٢٠٧، ٢٦٢. مقالات الإسلاميين، ص٦١، ٣٢١.

(٨) «البدعة»: عند متكلِّمي أهل السنة: المخالَفة في العقيدة لطريقة أهل السُّنة والجماعة. وعند الأصوليين والفقهاء: الأمر المُحدَث في الدين؛ بالنَّقص فيه أو الزِّيادةِ عليه. وهي على ضربَين: ضلالةٌ، وحَسنةٌ. انظر: شرح المقاصد، للتفتازاني، ج٥ ص٢٣٠. مناقب الشافعي، للبيهقي، ج١ ص٤٦٩، مكتبة دار التراث- دون تاريخ.

[شُبهات المانعين من النظر والاستدلال العقلي]

قالـوا: لـو كان ذلـك[١] هُـدًى ورَشـادًا[٢]، لتكلَّـم فيـه النبـي ﷺ وخلفـاؤُه وأصحابُـه.

قالـوا: ولأن النبيَّ ﷺ لـم يَمتْ حتى تكلَّم في كل ما يُحتاج إليه من أمور الدِّين، وبيَّنه بيانًا شافيًا، ولَم يتْرك لأحدٍ مِن بعده[٣] مقالًا، فيما للمسلمين إليه حاجةٌ من أمور دينهم، وما يقرِّبهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ويُباعدُهم عن سخطه[٤]، فلَما لَم يُرْوَ عنه الكلامُ في شيءٍ مما ذكرناه: علِمنا أن الكلام فيه بدعةٌ والبحثَ عنه ضلالة؛ لأنه لو كان فيه خيرٌ[٥]: لَمَا فات النبيَّ ﷺ وأصحابَه، ولتكلموا فيه[٦].

قالـوا: ولأنـه ليس يخلُو ذلك مِن أحد وجهَيـن: إما أن يكونوا علموه فسكتُوا عنه، أو لَم يعلموه بل جهلوه:

- فإن كانوا علمُوه ولم يتكلموا فيه: وسِعَنا أيضًا نحن السكوتُ عنه كما وسعهم السكوتُ عنه، ووسِعنا تركُ الخوض كما وسعهم تركُ الخوض فيه[٧].

---

(١) «ذلك»: ليس في (ب).

(٢) في (ب): «ورشد»، وفي (غ): «ورشدًا».

(٣) في (ف)، (ح): «بعده لأحد»، وفي (ب) «لم يترك لأحد بعده».

(٤) «وما يقربهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ويباعدهم عن سخطه»: ليس في (غ). ولعله يشير إلى حديث: «ليس شيء يقرِّبكم من الجنة ويباعدكم من النار: إلا أمرتُكم به، ولا شيء يباعدكم من الجنة ويقرِّبكم من النار: إلا نهيتُكم عنه». ذكره البوصيري، في: إتحاف الخيرة المهرة، برقم ٢٧٢٢، من حديث سيدنا ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «فيه انقطاعٌ».

(٥) في (ف)، (ح): «لأنه لو كان خيرًا»، وفي (ب): «لأنه لو كان في ذلك خير».

(٦) «فيه»: ليس في (ب).

(٧) لعل هذه العبارة هي معتمَد مَن نشَرُوا هذه الرسالة باسم: «استحسان الخوض في علم الكلام». وهي تردُّ على مَن ذهب إلى: أن كلمة «الخوض» لَم تُعرف عن الأشعري، وشاعت بعده، ككلمة «الاستحسان». فكلاهُما شائعةٌ في عصره وقبله.

ولأنه لو كان من الدِّين: لمَا وَسِعهم السُّكوتُ عنه.

- وإن كانوا لم يعلمُوه: وسِعَنا جهلُهُ[1] كمَا وَسِعَ أولئك جهلُه؛ ولأنه لو كان من الدين: لَم يجهلُوه.

فعلى كِلا الوجهَين: الكلام فيه بدعةٌ، والخوضُ فيه ضلالةٌ[2].

فهذه جملة ما احتجُّوا[3] به، في ترك النظر في الأُصول[4].

(١) من قوله: «إما أن يكونوا علموه فسكتوا» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه، فكذلك يجوز لنا السكوت عنه، ولأنه لو كان من الدين: لما وسعهم السكوت عنه، وإما أن لم يعلموه، بل جهلوه، فوسِعَنا جهله ...».

(٢) «فعلى كلا الوجهَين، الكلام فيه بدعة، والخوض فيه ضلالة»: ليس في (غ).

(٣) في (غ): «ما تمسكوا».

(٤) «فهذه جملة ما احتجُّوا به في ترك النظر في الأصول»: ليس في (ب). والمقصود بـ «الأصول» هنا: أصول الدين والمعتقَدات، وليس «أصول الفقه».

[الرد على شُبهات المانعين من النظر والاستدلال العقلي]

والجواب[١] عنه: من ثلاثة أوجُهٍ:

أحدها: قلْبُ[٢] السؤال عليهم؛ بأن يقال لهم[٣]: والنبي ﷺ لَم يقُل أيضًا: «إنَّ مَن بحث عن ذلك أو تكلَّم فيه، فاجعلُوه مبتدعًا ضالًّا»، فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعةً ضُلَّالًا؛ إذ قد تكلَّمتم في شيءٍ لَم يتكلم فيه النبيُّ ﷺ[٤]، وضلَّلْتم[٥] مَنْ لم يُضَلِّلْه النبي ﷺ!

والجواب الثاني: أن يقال لهم: إن النبيَّ ﷺ لَم يجهل شيئًا مما ذكرتُموه، من الكلام في: الجسم، والعرَض، والحركة والسكون، والجُزء، والطَّفرة، وإن لَم يتكلَّم في كل واحدٍ من ذلك معيَّنًا، وكذلك الفقهاءُ والعلماءُ من الصحابة رضي الله عنهم، غير أن[٦] هذه الأشياء، التي ذكرتُموها مُعَيَّنَةً، أصولُها موجودةٌ في القرآن والسُّنة مجملةً[٧]، غيرَ مفصَّلةٍ:

فأما الحركة والسكون والكلامُ فيهما: فأصلُهما موجودٌ في القرآن[٨]،

---

(١) في (ف)، (ح): «قال الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه: الجواب». وفي (غ): «قال: والجواب».

(٢) «القلْب: مشاركة الخَصم في العِلة». الحدود، لابن فورك، ص١٥٦. وهو أحد أقسام المعارَضة، سُمي به: «لأنَّ السائل قلَب به على المستدلِّ مدَّعاه؛ وذلك لأن مراد المستدل: إثباتُ أمرٍ، ودليلَ المعارض يُثبت نقيضَه». حاشية الدسوقي على فتح الوهاب بشرح الآداب، ص٣٠٧، دار أصول الدين بالقاهرة. وانظر: مجرد مقالات الأشعري، ص٣٠١، ٣٠٨.

(٣) «لهم»: ليس في (ف)، (ح).

(٤) «إذ قد تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبي ﷺ»: ليس في (غ).

(٥) في (غ): «بتضليلكم». وضلَّل فلانٌ فُلانًا: نسَبه إلى الضلال، ومثلها: بدَّعه: نسَبه إلى البدعة.

(٦) من قوله: «والجواب الثاني: أن يقال لهم»، إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «والوجه الثاني في الجواب: أنا لا نسلم أن النبي ﷺ وأصحابه لم يعلموا ذلك على الجملة، وإن لم يُنقل عنهم الكلام في آحادها، كيف و».

(٧) في (ف)، (غ)، (ح): «جملة». وما رجحناه: أوفق بالسياق.

(٨) في (ف): «في القرآن والسنة».

وهُما يدلَّان على التوحيد، وكذلك الاجتماع[1] والافتراق[2]، وذلك في قول[3] الله -تعالى- مُخْبِرًا عن خليله إبراهيم عليه السلام، في قصة أُفُولِ الكَوْكَبِ والقَمَرِ والشمس، وتحرُّكها[4] من مكانٍ إلى مكانٍ[5]، ما دلَّه على أن ربَّه عزَّ وجلَّ لا يجوزُ عليه شيءٌ من ذلك، وأنَّ مَن جاز عليه الأُفول[6] والانتقال من مكانٍ إلى مكانٍ: فليس بإلهٍ[7].

وأما الكلام في أصل[8] التوحيد: فمَأخوذٌ أيضًا من الكتاب[9]؛ قال الله -تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، وهذا كلامٌ موجَزٌ، منبِّهٌ على الحُجة، بأنه واحدٌ لا شريك له.

وكلامُ المتكلمين في الحِجاج في التوحيد بالتَّمانع والتغالُب[10]: فإنما مرجِعه إلى هذه الآية، و[إلى][11] قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ

(١) «حدُّ الاجتماع: هو تَماسُّ جوهرَين بحيث يصحُّ أن لا يتوسَّطهُما ثالثٌ وهُما على ما هُما علَيه». الحدود، لابن فورك، ص٨٨. و«الافتراق»: هو حصول الجوهرَين في حيزَين، بحيث يمكن أن يتخلل بينهما ثالثٌ. انظر: شرح المواقف، للجرجاني، ج٦ ص١٧٩، دار الكتب العلمية، بيروت- دون تاريخ.

(٢) من قوله: «فأما الحركة والسكون والكلام ... الاجتماع والافتراق»: ليس في (غ).

(٣) في (ف)، (ح): «والافتراق، قال».

(٤) في (ف): «وتحريكهما»، وفي (ح): «وتحريكها»، وفي (ب): «وتحركهما». ومن قوله: «قال الله -تعالى- مُخْبِرًا» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «فقال - سبحانه - خبرًا عن إبراهيم عليه السلام في قصة أفول الكواكب وزوالها وانتقالها».

(٥) «إلى مكان»: ليس في (ب).

(٦) في (غ): «وأن مَن جاز عليه الحركة والسكون».

(٧) الإشارة هنا: إلى الآيات (٧٦-٧٨) من سورة (الأنعام). وعلّق «صاحب الغُنية» هنا قائلًا: «قلتُ: وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾: أي لا أرتضيه فيما أطلبه وأبغِيه، ولا تقع به الكفاية». وانظر: اللمع، ص١١٩.

(٨) في (ف)، (ح): «أصول». و«أصل»: ليس في (غ). و«أصْل» هنا: بمعنى «دليل».

(٩) في (ب): «فمأخوذ من الكتاب أيضًا».

(١٠) راجع في استدلال الشيخ هنا بـ«التمانُع»: مجردَ مقالات الأشعري، ص٧٥. وحاشية الحسَن، علَى اللمع، ص١١٥.

(١١) [إلى]: زيادة؛ يقتضيها السياق.

﴿مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾[المؤمنون:٩١] وإلى قوله عزَّوجلَّ: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡ﴾[الرعد:١٦][(١)].

فكلامُ «المتكلمين» في الحجاج في[(٢)] توحيد الله: إنما مرجعه إلى هذه الآيات التي ذكرناها[(٣)]، وكذلك سائرُ الكلامِ في تفصيل فُروع التوحيد والعدلِ[(٤)]، إنما هو مأخوذٌ من القرآن.

وكذلك الكلام في جواز البعث واستحالته، الذي قد اختلف[(٥)] فيه[(٦)] عُقلاء[(٧)] العرب، ومَن قبلهم مِن غيرهم[(٨)]، حتى تعجبَّوا من جواز ذلك؛ فقالوا: ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾[ق: ٣][(٩)]، وقوله – تعالى – : ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[المؤمنون: ٣٦]، وقوله –تعالى–: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾[يس: ٧٨]، وقوله –تعالى–: ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾

---

(١) من قوله: «وأما الكلام في أصل التوحيد» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «وأما الكلام في التوحيد: فمأخوذٌ من الكتاب، كما تلونا من الآيات، مثل: آية التمانع، ومثل قوله: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾الآية».

(٢) في (ب): «فكلام المتعلمين في».

(٣) قوله: «فكلام المتكلمين في الحجاج في توحيد ... التي ذكرناها»: ليس في (غ)، وفيها في هذا الموضع: «قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وكذلك سائر الكلام...».

(٤) ليس مقصُوده بـ«التَّوحيد والعَدل»: المعنى المصطلح لدى المعتزلة. بل سبق –في المقدمة– أن ذكرنا أن له كتابًا بعنوان: «المختصر في التوحيد والقدَر»، يردُّ فيه على المعتزلة، في مسألة أفعال العباد. راجع: اللمع، ص١٥١. مجرد مقالات الأشعري، ص١٢، ١٣٩. وراجع في المقصود بهذا المصطلح عند المعتزلة: المغني، للقاضي عبد الجبار، ج٦ ص٤٨–٥٠، الشركة العربية، ط١، ١٣٨٠هـ. وشرح الأصول الخمسة، ص١٢٨، ١٣٢، ١٩٥، ٣٠١.

(٥) في (ب): «واستحالته قد اختلفت».

(٦) «فيه»: ليس في (ف)، وأُخِّرَتْ في (ح)، فجاءت هكذا: «... واستحالته الذي اختلف عقلاء العرب ومن قبلهم من غيرهم فيه».

(٧) في (غ): «اختلف فيه مشركو»، بدلًا من «اختلف فيه عقلاء». ولكلٍّ من التعبيرَين وجهٌ.

(٨) في (غ): «ومن قبلهم من الأمم».

(٩) المثبت في (غ) بدلًا هذه الآية الكريمة: «﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾[المؤمنون:٨٢]، وقالوا: ﴿ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾[ق:٣]». وهو من إضافات «صاحب الغنية» إلى النص.

[المؤمنون:٣٥][1]، ونحو هذا الكلام منهم، الذي أخبر الله -تعالى- به عنهم.

وإنما ورد الحِجَاج[2] في جواز البعث بعد الموت في القرآن[3]؛ تأكيدًا لجواز ذلك في العقول[4].

وعَلَّمَ الله -تعالى- نبيَّه[5] ﷺ ولقَّنه[6] الحجاجَ عليهم في إنكارهم البعث، من وجهَين، على طائفتَين منهم:

- طائفةٍ أقرَّتْ بالخلق الأول، وأنكرت الثاني.

- وطائفةٍ جحَدَتْ ذلك، وقالت[7] بِقِدَم العالَم.

فاحتجَّ على المُقِرِّ منهما بالخَلق الأول، بقوله -تعالى-: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[يس: ٧٩]، وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧]، وبقوله -تعالى-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[8][الأعراف:٢٩][9]، فنبَّههم بهذه الآيات: على أنَّ مَن قدر أنْ يفعل فعلًا على غير[10] مثالٍ سبقَ[11]،

---

(١) «وقوله -تعالى-: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ...... مُّخْرَجُونَ﴾[المؤمنون:٣٥]»: غير مثبت في (غ).

(٢) في (ف): «في نحو هذا الكلام منهم إنما ورد بالحجاج»، وفي (غ): «ونحو... الحجاج»، وفي (ح): «وفي نحو... بالحجاج».

(٣) (ب) بزيادة: «فحاجَّهم الله في القرآن العظيم على ذلك وألزمهم بذلك في كتابه العزيز».

(٤) من قوله: «ونحو هذا الكلام» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «ونحو هذه الشُّبه، فورد في القرآن الدلالة على جوازه تأكيدًا لجواز ذلك من العقول».

(٥) في (ف) و(ح): «وعلم نبيَّه». وفي (غ): «وعلم نبيه تثبيت».

(٦) في (ب): «نبيه وأمته».

(٧) «وقالت»: ليس في (ح). وعبارته في ذلك: «فإن قالوا: فما يؤمنكم أن تكون النطفة لم تزل قديمةً». اللمع، ص١١٠.

(٨) «وبقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾»: غير مثبت في (غ).

(٩) (غ) بزيادة: «وغير ذلك من نظائره».

(١٠) «غير»: ليس في (ب).

(١١) «سبق»: ليس في (ف). وفي (ح) «مثال سابق». وفي اللمع، ص١١٧: «سبق».

فهو أقدرُ(١) أن يفعل فعلًا مُحتذيًا(٢)، وهو أهونُ عليه، فيما بينكم وفي(٣) تعارُفكم، وأمَّا الباري - جلَّ ثناؤه وتقدَّست أسماؤه -: فليس خلْقُ شيءٍ بأهونَ عليه من الآخر.

وقد قيل: إن الهاء في ﴿عَلَيْهِ﴾(٤): إنما هي كنايةٌ عائدةٌ إلى الخلق، [و] تقديره(٥): إنَّ البعث والإعادةَ أهونُ على أحدِكم وأخفُّ عليه من ابتداءِ خلْقه؛ لأن ابتداءَ خلْقه: إنما يكون بالوِلادةِ والتربيةِ، وقطعِ السُّرة والقِماطِ(٦)، وخروج الأسنان، وغير ذلك من الآيات الموجِعة المؤلِمة. وإعادتَه: إنما تكون دَفعةً واحدةً؛ ليس فيها من ذلك شيءٌ، فهو أهون عليه من ابتدائه. فهذا ما احتجَّ به على الطائفة المُقرَّةِ بالخلق الأول(٧).

وأما الطائفة التي أنكرت الخلق الأول والثاني وقالت بقِدَمِ العالَم:

فإنما دخلت عليهم شُبهةٌ(٨)؛ بأن(٩) قالوا: وجَدنا الحياةَ رطبةً حارَّةً،

---

(١) في (غ): «أقدر على».

(٢) في (ف): «متحذيًا». وفي (ح): «محدثًا». ولعل الصواب: ما أثبتناه؛ إذ المراد: على حَذْو عمله السابق.

(٣) «في»: ليس في (ف)، (ح)، (غ). ونقَل ابنُ فورك قريبًا من ذلك عن الشيخ الأشعري، في المجرد، ص٢٨٨، وانظره أيضًا، ص٢٤٢.

(٤) في (ف): «إن الهاء في ﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾». ونقول: كلمة «كناية» هنا، معناها: ضميرٌ.

(٥) في (ف)، (ح): «كناية للخلق بقدرته».

(٦) «القماط»: خِرقةٌ عريضة يُلفُّ بها الصبيُّ ويُشدُّ بها في المهد. لسان العرب، لابن منظور، ج٥ ص٣٧٣٩، دار صادر- بيروت، دون تاريخ.

(٧) «الأول»: ليس في (ح). ومن قوله: «فأما البارئ جل ثناؤه وتقدست أسماؤه» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «ثم قال: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[الروم: ٢٧] الآية، أي: فليس خلْق شيءٍ بأهون عليه مِن خلْق آخر، وقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، وقال: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾[غافر: ٥٧]».

(٨) «الشُّبهة»: هي ما اشتبهَ أمرُها على الناظر فاعتقدَها دليلًا وليست بدليل. وهي تُساوي المغالطةَ، أي: القياسَ الفاسدَ من جهة الصورة أو من جهة المادة. انظر: تحرير القواعد المنطقية، للقطب الرازي، ص١٦٩، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

(٩) من قوله: «وأما الطائفة» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «وأما الطائفة الثانية حيث قالت بقدم العالم، وأنكرت الخلق الأول، وشبهتهم أن».

والموتَ باردًا يابسًا، وهو[1] من طبعِ التُّرابِ[2]، فكيف يجوز أن يُجمع بين الحياة والتراب والعظام النَّخِرة، فيصيرَ خلقًا سويًّا، والضدَّان[3] لا يجتمعان؟!

فأنكروا البعثَ من هذه الجهة.

وَلَعَمْري: إنَّ الضِّدين لا يجتمعَان في[4] محلٍّ واحدٍ، ولا في جهةٍ واحدةٍ، ولا في الموجود في المحل[5]، ولكنه يصحُّ وجودُهما في محلَّين[6]، على سبيل المُجاوَرة[7].

فاحتجَّ الله -تعالى- عليهم بأن قال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[8] [يس: ٨٠]، فردَّهم الله عَزَّوَجَلَّ في ذلك: إلى ما يعرفُونه ويشاهدُونه، مِن خروج النار ـ على حَرها ويَبسها ـ من الشجر[9] الأخضر ـ على

(١) «وهو»: ليس في (غ)، (ب).

(٢) هنا بياض بمقدار كلمتَين في (ب).

(٣) «الضدَّان»: هما «كل عرضَين تنافَى حدوثهما على المحل الواحد في وقتٍ واحد..»، وإن جاز ارتفاعهما معًا. كاللَّونَين المختلفَين بيْن البياض والسَّواد، فلا يجتمعان معًا في شيءٍ واحدٍ، ويمكن ارتفاعُهما عنه معًا، بأن يكون أحمرَ مثلًا. انظر: الأسماء والصفات، للبغدادي، ج١ ص٣٠٧، دار التقوى، دمشق، ط١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م. والأشاعرة وأكثر المعتزلة: على أنه خاصٌّ بالأعراض، لا بالأجسام. راجع: السابق، ج١ ص٣٠٦. ومجرد مقالات الأشعري، ص٢٣٤، ٢٥٧-٢٦١، ٣٣١. والحدود، لابن فورك، ص٩٣.

(٤) في (غ): «ولعمري الضدان لا يجتمعان على».

(٥) «ولا في جهة واحدة ولا في الموجود في المحل»: ليس في (غ). وفي (ف): «لا يجتمعان في محل واحد، ولا على الجملة ولا في الموجود ولا في المحل، ولكنه يصح..». وفي (ب): «لا يجتمعان في محل واحد، ولا على الجملة ولا في الوجود ولا في محل».

(٦) في (ب)، (غ): «المحلين».

(٧) «المجاوَرة» عند الأشعري: وقوع الجوهرَين في حيزَين، لا يفصلهما ثالثٌ. وضدُّها: المبايَنة؛ أي: الافتراق. انظر: الشامل، ص ٤٥٥-٤٦٦.

(٨) «﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾»: غير مثبت في (غ)، وهو من تصرفاته في الأصل، وعدم التزامه بالنَّص.

(٩) في (ب): «ويبسها للشجر».

بُرودته ورُطوبته(١)ـ، فجعل جوازَ النشأة الأولى: دليلًا على جواز النشأة الآخرة(٢)؛ لأنها في معناها، وجعَل في مجاورة النار ـ على حرِّها ويبسها ـ للشجر الأخضر ـ على برده ورطوبته(٣) ـ دليلًا على جواز مجاورة الحياة الترابَ والعظامَ النخِرةَ، وجعْلِها خلقًا سويًّا، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾(٤) [الأنبياء: ١٠٤].

وأما ما يتكلم به «المتكلمون»، مِن أنَّ للحوادث أوَّلًا، وردِّهم على الدهرية(٥) في(٦) [قولهم](٧): إنه لا حركة إلا وقبلها حركة، ولا يوم إلا وقبله يوم(٨)، والكلامِ على مَن قال: ما من جزءٍ إلا وله نصفٌ، لا إلى غايةٍ: فقد وجدنا أصلَ ذلك في سُنة رسول الله ﷺ؛ حين قال: «لا عدوَى ولا طِيرَة»، فقال أعرابيٌّ: فما بال الإبل كأنها الظِّباء، يدخل فيها الجمل الأجربُ فيُجرِبُها(٩)؟ فقال النبي ﷺ:

---

(١) في (ف)، (غ)، (ح): «بردها ورطوبتها». و(ب) بزيادة: «دليلًاعلى حرها ويبسها من الشجر الأخضر على بردها ورطوبتها». وعبارته في اللمع، ص١١٧: «.. الأخضر - على نداوته ورطوبته - دليلًا على جواز خلْق الحياة في الرِّمة البالية والعظام النخرة، وعلى قدرته على خلْق مثله...».

(٢) في (ب): «فجعل جواز النشأة الآخرة مثلها» بدلًا من: «فجعل جواز النشأة الأولى دليلاً على جواز النشأة الآخرة». وقارن باللمع، حيث انقلبت العبارةُ هناك، وما ورد هنا: هو الصواب، كما نبَّه عليه محقِّقه في «حاشية الحسن على لمع أبي الحسن»، ص١١٨.

(٣) «في معناها، وجعل في مجاورة ... برده ورطوبته»: ليس في (ف)، (ح).

(٤) «﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾»: غير مثبت في (غ).

(٥) يقول الشيخ الأشعري عن «الدهرية»: إنهم «أحَالُوا خلافَ ما شاهَدوا واعتادوا، من أحكام الموجودات وأوصاف المشاهَدات». مجرد مقالات الأشعري، ص ٨٤، وانظره، ص١٤٢، ٢٢٢، ٢٥٤. والدهرية: لقبٌ يطلَق على مَن نَفى الخالقَ المدبِّر، وأنكر البعثَ. وراجع في التعريف بهم: الملل والنحل، للشهرستاني، ج٢ ص٣٦٦، ٥٨٢، ٦٠١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ.

(٦) «في»: ليس في (ف)، (ح). وقارن: اللمع، ص١١٧.

(٧) [قولهم]: زيادة، يقتضيها السياق.

(٨) هذا معنى «التسلسل» الذي يقول به الفلاسفة. وعرَّفوه بأنه: ترتُّب أمورٍ غير متناهية. وهو أنواعٌ، كلها باطلةٌ عند المتكلمين. انظر: الشامل، ص ٢٢٦. شرح المقاصد، ج٢ ص١١٦. الإشارات والتنبهات، لابن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، القسم الثالث (الإلهيات)، ص٢١، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٣، دون تاريخ. وحاشية الحسَن، ص١١٠-١١١.

(٩) في (ف)، (ح): «الظباء تدخل في الإبل الجربى فتجرب». والتشبيه بالظباء: لنَشاطها وسلامتها.

«فمَن أعدَى الأول؟»[1]، فسكتَ الأعرابيُّ؛ لمَّا أفحمهُ بالحجة المعقولة.

فكذلك نقول لمَن زعم أنه لا حركة إلا وقبلها حركة: لو كان الأمر هكذا، لَم تحدُث منها واحدةٌ؛ لأن ما لا نهاية له: لا حَدَث[2] له[3][4].

وكذلك لمَّا قال الرَّجل: يا نبي الله، إن[5] امرأتي وَلدت غُلامًا أسود، وعرَّض بنفيه[6]، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من إبل»؟ فقال: نعم، قال: «فما ألوانُها»؟ قال: حُمرٌ[7]، فقال النبي ﷺ: «هل فيها من أورق»؟ قال: نعم إن فيها لَوُرْقًا[8]، قال: «فأنَّى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب- باب: لا صفر وهو داء يأخذ البطن، ج٥ ص٢١٦١، رقم ٥٣٨٧. ومسلم في صحيحه، كتاب: السلام- باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ج٤ ص١٧٤٢، رقم٢٢٢٠، بلفظ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ...». واللفظ الذي ذكره المصنف في أول الحديث «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ»: أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الطب- باب: في الطيرة، ج٤ ص١٧، رقم٣٩١١، جميعًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ب): «حدوث». ولفظة «الحدَث»: هي الواردة في اللمع، للشيخ الأشعري، في مواضع، مثلا: ص١١٠، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٠. ونقل ابن فورك عن الأشعري في كتابه «الأصول الكبير»: أن «المحدَث: هو الذي تأخَّر وجودُه عن وجود ما لم يزَل». مجرد مقالات الأشعري، ص٣٧. وانظره، ص٢٨، ٢٩٢، ٣٠٩. والحدود، لابن فورك، ص٨٣.

(٣) من قوله: «وأما ما يتكلم به المتكلمون» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «وفي قول النبي عليه السلام: «كان الله ولا شيء معه»: دليلٌ على بطلان قول من قال: لا ليل إلا وقبله نهار، ولا حركة إلا وقبلها سكون، وفي قوله عليه السلام: «لا عدوى ولا طيرة»، وفي جوابه للأعرابي «فمن أعدى الأول»: دليلٌ على ما قُلناه. ولو كان الأمر كما قالوا، من أنه لا حركة إلا وقبلها حركة: لاستحال حدوث واحدٍ منهما؛ لأن ما لا نهاية له: لا حدوث له، أي: لا يدخل في الوجود ولا يحصل في الواقع.

(٤) هذا معنى قول الجويني من بعد: «ما يتسلسَل لا يتحصَّل». ومفاده: أن ما لا يتناهَى، لا يفرغ من كِلا طرفَيه؛ فإذا فرغ من أحد طرفَيه – أيًّا كان – فقد ثبت تناهيه. انظر: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين الجويني، ص٢٠، تحقيق: الشيخ الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢م.

(٥) في (غ): «وكذلك لما قال الأعرابي: إن».

(٦) لفظ البخاري ومسلم: «... أسود، وإني أنكرتُه».

(٧) حُمْر النَّعم: أفضلها. راجع: فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج٩ ص٤٤٣، دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٨) في (ف): «وُرْقًا»، وفي (غ)، (ح): «أورق». والوُرق: مفرده: أوْرَق؛ أي: تَضربُ إلى لَون الرَّماد.

ذلك[(١)]»؟ قال: لعل عِرقًا نزعه[(٢)]، فقال النبي ﷺ: «ولعل ولدَك نزعه عِرقٌ»[(٣)].

فهذا ما علَّمه الله نبيَّه ﷺ؛ مِن ردِّ الشيء إلى شكْله ونظيره، وهو أصلٌ لنا في سائر ما نحكم به من الشَّبيه[(٤)] والنظير.

وبذلك نحتجُّ على مَن قال: إن الله -تعالى وتقدَّس- يُشبه المخلوقات، وهو جسمٌ؛ بأن نقول له: لو كان يشْبه شيئًا من الأشياء: لكان لا يخلُو من أن يكون يشْبهُه من كل جهاته[(٥)]، أو يشْبهه من بعض جهاته؛ فإن كان يشبهُه من كل جهاته: وجب أن يكون مُحْدَثًا من كل جهاته، وإن كان يشبهُه من بعض جهاته:

---

(١) في (غ): «فأنى تُراه ذلك». قلتُ: ولفظ البخاري: «فأنَّى تُرى جاءها؟».

(٢) «هذا القول من السائل: تعريضٌ بالريبة، كأنه يريد نفيَ الولد بحُكم النبي ﷺ؛ فإنَّ الولد للفراش. ولم يجعل خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بها. وضرَب له المثلَ: بما يوجَد من اختلاف الألوان في الإبل، وفحلها ولقاحها واحدٌ. وفي هذا: إثبات القياس، وبيانُ أن المتشابِهَين حكمهما من حيث اشتبها واحدٌ». معالم السنن، للخطابي، ج٣ ص٢٧٢، المطبعة العلمية- حلب، ١٣٥١هـ. فمراده: أن الإبل الحُمر تُنتج الأورق، كذلك المرأةُ البيضاء تلدُ الأسوَدَ.

(٣) متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في عدة مواطن، منها، كتاب: الطلاق- باب: إذا عرَّض بنفي الولد، ج ٥ ص٢٠٣٢، رقم ٤٩٩٩. ومسلم في صحيحه، كتاب: اللعان- باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، ج ٢ ص١١٣٧، رقم١٥٠٠، وهذا لفظه، مع اختلافٍ يسيرٍ جدًّا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ب)، (غ): «الشبه». وقد نقَل ابنُ فورك قولَ الشيخ الأشعري، في التفرقة بين المماثلة وبين غيرها من وُجوه المشابهة، فقال: «اعلم أنه كان يقول: ... إن كلَّ عرَضين سدَّ أحدُهما مسدَّ الآخر فيما يخصُّه، وجاء عليه جميعُ ما جاء عليه، فواجبٌ تماثلهما. وإذا لم يسدَّ مسدَّه ولَم يقُم مقامَه واستبدَّ بوصفٍ لَم يجُز على صاحبه: كان مخالفًا له». مجرد مقالات الأشعري، ص٢٦٥، ٢٦٦. وراجع: اللمع، ص١١٨. ونلاحظ: أن كلام الشيخ الأشعري هنا وفي «اللمع» أيضًا: يدل على أنه يستعمل المشابهة بمعنًى يعمُّ هذه المعاني الثلاثة. هذا: و«الشَّبيه»: هو المساوِي في أغلب الوجوه. أمَّا «النظير»: فهو المساوي في بعض الوجوه. و«المَثِيل»: هو المساوِي من جميع الوجوه. انظر: الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، ص١٤٦-١٤٩، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٩م.

(٥) في (ب): «جهة». وقارن: اللمع، ص١١٢-١١٣.

وجب أن يكون محدَثًا مِثلَه[١] من حيث أشبهَه[٢]؛ لأن كل مشتبهَين حُكمهما واحدٌ فيما اشتبهَا [فيه][٣]، ويستحيل أن يكون المُحْدَث قديمًا والقديمُ محدَثًا، وقد قال - تعالى وتَقدَّس -: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]، وقال -تعالى وتقدس -: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[الإخلاص: ٤].

وأما الأصل بأن للجسم نهايةً، وأن الجزء لا ينقسم: فقوله - عَزَّوَجَلَّ اسمُه[٤]-: ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾[الجن: ٢٨]، وقوله[٥]: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس:١٢]، ومُحالٌ إحصاء ما لا نهاية له[٦]، ومُحالٌ أن يكون الشيء الواحد ينقسم[٧]؛ لأن هذا يُوجِب أن يكون[٨] شيئَين، وقد أخبر [تعالى][٩] أنَّ العدد وقع عليهما[١٠].

وأما الأصلُ في أن المحدِث للعالَم، يجب أن يتأتّى له الفعلُ على حسب قصده واختياره[١١]، وتنتفيَ عنه كراهته، فقوله -تعالى-[١٢]: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ ٥٨ ءَأَنتُمۡ

(١) في (ف)، (ب): «مثلها». و«من كل جهاته، وإن كان ... محدَثًا مثله»: ليس في (غ).

(٢) في (ب): «أشبهها».

(٣) في (ف)، (ح): «اشتبها له»، وفي (ب): «أشبهها له، وقديمًا من حيث خالفها». وما أثبتناه: من (غ)؛ لمناسبته السياق.

(٤) في (غ): «ولا ينقسم فدليل ذلك من التنزيل قوله تعالى».

(٥) «﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾، وقوله»: غير مثبت في (ف)، (ح). وفي (غ): تأخير هذه الآية وتقديم التي تليها.

(٦) في (غ): «ويستحيل إحصاء ما لا يتناهى وما لا نهاية له».

(٧) في (ب): «منقسمًا».

(٨) في (ف)، (ح): «يكونا»، والضمير عائدٌ إلى «الشيء الواحد».

(٩) [تعالى]: زيادة؛ يقتضيها السياق، والإشارة إلى آيات السياق.

(١٠) في (ب): «عليها»، ومن قوله: «ومُحال أن يكون الشيء الواحد» إلى هذا الموضع: ليس في (غ). وفي المجرد، ص٥٨: أن «العدد» عند الشيخ: «خبرُ المخبِر عن الشيء بأنه واحدٌ أو اثنان».

(١١) «واختياره»: ليس في (ب).

(١٢) من قوله: «وأما الأصل في أن المحدِث» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «ومن الدليل على أن الخالق هو من تتأتى المخلوقات منه على حسب قصده، وأما من يكون مقدوره واقعًا على خلاف قصده أو دون قصده: فليس بخالق له، ولا المقدور مخلوقًا له: قوله تعالى».

﴿تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨-٥٩]، فلَم يستطيعُوا أن يقولوا بحُجةٍ[١]: إنهم يخلقون، مع تمنِّيهم الولدَ فلا يكون، ومع كراهتهم[٢] له فيكون، فنبَّهَهُم[٣] أن الخالق: هو مَن تتأتَّى منهُ المخلوقاتُ على حسب[٤] قصده[٥].

وأما أصلُنا في المناقضة[٦] على الخصم في النظر: فمأخوذٌ مِن سُنة سيدنا محمد ﷺ؛ وذلك تعليمُ الله -عَزَّوَجَلَّ- إيَّاه، حين لقيَ الحَبْرَ السَّمينَ، فقال له: «نشدتُك بالله، هل تجد فيما أنزل الله -تعالى- من التوراة أن الله -تعالى- يبغض الحَبرَ السمين»؟ فغضب الحبرُ حين عيَّره بذلك، وقال: ما أنزل الله على بشرٍ مِن شيءٍ، فقال الله -تعالى-: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾[٧]

---

(١) في (ب): «يقوموا لحجة». (٢) في (ف): «كراهيتهم». وما أثبتناه هو الموافق لما في اللمع، ص١٠٩.

(٣) في (ح): «... فلا يكون مع كراهيته له فنبههم». وهو مطابقٌ لما في اللمع أيضًا.

(٤) «حسب»: ليس في (ف)، (ح).

(٥) من قوله: «فلم يستطيعوا أن يقولوا بحجة» إلى هذا الموضع: ليس في (غ). وعلق الأنصاري قائلًا: «ومن هذا القَبيل، قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٦٣-٦٤] الآية. وأما الدليل على أن الكائنات على وفق تقديره سبحانه ومشيئته من التنزيل، فقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، إلى غير ذلك من الآيات». أي: من الآيات التي رآها أدلَّ على الإرادة، من آية الواقعة التي استشهد بها المصنِّف. والله أعلم.

(٦) «المناقَضة، والنقض»: «لغةً: إبطال أحد الشيئَيْن بالآخر. واصطلاحًا: هي منعُ مقدمةِ الدليل الذي أقامه المعلِّل على مدَّعاه؛ أي منع بعض مقدماته أو كلها مفصَّلًا، سواءٌ اقتصر عليه، أم ذكر معه مستنده، ويسمَّى أيضًا: نقضًا تفصيليًّا». فتح الوهاب بشرح الآداب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ص٢٩٧، دار أصول الدين بالقاهرة. وراجع قوله فيما سبق: «قلب السؤال عليهم...»؛ حيث استخدم الإمامُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسلوبَ القلب، والمعارَضة. وهنا: أسلوب النقض أو المناقَضة.

(٧) أخرجه الطبري في تفسيره «جامع البيان»، في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ الآية [الأنعام: ٩١]، ج١١ ص٥٢١ رقم ١٣٥٣٥. وابن أبي حاتم في تفسيره، ج٤ ص١٣٤٢ رقم ٧٥٩٣. وإسناده منقطع؛ فسعيد بن جبير لم يُدرك الواقعة، لكن لبعضه شاهدٌ عند أحمد والحاكم في مستدركه، والبيهقي في الشعب من حديث جعدة الجشمي: «أنه ﷺ نظر إلى رجُل سمينٍ، وأومأ إلى بطنه بأصبعه، وقال: لو كان هذا في غير هذا المكان، خيرًا لك». وسنده جيِّدٌ، كما قال ابن الديبع الشيباني، في تمييز الطيب من الخبيث، ص٣٣، والقاعدة المنطقية: أن الإثبات -ولو جزئيًّا- يناقض النفي الكليَّ، تتوافق مع المفهوم من الآية الكريمة؛ فثبوت الوحي إلى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يناقض القولَ: ما انزل الله على بشَرٍ من شيءٍ.

[الأنعام: ٩١] الآية، فناقَضَه عن قُربٍ؛ لأن التوراة شيءٌ، وموسى بشرٌ، وقد كان الحَبرُ مُقِرًّا بأن الله -تعالى- أنزل التوراةَ على موسى[١].

وكذلك ناقَض الذين زعمُوا أن الله -تعالى- عهِد إليهم أن لا يؤمنُوا لرسولٍ حتى يأتيَهم[٢] بقربانٍ تأكله النار؛ فقال -تعالى-: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[آل عمران:١٨٣]، فناقَضَهم بذلك وحاجَّهم.

وأما أصلُنا في استدراكنا مغالَطة[٣] الخصوم: فمأخوذٌ من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾[الأنبياء:٩٨]، إلى قوله -تعالى-: ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾[الأنبياء:١٠٠]، فإنه لمَّا نزلت هذه الآية، بلغ ذلك عبدَ الله بن الزِّبَعْرَى[٤] -وكان جدِلًا خصِمًا-، فقال: خصمتُ محمدًا وربِّ الكعبة، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، ألستَ تزعمُ أن عيسى وعُزيرًا والملائكةَ عبادٌ صالحون؟ قال: «أجل»، قال: فإن النصارى تعبدُ عيسى، وطائفةً من اليهود تعبد عُزيرًا، وهذا بنو لُحَيٍّ تعبد الملائكة[٥] [فيجب][٦]

---

(١) من قوله: «وأما أصلنا في المناقضة على الخصم» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «قال أبو الحسن رضي الله عنه: وأما أصلنا في المناقضة على الخصم في النظر: فمأخوذٌ من الكتاب والسنة، وذلك أن النبي عليه السلام قال لمالك بن الصيف - وكان حبرًا سمينًا من أحبار اليهود -: «نشدتك الله، هل تجد فيما أنزل الله من التوراة أن الله يبغض الحبر السمين»؟! فغضب الرجلُ، وقال: ما أنزل الله على بشر من شيء. فناقضه عن قُربٍ؛ لأن التوراة شيء، وموسى بشر، فعلمه الله -تعالى-، حتى قال: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾».

(٢) في (ب): «عهد إلينا ألا نؤمن برسول حتى يأتينا».

(٣) «المغالَطة»: هي القياس الفاسد من جهة الصورة أو من جهة المادة. وهي في معنى الشبهة. انظر: تحرير القواعد المنطقية، ص١٦٩.

(٤) هو: عبد الله بن الزِّبَعْرَى بن قَيس، القرشيُّ السهميُّ، الشاعر: كان من أشدِّ الناس على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ثم أسلم يوم الفتح، وتوفي عام: (١٥هـ تقريبًا). انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرو القرطبي النَّمري، ج٣ ص٩٠١، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

(٥) من قوله «عباد صالحون» إلى هذا الموضع: مكانه بياضٌ في (ف).

(٦) ما بين المعقوفين: كلمة أضافها (فرانك)؛ ليتمَّ الكلام، وتابعناهُ.

أن يكونوا حصبَ جهنم[1]، فسكت النبيُّ ﷺ، لا سُكوت عِيٍّ ولا منقطَعٍ[2]، بل تعجُّبًا مِن جهله؛ لأنه ليس في الآية ما يوجب دخول عيسى وعُزير والملائكة فيها؛ لأنه قال: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولَم يقُل: «وكل مَن عُبِدَ[3] من دون الله»، وإنما أراد ابن الزبعرَى: مغالطةَ النبي ﷺ؛ ليُوهِم قومَه أنه قد [حجَّه][4]، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾: يعني: من المعبُودين[5]، ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، فقرأها النبي ﷺ، فضجُّوا[6] عند ذلك؛ لئلا يتبيَّن انقطاعُهم وغلطُهم، فقالوا: ءآلهتنا خير أم هو؟! يعنُون عيسى، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ

---

(١) من قوله «عباد صالحون» إلى هذا الموضع: أُثبت مكانه في (ح): كلمة «عبدوا».

(٢) في (ب): «لا سكوت منقطع ولا عي». و«منقطَع» هنا: اسمُ مصدر، بمعنى الانقطاع؛ كـ «منازَع»: بمعنى النِّزاع، ولذا عُطف على المصدر: «عِيٍّ». و«الانقطاع في المناظرة»: العجز، ويكون بإحدى صورتَين: أولاهما: عجْز المعلِّل، وهو الإفحام، وثانيتهما: عجز السائل، وهو الإلزام، انظر: شرح الولدية، لعبد الوهاب الآمدي، ص١١٩. ونقل ابنُ فورك عن الشيخ الأشعري، أنه «كان يقول فيما يُعلم أنه انقطاع المنقطِع: إن ذلك يُعرف من سبعة أوجُه،...». مجرد مقالات..، ص ٣١٦. والحديث المذكور: أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، ج١٢ ص١٥٣، بسنده عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بألفاظٍ متقاربةٍ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ج٧ ص٦٩: «فيه عاصم بن بهدلة، وقد وُثق، وضعفه جماعة». وساقهُ الحافظ ابن حجر - مختصرًا - منها، ثم قال: «وهذا حديثٌ حسنٌ». انظر: موافقة الخُبر الخَبر، ج٢ ص١٧٤، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

(٣) في (ف)، (ح): «وكل ما تعبدون».

(٤) في (ف)، (ح)، (ب): «حاجه». والصواب: ما أثبتناه؛ فـ «حَجَّهُ»: أي: غلَبه. ومِن قوله: «وأما أصلنا في استدراكنا مغالطة الخصوم» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «وأما أصلنا في مغالطة الخصوم: فذلك مأخوذٌ من القرآن؛ فإن الله -تعالى- لمَّا قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، أراد ابن الزبعرَى أن يناقض رسول الله ﷺ، فقال: إن الملائكة عُبِدوا من دون الله، وكذلك عيسى، أفتقول يا محمد: إنهم حصب جهنم؟! فسكت رسول الله ﷺ؛ تعجبًا من جهله؛ وذلك أن الله -تعالى- قال: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾، ولم يقُل: «ومن تعبدون»، فلم يدخل فيه عيسى ولا الملائكة».

(٥) في (ف): «من المعبود». و«من المعبودين»: ليس في (ب).

(٦) في (ب): «فضحكوا».

﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ إلى قوله: ﴿خَصِمُونَ﴾[الزخرف:٥٨] [١][٢].

وكل ما ذكرناه من الآيِ، وما لَم نذكُرْه: أصلٌ وحجةٌ لنا في «الكلام»، فيما نذكره من تفصيل الكلام في المسائل[٣]، وإن لَم تكن كل[٤] مسألةٍ معيَّنةً في الكتاب والسُّنة؛ لأنَّ ما حدث مُعَيَّنًا[٥] من المسائل العقليات، في أيام النبي ﷺ والصحابة: قد تكلموا فيه، على نحو ما ذكرناه[٦].

وأما[٧] الجوابُ[٨] الثالث: أنَّ هذه المسائل التي سألُوا[٩] عنها: قد علِمها رسول الله ﷺ ولَم يجهل منها شيئًا مفصلًا، غير أنها لَم تحدث في أيامه معيَّنةً[١٠] فيتكلم فيها أوْ لا يتكلم فيها، وإن كانت أصولها موجودةً في القرآن والسُّنة.

وما حدث من شيءٍ مما[١١] له تعلقٌ بالدين من جهة الشريعة: فقد

---

(١) من قوله: «فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «فقال- سبحانه - بيانًا لذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾. فقالوا: أآلهتنا خير أم هو؟! يعنون عيسى، أرادوا مغالطة رسول الله ﷺ، فقال سبحانه: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾؛ لأنه لو قال: «عيسى خير»، فقد أثبت لآلهتهم خيرية؛ فقال ـ سبحانه ـ: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]. قال أبو الحسن: والجواب الثالث...». وقوله في آخره «قال أبو الحسن»: يفيدُ أنه لم يذكر كلام «أبي الحسن» السابق بلفظه.

(٢) (ب) بزيادة: «وهذا نصٌّ عليه على مجادلتهم ومجادلته إياهم بالوحي وما علَّمه الله إياه».

(٣) «الكلام في المسائل»: ليس في (ف)، (ح).

(٤) «كل»: ليس في (ف)، (ح).

(٥) في (ف)، (ح): «تعيينها»، والمقصود بـ«ما حدث معينًا»: كقصة القرابين مع اليهود، وقصة المجادَلة مع ابن الزبعرَى.

(٦) من قوله: «وكل ما ذكرناه من الآي» إلى هذا الموضع: ليس في (غ).

(٧) «أما»: ليس في (ح). وفي (غ): «قال أبو الحسن: والجواب الثالث».

(٨) في (ف): «والصحابة قد تكلمنا فيه. والجواب». وراجع قوله سابقًا: «أحدها: قلب السؤال».

(٩) في (غ): «ذكروها وسألوا».

(١٠) «معينة»: ليس في (ب).

(١١) في (ف)، (غ)، (ح): «فيما».

تكلموا فيه، وبحثُوا عنه، وناظَروا فيه وجادَلُوا وحَاجُّوا، كمسائل العَوْل والجدات -من مسائل[١] الفرائض- وغير ذلك من الأحكام، وكالحرام، والبائنِ، والبتَّة، وحَبلُكِ على غارِبِكِ، وكالمسائل في الحُدود والطَّلاقِ، مما يكثر ذكرها مما قد حدثت في أيامهم، ولم يجيء في كل واحدةٍ منها نصٌّ عن النبي ﷺ؛ لأنه لو نصَّ على جميع ذلك: لَمَا اختلفوا فيها، وما[٢] بقي الخلاف إلى الآن[٣].

وهذه المسائل وإن لَم يكن في كل واحدةٍ منها نصٌّ عن رسول الله ﷺ، فإنهم ردُّوها وقاسُوها على ما فيه نصٌّ من كتاب الله -تعالى- أو السُّنة، باجتهادهم[٤]، فهذه أحكامُ حوادث الفروع، ردُّوها إلى أحكام[٥] الشريعة، التي هي فروعٌ[٦] لا تُستدرك أحكامُها إلا من جهة السمع والرسل[٧].

---

(١) «مسائل»: ليس في (ف).

(٢) «ما»: ليس في (ف)، (ب).

(٣) من قوله: «وغير ذلك من الأحكام» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «وغير ذلك من أحكام الميراث، وعدة الحامل والمتوفى عنها زوجها، وكذلك في قول من قال لامرأته: أنتِ عليَّ حرامٌ، وغير ذلك من الحدود والمعاملات، فتكلموا فيها من غير أن وجدوا فيه نصًّا عن النبي ﷺ؛ إذ لو وجدوا فيها نصًّا: لمَا اختلفوا فيها وبقي الاختلاف إلى الآن». وهذا كله موافقٌ لما في «اللمع»، ص١١٨-١٢٠.

(٤) في (ف)، (ح): «والسنة واجتهادهم»، وفي (غ): «أو سنة نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ باجتهادهم». وعلَّق الأنصاري هنا قائلًا: «قلتُ: ولمَّا قال مُسهَب بن مَخرَمة لعَليِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيما جرى له في حرب الجمل من القتال والقتل: هل عهِد إليك رسول الله ﷺ ذلك؟ فقال عليٌّ: لا، والله خاب من افترى، ولكنَّا القرآن، فرأينا فيه رأيًا». كذا في الأصل «ولكنا القرآن»، ولعل مقصوده: «ولكنَّا قرأنا القرآن...».

(٥) في (غ): «ردوها إلى أصول».

(٦) في (ب): «هي فروع لها التي».

(٧) «التي هي فروع لا ... والرسل»: ليس في (غ). ونقول: معلومٌ أن الأحكام الشرعية العملية، لا بد فيها من دليلٍ نقليٍّ، سواء كانت نقليةً بحتةً؛ كالعبادات، أو معقولةَ المعنى؛ كالمعاملات. وهذا مفصلٌ في كتب الأصول. وراجع أيضًا: مجرد مقالات الأشعري، ص١٩٠.

[فأيُّما] حوادث(١) تَحدث في الأصول، في تعْيين مسائل: فينبغي لكل عاقلٍ مسلمٍ أن يردَّ حكمَها(٢) إلى جملة الأصول المتفَق عليها، بالعقل والحس والبديهة(٣)، وغير ذلك؛ لأنَّ حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع: أن تكون مردُودةً إلى أصول الشرع الذي طريقه(٤) السمع، وحكمَ مسائل العقليات والمحسوسات: أن يُرَدَّ(٥) كلُّ شيءٍ من ذلك إلى بابِه، ولا تُخْلَط العقلياتُ(٦) بالسمعيات، ولا السمعياتُ بالعقليات(٧).

فلو حدث في أيام النبي ﷺ الكلامُ في خلْق القرآن، وفي الجزء، والطَّفرة، بهذه الألفاظ: لتكلَّم فيه وبيَّنه، كما بيَّن سائرَ ما حدث في أيامه، مِن تعْيين المسائل المذكُورة، وتكلَّم فيها(٨).

(١) في (غ): «فأما الحوادث التي»، وفي (ف، ح، ب): «فأما حوادث تحدث».

(٢) في (ب): «أن يردها».

(٣) «البديهة»: ضرورة العقل؛ أي: العلمُ المبتَدأُ لا عن درك الحواس. انظر: الشامل، ص١٣٩.

(٤) في (ب): «التي طريقه»، وفي (غ): «التي طريقها».

(٥) في (ب): «وحكم مسائل العقليات والمحسوسات تردها إلى أصول العقل التي طريقها النظر والحس والقياس، ليُرد». وفي (غ): «وحكم مسائل العقليات أن ترد إلى البدائه والمحسوسات والضروريات، ليُرد».

(٦) «العقليات» من العقائد: هي المسائل التي يتوقف عليها ثبوت النقل، مثل: وجود الصانع، وكونه عالمًا. و«السمعيات» منها: هي المسائل التي يَتوقَّف ثبوتُها أو حصولها، على الدليل السمعي، كأمور الغيبيات والمعاد. انظر: شرح المقاصد، ج١ ص٢٨١.

(٧) نقل الشيخُ ابنُ فورك، نصًّا ثمينًا للشيخ الأشعري، في المسألة، فقال: «وكان يقول: إن سبيل المحسوسات والمعلومات ضرورةً في باب العقليات: كسبيل المسموعات والمنصوصات في باب الشريعة، في أنها الأصول والأمهات، وإليها يقع الردُّ، وعندها تنتهي المطالَبة،...». مجرد مقالات الأشعري، ص٢٨٧، وانظره، ص١٧، ١٨، ٣٢، ٣١٩.

(٨) «وتكلم فيها»: ليس في (ب). ومن قوله: «فلو حدث في أيام النبي ﷺ» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «ولو حدث في زمان النبي ﷺ الكلام في خلق القرآن، وفي مسألة الجزء والجسم، وغير ذلك، لتكلّم فيه وبيَّن، كما بيَّن ما حدث في زمانه وأيامه».

ثم يقال لهم[1]: النبيُّ ﷺ لَمْ يصح عنه حديثٌ في أن القرآن غير مخلوقٍ أو[2] هو مخلوق، فلِم قلتم: إنه غير مخلوقٍ؟!

فإن قالوا: قد قاله بعضُ الصحابة وبعض[3] التابعين.

قيل لهم: فيلزم الصحابيَّ والتابعيَّ [عندكم][4] مثلُ ما يَلزمُكم؛ مِن أن يكون مبتدعًا ضالًّا؛ إذ قال ما لَم يقُله الرسول ﷺ[5]!

فإن قال قائلٌ: فأنا أتوقف في ذلك فلا أقول: مخلوق ولا غير مخلوق.

قيل له: فأنت في توقُّفك في ذلك مبتدعٌ ضالٌّ؛ لأن النبي ﷺ لَم يقُل: «إنْ حدثَتْ هذه الحادثة بعدي فتوقفوا فيها ولا تقولوا فيها شيئًا»، ولا قال: «ضلِّلوا وكفِّروا[6] مَن قال بخلقه أو مَن[7] قال بنفْي خلقه»[8].

وخبِّرونا لو قال قائلٌ: إنَّ علم الله -تعالى- مخلوقٌ، أكنتُم تتوقَّفون فيه أم لا[9]؟

---

(١) «لهم»: ليس في (ف)، (ح).

(٢) في (غ): «غير مخلوق ولا».

(٣) «وبعض»: ليس في (ب)، (غ).

(٤) «عندكم»: ليس في (ف)، (ح)، (ب)، وأثبتناه من (غ).

(٥) (غ) بزيادة: «لا سيما ولا قرآن عندكم إلا الحروف والأصوات وقد قلتم: إن من قال إنها مخلوقة فقد كفر». وراجع في صفة الكلام: «اللمع»، ص١٣٩ وما بعدها.

(٦) يفرَّق بين« الضلال» و«الكُفر»: بأن الضلال: هو الخروج من طريق السنَّة إلى البدعة. أمَّا الكفر: فخلاف الإيمان، أي: جحود ما عُلم مجيء الرسول ﷺ به من الدين بالضرورة، أو عدم تصديقه في ذلك. انظر: شرح المواقف مع حاشية الفناري، ج٨ ص٣٦١، ٤٣٢. ثم قارن: مجرد مقالات الأشعري، ص١٠٤، ١٥٢. والحدود، ص١٠٩.

(٧) في (ب)، (ف): «بخلقه ومن».

(٨) لعلَّ الحكمة من تكرار الإمام الأشعري لهذا المثال -وقد سبق في «قلْب السؤال»-: أنه أراد إلزام الخصوم، من خلال أشهر المسائل التي خاضوا فيها وأذاعوها، وهي مسألة: خلْق القرآن.

(٩) «فيه أم لا»: ليس في (ب).

فإن قالوا: لا. قيل لهم: فلَم يَقُل النبيُّ ﷺ ولا أصحابُه في ذلك شيئًا[١].

وكذلك لو قال لكُم[٢] قائلٌ: هل ربكم شبعانُ، أو ريانُ، أو مُكتَسٍ، أو عريانٌ، أو مَقرورٌ[٣]، أو صفراويٌّ[٤]، أو مرطوبٌ، أو جسمٌ، أو عرَضٌ، أو يَشُمُّ الريح، أو لا يشُمها؟ أو هل له أنفٌ وقلبٌ وكبدٌ وطِحالٌ؟ وهل يحُجُّ في كل سَنة؟ وهل يركب الخيلَ أوْ لا يركبها؟ وهل يغْتَمُّ أم لا؟ ونحو ذلك من المسائل - لكان ينبغي أن تسكُت عنه؛ لأن رسول الله ﷺ لَم يتكلم في شيءٍ من ذلك ولا أصحابَه. أو كنتَ لا تسكت، فكنتَ تبيِّن بكلامك: أن شيئًا من ذلك لا يجوز على الله - عز وجل وتقدس - بحُجة كذا وكذا[٥].

فإن قال قائل: أَسكُت عنه ولا أجيبه بشيءٍ، أو أهجره، أو أقوم عنه، أو لا أسلم عليه ولا[٦] أعوده إذا مرض، ولا[٧] أشهد جنازته إذا مات.

قيل له: فيلزمك أن تكون في جميع هذه الصيغ التي ذكرتَها مبتدعًا ضالًّا؛ لأن رسول الله ﷺ لَم يقُل: مَن سأل عن شيءٍ من ذلك فاسكتوا عنه، ولا قال: لا تسلموا عليه، ولا: قوموا عنه، ولا قال شيئًا من ذلك، فأنتم مبتدعةٌ إذا فعلتم ذلك[٨].

(١) من قوله: «فإن قال قائل: فأنا أتوقف» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «فإن قال قائل: أنا متوقف فيه، فلا أقول: مخلوق أو غير مخلوق، قلنا: فأنت من توقفك في ذلك مبتدع؛ لأن رسول الله لم يقل: إذا حدثت هذه الحادثة فتوقفوا فيها ولا تقولوا فيها شيئًا، ولا قال: كَفَروا وضللوا من قال بخلقه. ويقال لهم: لو قال قائل: علم الله مخلوقٌ، أو قال في وصفه ما لا يليق به، أتتوقفون فيه؟ فإن قالوا: قلنا: فلَم يقُل رسول الله ولا صحابته في ذلك شيئًا». وسيأتي بقية سياق (غ).

(٢) «لكم»: ليس في (ف)، (ح).

(٣) المَقرور: من أصابه القُرُّ؛ أي: البَرْد. راجع: لسان العرب، ج٥ ص٨٣. والصَّفراوِيُّ: من أُصيب بمرض الصَّفراء.

(٤) عند هذا الموضع: تنتهي النسخة (ب).

(٥) في (ح): «... وتقدس، كذا وكذا بحجة كذا وكذا». وراجع: مجرد مقالات الأشعري، ص٤٤، ٨٠.

(٦) في (ب)، (ف): «أوْ لا».

(٧) في (ح): «أوْ لا».

(٨) من قوله: «وكذلك لو قال لكم قائل: هل ربكم شبعان» إلى هذا الموضع: ليس في (غ).

ولِمَ لَمْ تسكُتوا عمَّن قال بخلق القرآن؟ ولِم كَفرتُموه ولَمْ يرِد عن النبي ﷺ حديثٌ صحيحٌ في نفي خلقه وتكفير مَن قال بخلقه؟!

فإن قالوا: لأن أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال بنفْي خلقه وتكفير مَن قال بخلقه.

قيل لهم: ولِمَ لَمْ يسكت أحمد عن ذلك، بل تكلَّم فيه؟!

فإن قالوا: لأن عباسًا العَنبَرِيَّ(١)، ووكيعًا(٢)، وعبد الرحمن بن مهدي(٣)، وفلانًا وفلانًا قالوا: «إنه غير مخلوق، ومَن قال بأنه مخلوق فهو كافرٌ»(٤).

قيل لهم: ولِمَ لَمْ يسكُت أولئك عمَّا سكت عنه رسول الله ﷺ؟!

فإن قالوا: لأنَّ عمرَو بنَ دينار(٥)، وسفيان بن عيينة(٦)، وجعفرَ بنَ محمد(٧) رضي الله عنهم وفلانًا وفلانًا قالوا: «ليس بخالقٍ ولا مخلوقٍ».

---

(١) هو: العباس بن عبد العظيم بن إسماعيل، البصريُّ: الحافظُ، الحجةُ. رَوى له البخاريُّ، وبَقيُّ بن مَخْلدٍ، قال النَّسائيُّ عنه: ثقةٌ مأمونٌ، توفي عام (٢٤٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ج١٢ ص٣٠٢.

(٢) هو: وَكِيعُ بنُ الجرَّاحِ بن مَليحِ بن عَديٍّ الرُّؤَاسيُّ (١٢٩هـ - ١٩٧هـ): محدثُ العراق، الكوفيُّ. حدَّث عنه: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأممٌ سواهم. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج٦٣ ص٥٩، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٤هـ.

(٣) هو: عبد الرحمن بنُ مَهْدي بن حسان بن عبد الرحمن العَنْبَرِيُّ (١٣٥هـ - ١٩٨هـ): سيدُ الحفاظ، أبو سعيد، البصريُّ، اللُّؤْلُؤِيُّ. سمع: سفيان، وشعبة، ومالك بن أنس، وغيرهم. وحدَّث عنه: ابنُ المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. انظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص١٩٢.

(٤) محل الحكم بكفره: إذا زعم أن كلامه -تعالى- مخلوقٌ؛ أي: محدَثٌ، ومع حُدوثه قائمٌ بذاته -تعالى-، والتزم: وصْفه عَزَّوَجَلَّ بالنقائص، ولَم ينزِّه ربَّه عَزَّوَجَلَّ عنها.

(٥) هو: الحافظُ، أبو محمد الجمحيُّ مولاهم، المكيُّ، (٤٦هـ - ١٢٦هـ): أحدُ كبار التابعين. سمع من: ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وغيرهم. وكان من أئمة الاجتهاد. حدَّث عنه: الزُّهريُّ، وأيوب السِّختيانيُّ، وغيرهما. انظر: السابق، ج٥ ص٣٠٠.

(٦) هو: سفيان بن عُيَيْنة بن أبي عِمران (١٠٧هـ - ١٩٨هـ): حافظُ العصر، أبو محمد، الهلالي، الكوفيُّ، ثم المكيُّ. حدَّث عنه: الشافعي، وابن حنبل، وغيرهما. انظر: السابق، ج٨ ص٤٥٤.

(٧) هو: جعفر بن محمد الباقر بن عليِّ زين العابدين بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب (٨٠هـ - ١٤٨هـ): أبو عبد الله القرشي. من أتباع التابعين، وعلماء أهل المدينة. روى عن: عروة بن الزبير، وغيره. وروى عنه: الثوري، ومالك بن أنس، وأبو حنيفة، وآخرون. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج٢ ص١٩٨.

قيل لهم: ولِمَ لَمْ يسكت أولئك عن هذه المقالة، ولَمْ يقُلها رسول الله ﷺ؟!

فإن أحالُوا ذلك على الصحابة[1] أو جماعةٍ منهم، كان ذلك مكابرةً[2]؛ فإنه يقال لهم: فَلِمَ لَمْ يسكتوا عن ذلك ولَم يتكلَّم فيه النبي ﷺ ولا قال: كفِّروا قائله؟!

فإن قالوا: لا بدَّ للعلماء من الكلام في الحادثة؛ ليَعلم الجاهلُ حكمَها.

قيل لهم: فهذا الذي أردناه منكم، فَلِمَ منعتم الكلام؟! فأنتم إن شئتُم تكلَّمتم، حتى إذا انقطعتم قلتم: نُهينا عن الكلام! وإن شئتم قلَّدتم مَن كان قبلكم، بلا حُجة ولا بيانٍ! وهذه شهوةٌ وتحكُّمٌ[3].

ثم يقال لهم: فالنبي ﷺ لَم يتكلم[4] في النُّذور والوصايا، ولا في العتق، ولا في حساب المناسَخات[5]، ولا صنَّف فيها كتابًا كما صنعه مالك، والثوريُّ[6]، والشافعي، وأبو حنيفة، فيلزمكم أن يكونوا مبتدعةً ضُلَّالًا؛ إذ فعلوا ما لَم يفعله

---

(١) في (ف): «صحابي».

(٢) «المكابرة» في اصطلاح النظَّار: هي المنازَعة لا لإظهار الصواب، ولا لإلزام الخصم، لكن لبيان الفضل. ومن صورها: المنازعة في البدهي الجلي. انظر: شرح الرشيدية، للجونفوري الهندي، ص١٦، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٣) «التحكُّم»: هو الحُكم بلا دليل. انظر: حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد العضدية، ج١ ص١٣٠، دار سعادت، تركيا، ١٣١٦هـ.

(٤) «لم يتكلم»: ليس في (ف).

(٥) «المناسَخات»: هي انتقال المال من وارثٍ إلى وارث؛ أي: موتُ ورثةٍ بعد ورثةٍ، وأصل الميراث قائمٌ، لم يُقسَّم. راجع: شِبَاك المناسخات، لابن الهائم، مع تعليق المحقق: يوسف العاصم، ص٧٢، دار اليمان- الدوحة- قطر، ط١، ١٤٣٢هـ.

(٦) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الكوفيُّ (٩٧هـ-١٦١هـ): كان إمامًا في علم الحديث. أجمع الناس على ورعه وثقته، رَوى له: الجماعة الستَّة. انظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٢٣٠.

النبي ﷺ وقالوا ما لَم يقُله نصًّا بعَينه، وصنَّفوا ما لَم يصنِّفه النبي ﷺ[1]، وقالوا بتكفير القائلين بخلق القرآن، ولَم يقُله النبي ﷺ.

وفيما ذكرنا كفاية لكل عاقلٍ غير معاندٍ[2].

آخره، والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[3].

(١) من قوله: «ولِمَ لَمْ تسكتوا عمَّن قال بخلق القرآن» إلى هذا الموضع: ورد في (غ) هكذا: «فإن قالوا: إنما كفَّرنا القائلين بخلق القرآن، لأن أئمة السلف كفَّروه. قلنا: إذًا لم يُرو عن النبي ﷺ حكمٌ في ذلك، فَلِمَ كفَّروه؟! وهلَّا سكتوا عنه كما سكت عنه رسول الله ﷺ! كان عالمًا بالمنافقين بأعيانهم، ومع ذلك كان يُجري عليهم حكم المسلمين. فإذا لم يتكلَّم في خلق القرآن ولا في نفي خلقه، كان الواجب على أئمة السلف أن يقتدوا به في ذلك. فإن قالوا: لا بد للعلماء من الكلام في الحادثة؛ ليعلم الجاهل حكمها. قيل: فهذا [ما] أردنا منكم، فلم أضربتُم عن «علم الكلام» ومنعتموه؟! وهؤلاء يتكلمون في الكلام، حتى إذا انقطعوا قالوا: نُهينا عن علم الكلام، ويقلِّدون مَن كان قبلهم بلا حجة ولا برهان. ثم يقال لهم: فالنبي ﷺ لم يتكلم في [النذور] والوصايا، ولا في حساب المُناسخات، ولا صنَّف في ذلك كتابًا، كما صنف مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم، فيلزمكم أن تحكموا [عليهم] بالبدعة؛ إذْ فعلوا ما لم يفعله رسول الله ﷺ». ثم قال: «انتهى كلام أبي الحسن رضي الله عنه».

(٢) «المعانَدة»: هي منازعة الخصم دون فهْم كلامه، مع علم المنازِع بما في كلام نفسه من الفساد. انظر: شرح الرشيدية، للجونفوري، ص١٦، مكتبة الإيمان.

(٣) في (ح): «انجز، والحمد لله. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم». وسبق في وصْف النسخ الخطية: ما يتعلق بخاتمة النسخة (ف)، فلا داعي لتكراره.

ملاحق التحقيق

أولًا: جداول بأهم الملاحظات على
الطبعات السابقة للرسالة

ثانيًا: جدول بنماذج من الفروق
غير الجوهرية بين النسخ المعتمدة في التحقيق

ثالثًا: أهم مصادر ومراجع التحقيق

رابعًا: فهرس محتويات الرسالة

أولًا: جداول بأهم الملاحظات على الطبعات السابقة للرسالة

(١) الملاحظات على نشرة «فرانك»

أولًا: جدول بمواضع السَّقط الذي لَم يُثبته «فرانك» ولم يُشر إليه في الهامش.

م	الموضع	الكلمة أو الجملة الناقصة من نسخة «فرانك»	ملاحظات
١	في ص٣٣٠: «فإنْ كانوا علموه ولمْ يتكلموا فيه: وسِعنا أيضًا نحن السكوت عنه كما وسعهم السكوتُ عنه، ووسعنا تَرْكُ الخوض كما وسعهم تَرْكُ الخوض فيه». (نَصُّ النُّسَخ الثلاث).	«كما وسعهم تَرْكُ الخوض فيه».	أثبت «فرانك» في الهامش فقط كلمة: «فيه»، على أنها زيادة في (ف) و(ح).
٢	ص٣٣٣: «منهم طائفة أقرَّت بالخلق الأول وأنكرتْ الثاني». (نص النسخ الثلاث)[1].	«منهم».	الكلمة مُثْبَتَة في النُّسخ الثلاث، وكذا في (غ).
٣	ص٣٣٣: «فيما بينكم وفي تعارفكم». (النَّصُ الواحد)[2].	«في».	الكلمة مُثْبَتَة في (ب)، ولم يُشر إليها «فرانك».
٤	ص٧٣٣: «وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] (النَّصُ الواحد).	الفقرة كاملة.	اعتمد «فرانك» في هذا على أنّ هذه الفقرة ليست في (غ)، مع أنّها مُثبتة فيها.

(١) مقصودنا بـ«نص النسخ الثلاث»: ما اتفق فيه (ف، ح، ب)، واختلف مع (غ).

(٢) مقصودنا بـ«النص الواحد»: النص الذي تتفق فيه (غ) مع النسخ الثلاث (ف، ح، ب).

م	الموضع	الكلمة أو الجملة الناقصة من نسخة «فرانك»	ملاحظات
٥	ص١٤٣: «فقد تكلّموا فيه، وبحثوا عنه، وناظروا فيه، وجادلوا وحاجّوا، كمسائل العَوْل والجَدَّات من مسائل الفرائض». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	«العَوْل والجدات من مسائل».	الكلام مُثْبَتٌ في النُّسخ الثلاث، وكذا في (غ).
٦	ص٢٤٣: «لَمَا اختلفوا فيها وما بقي الخلاف إلى الآن». (نَصُّ النسخ الثلاث).	«ما».	الكلمة مُثْبَتَة في (ح)، ولم يُشر لها «فرانك».
٧	ص٣٤٣: «لأنّ النبي ﷺ لم يَقُلْ: إنْ حَدَثَتْ هذه الحادثة بعدي فتوقَّفوا فيها». (النَّسخ الثلاث).	«لم».	الكلمة مُثْبَتَة في النسخ الثلاث.
٨	ص٣٤٣: «ولا قال: ضلِّلوا وكفِّروا مَنْ قال بخلقه ومَنْ قال بنفْي خلقه». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	«ومن قال بنفي خلقه».	اعتبرها «فرانك» زيادة في (ف، ح) وناقصة في (ب)، لكنها ثابتة فيها.
٩	ص٤٤٣: «وكذلك لو قال لكم قائل: هل ربكم شبعان». (نَصُّ النسخ الثلاث).	«لكم».	لمْ يُثْبِتْها «فرانك» في الصلب ولمْ يُشر إليها في الهامش، مع أنها ثابتة في (ب).

ثانيًا: جدول بالكلام الذي أثبته «فرانك» في النَّصِّ على أنّه من كلام الإمام الأشعري وتَبَيَّن لنا أنَّه من كلام الأنصاري في «الغنية»

م	الموضع	الخلل	ملاحظات
١	في ص٣٣٨: «قلتُ: ومن هذا القبيل قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾ [الواقعة] الآية، وأمّا الدليل على أنّ الكائنات على وفق تقديره سبحانه ومشيئته من التنزيل فقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، إلى غير ذلك من الآيات، قال أبو الحسن رضي الله عنه...». (نَصُّ الغنية).	«وأمّا الدليل على أنّ الكائنات على وفق تقديره سبحانه ومشيئته من التنزيل فقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، إلى غير ذلك من الآيات». هذه الفقرة مُثْبَتَة في الصُّلب على أنها مِن كلام الإمام الأشعري، لكنّها مِن تعليقات الأنصاري في «الغنية» كما هو واضح.	هذه الفقرة المعنيّة غير مُثْبَتَة في أيِّ نُسخة مِن النُّسخ الثلاث الأخرى. ومنها: تلك المروية بالسند المتصل إلى المؤلِّف.

ثالثًا: جدول بأهم الكلمات التي جانب «فرانك» الصواب في قراءتها

م	الموضع	الخلل
١	في ص٣٣١: «وإنْ لمْ يَتكلَّم في كُلِّ واحدٍ مِن ذلك مُعيَّنًا».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	أثبتَ «فرانك»: «أحد»، بدلًا من «واحد»، مع أنّها في النُّسخ كلها على نحو ما أثبتناه.
٢	ص٣٣١: «موجودة في القرآن والسُّنَّة مُجملةً غيرَ مفصَّلةٍ».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	بدلًا من «مجملة» أثبتَ «فرانك»: «جملة» من (ف) و(ح)، وأثبتَ في الهامش أن (ب) وردت فيها الكلمة هكذا «لجملة»، مع وضوح كونها فيها على نحو ما أثبتناه.
٣	ص٣٣١: «ما دلَّه على أنّ ربه عَزَّوَجَلَّ لا يجوز عليه شيء من ذلك».(نَصُّ الغنية).	قرأ «فرانك»: «ما» من (غ) على أنّها «مما»، مع وضوح كونها على نحو ما أثبتناه.
٤	ص٣٣٢: «فكلامُ المتكلّمين في الحِجاج في توحيد الله».(نَصُّ النسخ الثلاث).	قرأ «فرانك»: «فكلام» من (ب) على أنها «وكلام»، ولَمَّا كانت هكذا في باقي النُّسخ فأثبتها «وكلام».
٥	ص٣٣٣: «فاحتجّ على المُقِرِّ منهما بالخَلق الأول». (النَّص الواحد).	أثبت «فرانك»: «بإلحاق»، بدلًا من «بالخلق»، مع أنّها في النسخ الأربع على نحو ما أثبتناه.
٦	ص٣٣٣: «فهو أهونُ عليه فيما بينكم وفي تعارفكم». (النَّص الواحد).	أثبت «فرانك»: «فيه»، بدلًا من «عليه»، مع أنّها في النُّسخ الأربع على نحو ما أثبتناه.
٧	ص٣٣٦: «إنّ امرأتي وَلَدَتْ غلامًا أسود، وعرَّض بنفيه». (النَّصُّ الواحد).	قرأ «فرانك»: «عرَّض» من (غ) على أنّها: «وغرض»، لكن الأقرب أنَّ الرَّاء في الكلمة عليها علامة تضعيف وليست نقطة الإعجام، ويؤيده أنّها في باقي النُّسخ على نحو ما أثبتناه.

م	الموضع	الخلل
٨	ص٣٣٨: «فلمْ يستطيعوا أنْ يقولوا بحجة». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	قرأ «فرانك»: «بحجة» من (ب) على أنها: «لحجة»، وأشار لها في الهامش، مع وضوح كونها على نحو ما أثبتناه، وتتطابق مع «اللمع».
٩	ص٣٤٢: «قلتُ: ولَمَّا قال مسهب.... قال أبو الحسن». (الهامش).	قرأ «فرانك»: «قلت» من (غ) على أنّها: «وقلت»، وأشار في الهامش على أنها زيادة في (غ). ولا ندري لماذا فعل هذا مع هذا النَّصِّ بالذّات، مع وضوح كونه مِن كلام الأنصاري الذي كان يتدخل به أحيانًا في نَصِّ «الحث»! ولعلَّ «فرانك» توهم أنّ هذا النص من كلام الإمام الأشعري؛ لكونه قرأ: «قلت» على أنّها «وقلت».
١٠	ص٣٤٢: «فأمّا حوادث تَحْدُثُ في الأصول في تعيين مسائل». (النَّصُّ الواحد).	قرأ «فرانك»: «في» في النُّسخ كلها على أنّها: «مِن»، مع وضوح كونها على نحو ما أثبتناه.
١١	ص٣٤٣: «لمْ يَقُلْ: إنْ حدثتْ هذه الحادثة بعدي فتوقّفوا فيها». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	قرأ «فرانك»: «فتوقّفوا» في النُّسخ كلها على أنّها: «توقّفوا»، مع وضوح كونها في (ف) على نحو ما أثبتناه.
١٢	ص٣٤٤: «وكذلك لو قال لكم قائل: هل ربكم شبعان». (نص النسخ الثلاث).	قرأ «فرانك»: «هل» في النُّسخ كلها على أنّها: «هذا»، مع وضوح كونها في (ف) و(ب) على نحو ما أثبتناه.

رابعًا: جدول بأهم المواضع التي لم يُشر فيها «فرانك» للفروق بين النُّسخ

م	الموضع	الخلل
١	في ص٣٣٢: «فكلامُ المتكلّمين في الحِجاج في توحيد الله».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	في (ب): «المتعلمين» بدلًا من «المتكلمين»، ولَمْ يشر إليه «فرانك».
٢	ص٣٣٤: «فهذا ما احتجّ به على الطائفة المُقِرَّة بالخَلْق الأوّل».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	ناقص في (ح): «الأول»، ولَمْ يُشر إليه «فرانك».
٣	ص٣٣٦: «فهذا ما علَّمه الله نبيه». (النَّصُّ الواحد).	في (غ): «وهذا»، ولَمْ يُشر إليه «فرانك».
٤	ص٣٤٢: «وكالمسائل في الحدود والطلاق، ممّا يكثر ذِكرها».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	في (ب): «ذكرهما» بدلًا من «ذكرها»، ولَمْ يُشر إليه «فرانك».
٥	ص٣٤٤: «وهل يحج في كل سنة؟ وهل يركب الخيل أو لا يركبها؟».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	في (ف): «أو» بدلًا من «و» في الموضعين، ولَمْ يُشر إليه «فرانك».
٦	ص٣٤٦: «ثم يُقال لهم: فالنبي ﷺ لَمْ يتكلم في النذور».(نَصُّ النُّسخ الثلاث).	سقط من (ف): «لم يتكلم»، ولَمْ يُشر إليه «فرانك».

خامسًا: جدول بأهمِّ المواضع التي رجَّح فيها «فرانك» اختيارات مِن بين النُّسخ وهناك - مِن وجهة نظرنا - ما هو أوفق بالسياق منها

م	الموضع	الخطأ
١	في ص ٣٣٠: «ولأنّه ليس يخلو ذلك مِن أحد وجهين». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ف) و(ح) و(غ) من نقص «أحد» المُثبتة في (ب).
٢	ص ٣٣٢: «وكلام المتكلّمين في الحِجاج في توحيد الله». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ب) من نقص «في الحِجاج» المُثبت في (ف) و(ح).
٣	ص ٣٣٣: «وعَلَّمَ الله تعالى نبيه ﷺ ولقّنه الحجاج عليهم». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ب) وهو: «وأمته» بدلًا من «ولقّنه» المُثبت في (ف) و(ح).
٤	ص ٣٣٤: «والموت باردًا يابسًا، وهو من طبع التراب». (النَّصُّ الواحد).	اختار «فرانك» ما في (غ) من نقص «وهو» المُثبت في (ف) و(ح).
٥	ص ٣٣٥: «فاحتجّ الله تعالى عليهم». (النَّصُّ الواحد).	اختار «فرانك» ما في (غ) وهو: «واحتج» بدلًا من «فاحتج» المُثبت في (ف) و(ح) و(ب).
٦	ص ٣٣٦: «وهو أصلٌ لنا في سائر ما نحكم به من الشبيه والنظير». (النَّصُّ الواحد).	- اختار «فرانك» ما في (غ) وهو: «فهذا» بدلًا من «وهو» المُثبت في (ح) و(ف). - واختار ما في (ب) و(غ) وهو: «يحكم» بدلًا من «نحكم» المُثبت في (ح) و(ف). - واختار ما في (ب) و(غ) وهو: «الشبه» بدلًا من «الشبيه» المُثبت في (ف) و(ح).

م	الموضع	الخطأ
٧	ص٣٣٧: «وأمّا الأصل في أنّ المُحدِث للعالم يجب أنْ يتأتّى له الفعل على حسب قصده». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» حذفَ كلمة «للعالم» مِن الصلب، مع أنّها ثابتة في النُّسخ الثلاث، واكتفى بالإشارة إليها في الهامش!
٨	ص٣٤٠: «فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾[الأنبياء]: يعني مِن المعبودين ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[الأنبياء]». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ب) مِن نقص: «يعني من المعبودين» المُثبت في (ف) و(ح).
٩	ص٣٤١: «وما حَدَثَ مِن شيء ممّا له تعلّقٌ بالدين مِن جهة الشريعة». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ف) و(ح) وهو: «فيما» بدلًا من «مما» المُثبت في (ب).
١٠	ص٣٤٢: «فهذه أحكام حوادث الفروع؛ رَدّوها إلى أحكام الشريعة التي هي فروع لا تُستدرك أحكامها إلا مِن جهة السمع والرسل». (النَّصُّ الواحد).	- اختار «فرانك» ما في (غ) وهو: «أصول» بدلًا من «أحكام» المُثبت في (ف) و(ح) و(ب). - واختار ما في (غ) من نقص: «التي هي فروع لا تُستدرك أحكامها إلا مِن جهة السمع والرسل» المُثبت في (ف) و(ح) و(ب).
١١	ص٣٤٢: «ولا تُخلَط العقليات بالسمعيات». (النَّصُّ الواحد).	اختار «فرانك» ما في (غ)، وهو: «يختلط»، بدلًا من «تُخلَط» المُثبت في (ف).
١٢	ص٣٤٥: «فإنْ أحالوا ذلك على الصحابة أو جماعة منهم كان ذلك مكابرة». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	اختار «فرانك» ما في (ف)، وهو: «صحابي»، بدلًا من «الصحابة» المُثبت في (ح).

سادسًا: نماذج لأهم الأخطاء الإملائية

م	الموضع	الخطأ
١	في ص٣٢٩: «والألوانِ والأكوانِ والجزءِ والطَّفْرةِ وصفاتِ الباري عَزَّوَجَلَّ». (النَّص الواحد).	كلمة «الباري» كُتِبَتْ هكذا: «البائ».
٢	ص٣٣٦: «فما بال الإبل كأنها الظِّباء». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	كلمة «الظباء» كُتِبَتْ هكذا: «الظبياء».
٣	ص٣٤٢: «أنْ تكون مردودة إلى أصول الشرع التي طريقها السمع». (النَّصُّ الواحد).	كلمة «التي» كُتِبَتْ هكذا: «إلى».
٤	ص٣٤٣: «قيل لهم: فيلزم الصحابي والتابعي». (نَصُّ النُّسخ الثلاث).	كلمة «فيلزم» كُتِبَتْ هكذا: «فيلوم».
٥	ص٣٤٦: «فلزمكم أنْ تحكموا عليهم بالبدعة». (نَصُّ الغُنية).	كلمة «عليهم» كُتِبَتْ هكذا: «علهم».
٦	كلمات كثيرةٌ مما فيها همزات وَصْل أو قطع.	بُدِّلَتْ همزات الوصل بهمزات قطع، والعكس.

(٢) الملاحظات على طبعة المشاريع، (١٤٤٤هـ)

تحقيق الشيخ: جميل حليم

م	النَّصُّ المُختار في تلك الطبعة	النَّصُّ الذي اخترناه	ملاحظات
١	في ص٤٥: «أَمَّا الحركة والسكون والكلام فيهما فأصلهما موجودٌ في القرآن والسُّنَّة».	«أَمَّا الحركة والسكون والكلام فيهما فأصلهما موجودٌ في القرآن».	اختار «جميل» إثبات كلمة «السُّنَّة» المُثْبَتَة في (ف)، مع أنَّ الأنسب عدم ذِكْرِها على ما هو في باقي النُّسَخ؛ لِكَوْنِ أصل الكلام على الحركة والسكون مُسْتَنْبَطًا من القرآن الكريم، لا من السُّنَّة، وهو ما طَبَّقَه الإمام الأشعري لاحقًا بعد هذا الكلام.
٢	ص٤٣ بعد الآيات التي فيها أقوال مُنكري البعث: «ونحو هذا الكلام منهم إنَّما وَرَدَ بالحِجَاج في جواز البعث بعد الموت في القرآن؛ تأكيدًا لِجَواز ذلك في العقول».	«ونحو هذا الكلام منهم الذي أخبر الله تعالى به عنهم، وإنَّما ورد الحِجاجُ في جواز البعث بعد الموت في القرآن؛ تأكيدًا لجواز ذلك في العقول».	اختار «جميل» هذا النَّصَّ مِنَ (ف، ح، غ)، واستبعد نَصَّ (ب)، وهو نَصٌّ يؤكده السياق، وفيه زيادة مفيدةٌ.
٣	ص٤٤: «فنَبَّهَهُم بهذه الآيات على أنَّ مَنْ قَدَرَ على أنْ يفعل فِعْلًا على غير مثال سابق فهو أقدر على أنْ يفعل فِعْلًا مُحْدَثًا، فهو أهونُ عليه فيما بينكم وفي تعارفكم».	«فنَبَّهَهُم بهذه الآيات على أنَّ مَنْ قَدَرَ على أنْ يَفْعَلَ فِعْلًا على غير مثال سابق فهو أقدر على أنْ يفعل فِعْلًا مُحْتَذِيًا، فهو أهون عليه فيما بينكم وفي تعارفكم».	اختار «جميل» ما في (ح) وهو كلمة: «مُحْدَثًا»، بخلاف ما في باقي النسخ وهو «مُحْتَذِيًا»، وهو الأوفق والأنسب؛ إذْ الفِعْلُ الذي هو على مثال سَبَقَ هو فِعْلٌ احتذى فيه الفاعلُ مِثَالَه الذي سَبَقَ، أَمَّا كونُ هذا الفعل مُحْدَثًا فلا يناسب السياق؛ إذْ الفِعْلُ الأَوَّل الذي على غير مثال سبق هو مُحْدَثٌ أيضًا.

م	النَّصُّ المُخْتَار في تلك الطبعة	النَّصُّ الذي اخترناه	ملاحظات
٤	ص٥٠: «ومُحالٌ أنْ يكون الشيءُ الواحدُ مُنْقَسِمًا؛ لأنَّ هذا يوجب أنْ يكونا شيئين».	«ومُحَالٌ أنْ يكون الشيءُ الواحدُ يَنْقَسِمُ؛ لأنَّ هذا يوجب أنْ يكون شيئين».	اختار «جميل» ما في النسختَين (ف، ح)، وهو «يكونا»، بخلاف ما في النسخة (ب) وهو «يكون»، وهو الأنسب.
٥	ص٥١: «فقوله -تعالى-: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة]، فَلَمْ يستطيعوا أنْ يقولوا بِحُجَّةٍ إنهم يخلقون مع تمنيهم الولد فلا يكون مع كراهيته له».	«فقوله -تعالى-: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة]، فَلَمْ يستطيعوا أنْ يقولوا، بِحُجَّةٍ: إنهم يخلقون، مع تمنيهم الولد فلا يكون، ومع كراهتهم له فيكون».	اختار «جميل» ما في النسخة (ح)، والكلام فيه اضطراب، بخلاف ما في النسختين (ف، ب)، وهو الأنسب بالسياق.

ثانيًا: جدول بنماذج من الفروق غير الجوهرية بين النسخ المعتمدة في التحقيق والتي آثرنا عدم إثقال الهوامش بها

الموضع	المقارنة
«وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا».	في (ح): «وسلم أجمعين».
«إجازةً بخطِّه، قال: أنا».	في (ح): «قال: أنبأ».
«فأقرَّ به، قال: أنا الشيخ الإمام».	«قال»: ليس في (ح).
«وخمسمائة، قال: أنا».	في (ح): «وخمسمائة أنبأنا».
«الشيرازي، قال: أنا عليُّ بنُ رستم».	في (ح): «الشيرازي، أنبا...».
«عليُّ بنُ رستم، قال: ثنا».	«قال»: ليس في (ح).
«في كل ما يُحتاج إليه من أمور الدين».	في (غ): «...إليه في...».
«... وأصحابَه، ولتكلموا فيه».	«فيه»: ليس في (ب).
«لو كان من الدِّين: لمَا وسِعهم».	في (ف)، (غ)، (ح): «...ما وسعهم».
«مَن بحث عن ذلك أو تكلَّم فيه».	في (ف)، (غ)، (ح): «...وتكلم...».
«وكذلك الفقهاءُ والعلماءُ...».	في (ب): «ولذلك...».
«فأصلُهما موجودٌ في القرآن، وهُما يدلَّان».	في (ب): «فأصلهما في القرآن، وهما يدخلان...».
«أُفول الكوكب والقمر والشمس».	في (ف)، (ح): «الشمس والقمر».
«وطائفةٌ جحدت ذلك وقالت».	«ذلك»: ليس في (ب).
«فاحتجَّ على المُقِرِّ منهما...».	في (ف)، (ح): «...منها...».
«على أنَّ مَن قدر أنْ يفعل فعلًا على غير مثالٍ سبقَ، فهو أقدرُ أن يفعل...».	في (غ): «على أنّ مَن قدر على أنْ يفعل فعلًا لا على مثال سبقَ فهو أقدرُ على أن يفعل...».

الموضع	المقارنة
«وهو من طبع التراب».	«وهو»: ليس في (غ)، (ب).
«فيصيرَ خلقًا سويًّا».	في (غ): «فتصير...».
«ولكنه يصحُّ وجودُهما في محلَّين».	في (ب): «ولكن يصح وجودُهما في المحلَّين»، وفي (غ): «بل يصح وجودُهما في المحلَّين».
«وجعَل في مجاورة النار».	«في»: ليس في (ب).
«مِن أنَّ للحوادث أوَّلًا».	في (ف)، (ح): «الحوادث».
«فكذلك نقول لمَن زعم أنه لا حركة...».	في (ف)، (غ)، (ح): «وكذلك». «نقول»: ليس في (ب).
«فهذا ما علَّمه الله نبيَّه ﷺ؛ مِن ردِّ الشيء إلى شكْله ونظيره، وهو أصلٌ لنا في سائر ما نحكم به من الشَّبيه والنظير».	في (غ): «وهذا...». في (ح): «ما علم...». في (ب): «فهو أصل...»، وفي (غ): «فهذا أصل...». في (ب)، (غ): «ما يحكم...». في (غ): «...والنظر».
«فإن كان يشبهُه من كل جهاته».	في (غ): «...جميع جهاته».
«ويستحيل أن يكون المُحْدَث...».	في (ب): «...المحدثات».
وقد قال ـ تعالى وتَقدَّس ـ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١].	(ب) بزيادة: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١].
«ومُحالٌ إحصاء ما لا نهاية له».	في (غ): «ويستحيل إحصاء ما لا يتناهى وما لا نهاية له».
«لأن هذا يوجِب ... وقد أخبر».	في (ب): «فوجب...خبر».
«يجب أن يتأتَّى له الفعلُ على حسب قصده».	«له»: ليس في (ب). في (ف)، (ح): «...الفعل نحو...».
«هو مَن تتأتَّى منه المخلوقاتُ».	في (ح): «...يتأتى...». «منه»: ليس في (ب).
«فناقَضه عن قُربٍ».	في (ب): «...عن قريب».
«﴿... كُنتُم صَٰدِقِينَ﴾».	«صَٰدِقِينَ»: غير مثبت في (ب).

الموضع	المقارنة
«وهذا بنو لُحَيّ ...أن... بل تعجُّبًا».	في (ب): «لجم». «أن»: ليس في (ب). «بل»: ليس في (ف)، (ح).
«فقرأها النبي ﷺ، فضجُّوا عند ذلك؛ لئلا يتبيَّن انقطاعُهم وغلطهم».	في (ف): «فقرأ النبي ﷺ عليه ذلك... لئلا يبين»، وفي (ح): «فقرأ النبي ﷺ ذلك...».
«أنَّ هذه المسائل التي سألوا عنها».	في (غ): «...ذكروها وسألوا عنها».
«فأما حوادث تَحدث في الأصول».	في (غ): «فأما الحوادث التي...».
«فينبغي لكل عاقلٍ مسلمٍ».	في (غ): «...مسلم عاقل».
«الشرع الذي طريقه السمع».	في (ب): «التي طريقه»، وفي (غ): «التي طريقها».
«ولا تُخلَط العقلياتُ بالسمعيات».	في (ب)،(ح): «...يخلط...»،وفي (غ): «... تختلط...».
«ثم يقال لهم: النبي ﷺ».	في (غ): «ويقال...». في (ب)، (غ): «...فالنبي...».
«وخبِّرونا لو قال قائلٌ».	في (ف): «...لو قال قال».
«هل ربكم شبعانٌ، أو ريانٌ، أو مُكتَسٍ، أو عريانٌ».	في (ح): «هذا ربكم...». في (ب): «...أو ريان أو عاري أو مكتسي».
«فإن قالوا: لأن عباسًا العنبري».	في (ح): «...العباس...».
«عمَّا سكت عنه رسول الله ﷺ».	«رسول الله»: غير مثبت في (ح).
«فإن قالوا: لا بدَّ للعلماء من الكلام في الحادثة؛ ليَعلم الجاهلُ حكمَها. قيل لهم: فهذا الذي أردناه».	في (ف)، (ح): «وإن قالوا...». في (ف): «...لابد للعالم... قيل له...». في (ح): «...هذا الذي...».

ثالثًا: أهم مصادر ومراجع التحقيق[(١)]

أولًا: مؤلفات الإمام الأشعري:

- الإبانة عن أصول الديانة، تقديم وتحقيق وتعليق: د. فوقية حسين محمود، توزيع دار الأنصار، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م.
- رسالة إلى أهل الثغر باب الأبواب (المنسوبة للشيخ الأشعري)، تحقيق ودراسة: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ٢٠٠٢م.
- رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، علق عليها: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد الدكن- في الهند، ط٢، ١٣٤٤هـ.
- رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، نشرة: أ. د. محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث (ملحقة برسالة أهل الثغر، للأشعري أيضًا)، ١٩٨٧م.
- رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، نشرة: فرانك، ضمن كتاب: مراجعات بحثية في التراث العقدي ... دراسات عربية ومترجمة، من ص٣٢٧-٣٤٦، ومقدمة فرنك لرسالة الحث، ص ٢٦١-٣٢٥، تحرير: ياسر المطرفي، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٢٢م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وقدم له وعلق عليه: د.حموده غرابة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، وعلى هامشه: حاشية الحسن على

(١) اكتفينا بإثبات ما كثُر الرجوع إليه -غالبًا-، أما ما رُجع إليه مرة أو مراتٍ قليلة: فقد أثبتنا بياناته كاملةً عند أول وُرودٍ له.

لمع أبي الحسن تقديم: أ. د. أحمد الطيب، تحقيق وتحشية: أ. د. حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين، ط٢، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م. وقد رجعنا إلى هذه النشرة، في مقدمات الرسالة وهوامشها.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتر، دار: فرانز شتايز، فيسبادن ألمانيا، ط٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون تاريخ.

ثانيا: مؤلفات أخرى:

- أبو الحسن الأشعري، د. حمودة غرابة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، حققه وعلق عليه وقدم له وفهْرَسه: د. محمد يوسف موسى، أ. علي عبد المنعم، مطبعة السعادة، نشر: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠م.
- الأسماء والصفات، عبد القاهر البغدادي، عناية: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، ط١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م.
- إشكالية الأشعري، فصل من كتاب: الأشعري والأشاعرة في التاريخ الإسلامي، جورج مقدسي، ترجمة: أنيس مورو، نشر مركز نماء للبحوث والنشر والدراسات-بيروت، ط١، ٢٠١٨م.
- الأوسط، لأبي المظفر الإسفرايني (ت: ٤٧١هـ)، نسخة خطية لما تبقَّى من الكتاب، محفوظة بمكتبة الشيخ نظام اليعقوبي الخاصة في مملكة البحرين.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشَّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى - دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م.
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين محمود ابن محمد الرازي، مع حاشية السيد الشريف الجرجاني عليها، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.
- تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط، محمد عُزَيْر شمس، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر الإمام أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة (نحو وسطية إسلامية جامعة)، المنعقد في الفترة من ٢٤- ٢٧ جمادي الأولى ١٤٣١هـ، ٨ - ١١ مايو ٢٠١٠م.
- الحدود، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.
- الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: أ.د. علي سامي النشار، أ.د. فيصل بدير عون، أ.د. سهير محمد مختار، منشأة المعارف، ١٩٦٩م.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق الإمام: أحمد بن عبد الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- شرح المقاصد، التفتازاني، مسعود بن عبد الله بن عمر، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- شرح المواقف، الشريف علي بن محمد الجرجاني، بحاشية الفناري والسيالكوتي، تصحيح: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دون تاريخ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الغنية في الكلام، لأبي القاسم الأنصاري، تحقيق، مصطفى حسين عبد الهادي، دار السلام، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م.
- مذاهب الإسلاميين (المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية)، د. عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الرسالة

مركز الإمام الأشعري